

AFRICAN UNION
الاتحاد الأفريقي



UNION AFRICAINE
UNIÃO AFRICANA

Addis Ababa, ETHIOPIA P. O. Box 3243 Telephone 251 11 5517700
Website: www.africa-union.org

المجلس التنفيذي
الدورة العادية العاشرة
أديس أبابا، إثيوبيا، 25-26 يناير 2007

-

EX.CL/319 (X)

تقرير رئيس المفوضية
عن الفترة من يوليو إلى ديسمبر 2006

-

مقدمة:

تتعدد الدورة العادية العاشرة للمجلس التنفيذي والدورة العادية الثامنة لمؤتمر الاتحاد الإفريقي في الوقت الذي توشك فيه على الانتهاء، ولاية المفوضية الأولى للاتحاد الإفريقي، التي تحددت معالمها في مابوتو، موزمبيق، في يوليو 2003، والتي تم تنصيبها في 17 سبتمبر من نفس السنة في أديس أبابا، حيث مقر الاتحاد ومفوضيته. وإن كانت هذه ليست ساعة الحساب الختامي، إلا أن هذا التقرير يبرز الأنشطة التي أنجزتها المفوضية خلال الفترة قيد البحث الممتدة من يوليو إلى ديسمبر 2006.

إن الأنشطة التي تم القيام بها خلال هذه الفترة هي ثمرة تنسيق وثيق بين المفوضية والدول الأعضاء وأجهزة الاتحاد الأخرى ومختلف المجموعات الاقتصادية الإقليمية والأمانة العامة للأمم المتحدة ومؤسساتها المتخصصة والاتحاد الأوروبي ومفوضيته وكذلك الشركاء في التنمية المعتمدين لدى الاتحاد الإفريقي. وفي هذا الصدد، يطيب لي أن أعلن هنا عن فتح بعثة الولايات المتحدة الأمريكية لدى الاتحاد الإفريقي هنا بأديس أبابا. وإني لأعرب بهذه المناسبة، عن شكري وامتناني لكل من قدم من قريب أو بعيد الدعم والمساعدة أيا كانت طبيعتهما لبلوغ الأهداف التي تحققت خلال هذه الفترة. يسرني للغاية أن أبلغ المجلس والمؤتمر أن الأعمال التي تم إنجازها خلال هذه الفترة تتدرج في إطار استمرارية تنفيذ الأولويات المدرجة في الخطة الاستراتيجية 2004 – 2007 المعتمدة من قبل الدول الأعضاء كإطار عمل للمفوضية. وكانت هذه الأعمال ترمي إلى تعزيز أسس اتحادٍ فتي ناشئ وتحقيق التكامل الذي هو السبيل الوحيد لبلوغ هدف التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية للقارة.

في هذا الخصوص تتواصل جهودنا من أجل وضع أسس وهيكل اتحادنا؛ فبعد إنشاء وتفعيل المحكمة الإفريقية لحقوق الإنسان والشعوب، ها نحن بصدد إعداد استراتيجية لإنشاء مؤسساتنا المالية في أقرب وقت. تقوم هذه الاستراتيجية على تشكيل لجان فنية تحضيرية يتم من خلالها تفعيل هذه المؤسسات على جناح السرعة. وأود أن أشكر وأهنئ هنا الدول الأعضاء لوسط إفريقيا على اتخاذها قرار استضافة مقر صندوق النقد الإفريقي في ياوندي، الكامرون. وبهذا، فإن المؤسسات المالية الإفريقية الثلاث تُقع مقارها كما يلي:

- البنك المركز الإفريقي في أبوجا، نيجيريا؛
- صندوق النقد الإفريقي في ياوندي، الكامرون؛
- بنك الاستثمار الإفريقي في طرابلس، ليبيا.

شكلت المساعي الرامية إلى تعزيز السلم والأمن في القارة، بالنسبة للمفوضية أيضاً، خلال الفترة قيد البحث، أولوية قصوى إذ بذلت ولا تزال تبذل في هذا الشأن جهود مستمرة لإيجاد تسوية مستدامة للنزاعات الكبرى الدائرة في القارة حالياً لا سيما الوضع في إقليم دارفور (السودان) وفي الصومال. وفي هذا الصدد، اجتمع مجلس

السلم والأمن على أعلى مستوى خلال هذه الفترة حيث قدم خططا لتجاوز الأزمة يعد تنفيذها من التحديات الهامة في الأشهر القادمة. إن الوسيلة الوحيدة التي من شأنها أن تساعدنا بشكل كبير على تسوية هذه الأزمات هي تعاون جميع الأطراف المتنازعة. ويركز هذا التقرير أيضاً على جميع النزاعات الأخرى الدائرة في القارة وكذلك الجهود التي يبذلها الاتحاد في سبيل تسويتها.

لذا، اعتقد أنه من المهم جداً أن نحترم القواعد التي وضعناها نحن أنفسنا من أجل تحقيق التعايش السلمي بين دولنا من خلال تجنب استخدام أراضي دولة لزعزعة استقرار دولة متاخمة ومن خلال رفض الاستيلاء على السلطة بطرق مناقية للدستور وبخاصة استخدام القوة؛ ويتعين علينا أيضاً إيلاء أهمية خاصة لمبدأ عدم التدخل الذي يشرف قارتنا اليوم.

يسرني أيضاً أن أبلغ المجلس والمؤتمر بأن المفوضية تواصل العمل مع الدول الأعضاء من أجل تعزيز أسس الديمقراطية والحكم الرشيد. وفي هذا الصدد، فقد أوفت المفوضية بالتزامها بقرار بانجول بخصوص "إعادة النظر" في الصيغة القانونية ومضمون المادة 25 من "الميثاق الإفريقي للديمقراطية والانتخابات والحكم الرشيد"، حيث تم استكمال هذا الميثاق لعرضه على المجلس خلال دورته الحالية لاعتماده نهائياً. في نفس هذا السياق، انعقد في مقر المفوضية بأديس أبابا في 10 ديسمبر 2006، الاجتماع الثاني لمكتب الدورة الخامسة لمؤتمر وزراء الاتحاد الإفريقي المسؤولين عن قطاع الخدمة العامة برئاسة جنوب إفريقيا. كان هذا الاجتماع مناسبة لتقييم الأنشطة التي تم القيام بها منذ انعقاد المؤتمر نفسه والاجتماع الأول للمكتب في إطار تنفيذ إعلان أديس أبابا وكذلك الأعمال المقرر القيام بها في المستقبل وبخاصة فيما يتعلق بالتحضيرات لتنظيم المنتدى الدولي لمكافحة الفساد" المقرر عقده في جنوب إفريقيا في شهر إبريل القادم.

إن السعي إلى توفير محيط سياسي مستقر ومواتٍ لتنفيذ أجندة التكامل الاقتصادي للقارة لم يصرف أظنارنا عن تنفيذ برامج التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية بغية التعجيل بعملية التكامل. وتتعلق هذه الأعمال بالمجالات المتنوعة التالية:

- المسائل القانونية؛
- مسائل الجنسين؛
- المجتمع المدني والإفريقيون في المهجر؛
- المسائل الإدارية ورفاهية العاملين؛
- السلم والأمن؛
- المسائل السياسية؛
- العلم والتكنولوجيا؛
- التعليم؛
- الشؤون الاجتماعية؛
- البنية التحتية والطاقة؛

- الاقتصاد الريفي والزراعة.
- الشؤون الاقتصادية؛
- التجارة والصناعة.

من بين هذه المسائل ما هو متضمن في هذا التقرير ومنها ما أدرج كبنود منفصلة في جدول أعمال المجلس أو المؤتمر.

يطيب لي أن أشير هنا بوجه خاص إلى القمة الخاصة حول الأمن الغذائي التي عقدت في أبوجا، نيجيريا بمبادرة وبدعوة من رئيس جمهورية نيجيريا الاتحادية. وافقت هذه القمة أيضاً على مشروع إقامة الجدار الأخضر الكبير لوقف التصحر. لتنفيذ جميع الأعمال المقرر إنجازها في المجالات المختلفة المذكورة، ينبغي أن تكون المفوضية هيئة قوية ذات أسس متينة تتوفر لديها الموارد البشرية والمالية المناسبة.

من هذه الزاوية بالذات، تواصل المفوضية جهودها الرامية إلى تحسين إطار تنظيمها الإداري والمالي.

وعليه، وعقب اعتماد اللوائح المالية في بانجول في يوليو، تم مؤخراً استكمال نظم ولوائح العاملين وعرضها على أجهزة اتخاذ القرار لبحثها واعتمادها. في نفس هذا السياق، ولضمان حسن إدارة الموارد المالية التي تضعها الدول الأعضاء تحت تصرفها من خلال مساهماتها والمساعدات التي يُقدمها الشركاء في شكل اعتمادات للميزانية، فإن المفوضية بصدد إنشاء "عملية تسهيلات" ستسمح، خلال فترة انتقالية مدتها سنتان، بالإبلاغ عن استخدام هذه الموارد بشفافية تامة إذ ستساهم هذه العملية في إنشاء نظام تسيير إداري ومالي نهائي للمفوضية. وأود هنا أن أعرب عن امتناني للشركاء للدور الذي يقومون به لتقديم يد المساعدة إلينا في هذا المجال.

تشكل هذه العملية أحد جوانب التحول المؤسسي الذي ما زال متواصلاً بغية إنشاء مفوضية قوية ومسؤولة قادرة على الاضطلاع بدور المحرك لمنظمتنا. أما المرحلة الثانية للتحول المؤسسي الجاري حالياً، فستسمح بتنفيذ خطط العمل المنبثقة عن المرحلة الأولى.

غير أنني أود أن أشير بأسف إلى أنه رغم الالتزامات التي تعهدت بها الدول الأعضاء من خلال اعتماد البرامج ذات الأولوية المتعلقة بتنفيذ دور المفوضية، إلا أن الالتزام المالي لم يتم الوفاء به بصورة كاملة إذ لا تفي الدول الأعضاء بمساهماتها في الميزانية العادية بل ظلت متأخراتها تتراكم بحيث أصبحت قائمة الدول الخاضعة للعقوبات، طويلة. فلقد وصلت متأخرات المساهمات حتى وقت استكمال هذا التقرير، ما قيمته 14.626.331.77 دولاراً أمريكياً لسنة 2006. و 42.923.575.27 دولاراً أمريكياً للسنوات الماضية، أي أن إجمال المتأخرات قد بلغ ما قيمته 57.549.907.04 دولاراً أمريكياً. إن هذا الوضع مثير للقلق وبالتالي أود أن أوجه نداءً حاراً إلى جميع الدول الأعضاء التي لم تسدد مساهماتها في

الميزانية العادية والتي عليها متأخرات مساهمات ، أن تبادر إلى ذلك لتمكين المفوضية من القيام بمهامها بشكل طبيعي.

حول نفس الموضوع المتعلق بالمساهمات في ميزانية المفوضية، يسعدني جداً أن أبلغ المجلس والمؤتمر بأن المفوضية استكملت خلال الفترة قيد البحث التحضيرات المتعلقة باتفاقية تمويل ودعم ميزانيتها بمبلغ 55 مليون يورو من قبل الاتحاد الأوروبي ومن خلال مفوضيته لفترة ثلاث (3) سنوات. كما ساهم شركاء آخرون، كل على حدة، بمبالغ مختلفة وهم ألمانيا (BMZ/GTZ) والنرويج والدانمارك وهولندا وكندا والصين واليابان وبريطانيا. استأذنكم أن أعرب هنا للجميع ونيابة عن المنظمة عن شكري الخالص لهم جميعاً.

في الختام، يسرني أن أذكر المجلس والمؤتمر أن المفوضية قد دأبت على توسيع آفاق التعاون بين إفريقيا ومناطق العالم الأخرى سعياً منها إلى تعزيز مكانة إفريقيا في العالم. وعليه، وفضلاً عن القمة التقليدية لمنتدى إفريقيا – والصين المنعقد في بيجين يومي 4 و5 نوفمبر 2006، نظمت المفوضية، بالتعاون مع نيجيريا وبلدان أمريكا الجنوبية في سياق مجموعة دول أمريكا الجنوبية وبدعوة من نيجيريا، القمة الأولى بين إفريقيا وأمريكا الجنوبية، في 30 نوفمبر 2006 في أبوجا. وقد سبق هذه القمة، عقد اجتماعات لكبار المسؤولين ووزراء خارجية بلدان المنطقتين. واني أغتنم هذه الفرصة لأعرب عن امتنان الاتحاد العميق، لجمهورية نيجيريا الاتحادية لاستضافة هذه القمة والقمة حول الأمن الغذائي خلال منتصف سنة 2006 بالذات.

في نفس إطار مواصلة عملية إقامة شراكة استراتيجية مع القوى الآسيوية، شرعت المفوضية وحكومة الهند في المباحثات والتحضيرات المتعلقة بعقد اللقاء بين إفريقيا والهند خلال النصف الأول من سنة 2007 وذلك من أجل تعزيز أسس التعاون فيما بين بلدان الجنوب الذي تصبو إليه الدول الأعضاء. كما اتخذت مبادرات أخرى فيما يخص إقامة شراكة مع بلدان الاتحاد الأوروبي وروسيا والبلدان العربية. اغتنم هذه المناسبة لأجدد للوزراء، أعضاء المجلس التنفيذي ولرؤساء الدول والحكومات المجتمعين في المؤتمر ولجميع مساعديهم، تمنياتي الخالصة بالسعادة والرفاهية بحلول سنة 2007.

ألفا عمر كوناري

ألف- المسائل القانونية

ألف-1

مهام الإيداع:

- 1- أود أن أبلغ المجلس التنفيذي بأنه منذ تقديم التقرير الأخير في يوليو 2006 حدثت تطورات مهمة فيما يتعلق بوضع معاهدات منظمة الوحدة الأفريقية/الاتحاد الأفريقي. والواقع وكما تعلمون أننا قد قمنا باعتماد وثيقة قانونية جديدة في بانجول، جامبيا، في يوليو 2006 وهي الميثاق الأفريقي للشباب. وإنني في غني عن تأكيد أهمية هذا الميثاق ويسرني أن أشير إلى أن ثلاثة (3) بلدان وقعت عليه حتى الآن وهي مالي ، بروندي وتوجو.
- 2- علاوة على ذلك، يسرني أن أبلغ المجلس بأن الاتفاقية الأفريقية حول منع الفساد ومكافحته والتي اعتمدت في مابوتو ، موزمبيق ، في يوليو 2003 ، قد دخلت حيز التنفيذ في 5 أغسطس 2006. وأود أن أنتهز هذه الفرصة لكي أهنئ جميع الدول الأعضاء التي صدقت على هذه الوثيقة المهمة للغاية وكذلك أود أن أحث الدول الأعضاء التي لم تقم بذلك حتى الآن على أن تعجل بعملية التصديق على هذه الاتفاقية أو الانضمام إليها وجميع المعاهدات الأخرى لمنظمة الوحدة الأفريقية/الاتحاد الأفريقي من أجل تسهيل دخولها حيز التنفيذ.

ألف-2

اعتماد دول غير أفريقية لدى الاتحاد الأفريقي:

- 3- طبقا للجزء الثاني ، القسم 2 (3) من معايير منح وضع المراقب ونظام الاعتماد داخل الاتحاد الأفريقي (المعايير) التي اعتمدها المجلس التنفيذي في يوليو 2005 ، لازالت أستلم وأبحث طلبات الاعتماد من دول غير أفريقية مختلفة مع الأخذ في الاعتبار المصلحة العليا للاتحاد واهتمامات الدول الأعضاء. وأود أن أبلغ المجلس بأنه منذ الفترة الأخيرة للتقرير، قمت بقبول خطابات الاعتماد لخمس (5) دول غير أفريقية بالإضافة إلى الدول التي اعتمدت قبل ذلك طبقا لأحكام الجزء الثاني ، القسم 2 (3) من معايير منح وضع المراقب لدى الاتحاد الأفريقي ونظام الاعتماد داخل الاتحاد الأفريقي.
- وتظهر في الجدول الوارد أدناه أسماء الممثلين المعتمدين لدى الاتحاد الأفريقي منذ تقرير الأخير ودولهم المختلفة.

الرقم	أسماء الممثلين المعتمدين	البلدان
1	السيد لويس مارينو جوبرت ماتا.	جمهورية فنزويلا
2	السيد جيرار كور	إيرلندا
3	السيد ريني سكاويتي	سويسرا
4	السيد أحمد صلاح الدين نوح	جامعة الدول العربية
5	السيد ميلان سيجان	جمهورية سلوفينيا

4- يبلغ إجمالي عدد الدول غير الأفريقية المعتمدة لدي الاتحاد الأفريقي حتى الآن، أربعين (40) دولة.

ألف- 3 العلاقة بين مختلف أجهزة الاتحاد الأفريقي:

5- مع إطلاق البرلمان الأفريقي في مارس 2004 ، وتفعيل المحكمة الأفريقية لحقوق الإنسان والشعوب ، والتقدم نحو إنشاء المؤسسات المالية والأجهزة الأخرى للاتحاد ، من الضروري أن تتحمل أجهزة توجيه السياسات لهذه المؤسسات مسؤوليتها وتتخذ القرارات اللازمة التي تؤدي إلى تجنب المشاكل الدائمة في المستقبل. وتتعلق المسائل التي تتطلب اتخاذ قرار بشأنها بالمسألة المهمة للمسؤوليات المنوطة بهذه الأجهزة تجاه أجهزة توجيه السياسات للاتحاد الأفريقي. وإذا كانت هذه المؤسسات الجديدة أعضاء نفس الأسرة من المؤسسات ، فإلى أي مدى تكون ملتزمة بقرارات أجهزة توجيه السياسات مثل المؤتمر والمجلس التنفيذي؟ وما هو دور لجنة الممثلين الدائمين بالنسبة لهذه المؤسسات الجديدة؟ وهل تنطبق النظم واللوائح المالية للاتحاد الأفريقي وكذلك نظم ولوائح العاملين فيه على تلك المؤسسات وتكون ملزمة لها؟ وهل يحق للمؤسسات أن تحدد السياسات الخاصة بها فيما يتعلق بإدارة الشؤون المالية ومراجعة الحسابات وتحديد البدلات ومعدلات بدل الإعاشة اليومي للمسؤولين في أجهزة توجيه سياساتها؟ وتعتبر هذه المسائل مهمة للغاية ويجب معالجتها بأسرع ما يمكن لتجنب التوتر وضمان المساءلة على نحو سليم والشفافية والتوافق مع رؤية الاتحاد الأفريقي وأهدافه وسياساته وقراراته.

ألف- 4 تسجيل وحماية أسماء ومختصرات ورموز الاتحاد الأفريقي والنيباد لدي المنظمة العالمية للملكية الفكرية:

6- يذكر المجلس أنه خلال الدورة العادية الثالثة للمؤتمر المنعقدة في أديس أبابا من 6 إلى 8 يوليو 2004، اعتمد المؤتمر المقرر ASSEMBLY/AU/DEC.49(III) الذي أجاز بموجبه توصية الدورة العادية الرابعة للمجلس المنعقدة في أديس أبابا ، إثيوبيا ، في مارس 2004 للاحتفاظ بشعار منظمة الوحدة الأفريقية سابقا وعلمها واعتمادها كعلم جديد وشعار جديد للاتحاد الأفريقي. وبالإضافة إلى ذلك ، قرر المؤتمر أيضا اختيار نسخة معدلة (منقحة) من نشيد منظمة الوحدة الأفريقية سابقا كنشيد جديد للاتحاد الأفريقي.

7- على ضوء ما سلف، وبالنظر إلى أنه قد تم اختيار أدوات الاتحاد الأفريقي بالكامل (العلم، النشيد، الرمز والشعار)، اتخذت المفوضية الخطوات اللازمة لحماية حقوق الملكية الفكرية لأدوات الاتحاد الأفريقي طبقا للمادة 6³ من اتفاقية باريس لحماية الملكية الصناعية (اتفاقية باريس).

8- من الجدير بالذكر إنني أشرت في تقريرني الأخير إلى المجلس حول هذه المسألة المقدم في 5 يوليو 2005 ، إلى أن المفوضية قد استكملت الطلب الرسمي لحماية الملكية الفكرية لاسم ومختصرات وعلم وشعار الاتحاد الأفريقي وكذلك اسم ومختصرات وشعار الشراكة الجديدة لتنمية أفريقيا (النيباد) وذلك بتقديم طلب في يونيو 2005 و600 نسخة من كل من الأدوات طبقاً لمتطلبات المنظمة العالمية للملكية الفكرية.

9- قامت المنظمة العالمية للملكية الفكرية بموجب رسالة مؤرخة في 12 ديسمبر 2006 بإبلاغ الاتحاد الأفريقي بأنها قد أرسلت في 24 يونيو 2005 الأسماء والمختصرات المذكورة للاتحاد الأفريقي والنيباد وعلم وشعار الاتحاد الأفريقي والنيباد إلى البلدان الأطراف في اتفاقية باريس وكذلك الأعضاء في منظمة التجارة العالمية والتي تعتبر غير مقيدة باتفاقية باريس ولكنها ملتزمة أو سوف تكون ملتزمة بتطبيقها بموجب الاتفاقية حول جوانب حقوق الملكية الفكرية المرتبطة بالتجارة (اتفاقية TRIPS) المعتمدة في 15 أبريل 1994 .

10- فضلا عن ذلك ، أبلغت المنظمة العالمية للملكية الفكرية المفوضية بأنه "طبقاً للمادة 6 3 (4) من اتفاقية باريس ، يجب على بلدان منظمة التجارة العالمية والأعضاء فيها والتي استلمت الرسالة المذكورة أن تقدم في غضون إثني عشر (12) شهراً من استلامها إشعار اعتراضاتها على حماية حقوق الملكية الفكرية للاتحاد الأفريقي في أراضيها. وفي حالة عدم الإبلاغ بأي رفض لهذه الحماية، يفترض أن البلدان الأطراف في اتفاقية باريس وبلدان منظمة التجارة العالمية وأعضاءها ليس لديها أي اعتراض على طلب الاتحاد الأفريقي ولم تستلم منظمة التجارة العالمية أي اعتراض على طلب الاتحاد الأفريقي للحماية. وعليه ، تتمتع أدوات الاتحاد الأفريقي والنيباد الآن بالحماية الضرورية.

11- أود كذلك أن أتسترعى انتباه المجلس إلى حاجة الدول الأعضاء إلى اتخاذ التدابير اللازمة للتأكد من حماية حقوق الملكية الفكرية للاتحاد الأفريقي في مختلف بلدانها من خلال سن التشريعات الوطنية المناسبة. وتطلب المادة 6³ من اتفاقية باريس من البلدان الأعضاء رفض تسجيل أي علامات مسيئة أو متضاربة وكذلك منع استخدام الرموز المميزة لشعار النبالة والإعلام والشعارات والمختصرات والأسماء الأخرى للبلدان أو المنظمات الحكومية الدولية التي يكون أحد البلدان أو أكثر عضواً فيها.

12- تعتبر معظم الدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي أطرافاً في اتفاقية باريس. ويعني ذلك أن الدول الأعضاء الأطراف في اتفاقية باريس عليها واجب ومسؤولية حماية أدوات الاتحاد الأفريقي وأدوات برنامجه للنيباد من سوء الاستعمال من قبل رجال الأعمال المجريين من المبادئ الخلفية. وقد اتخذت بعض الدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي (الأطراف في اتفاقية باريس) خطوة إضافية لدمج الأحكام البارزة من المادة 6³ في تشريعاتها وقوانينها المحلية.

وقامت دول أخرى فقط بدمج الأحكام الأساسية من المادة 6³ في تشريعاتها وقوانينها المحلية. وعلى الرغم من إمكانية وجود بعض أوجه النقص في الحماية بالمقارنة مع الأحكام البارزة من المادة إلا أن هذه البلدان قد انضمت إلى اتفاقية باريس وتوفر الحماية المطلوبة طبقاً للمادة 6³ في قوانينها البلدية. وفيما يتعلق بالدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي التي لم تتضمن لاتفاقية باريس أو تصبح عضواً فيها والتي لا تتوفر لديها أي تشريعات محلية تنص على حماية العلامات التجارية للمنظمات الحكومية الدولية، فإن الاتحاد الأفريقي يتمتع بالحماية فقط إذا طلب تسجيل علاماته التجارية وحصل على هذا التسجيل أو قام بنشر إنذارات تحذيرية في هذه البلدان. ولذلك، تود المفوضية أن تناشد جميع الدول الأعضاء كفالة اتخاذ الخطوات اللازمة لتوفير الحماية للعلامات التجارية للاتحاد الأفريقي في تشريعاتها المحلية.

باء- المرأة ومساائل الجنسين والتنمية

13- أود أن أحيط المجلس علماً بأن الأنشطة في مجال المرأة ومساائل الجنسين والتنمية لا تزال تركز لإرساء القدرة على دمج مساائل الجنسين في مفوضية الاتحاد الأفريقي وأجهزة الاتحاد والمجموعات الاقتصادية الإقليمية والدول الأعضاء.

14- عند تنفيذ الإعلان الرسمي للاتحاد الأفريقي حول المساواة بين الجنسين في أفريقيا، وجهت عدة نداءات تطلب من الدول الأعضاء تقديم تقاريرها الرئيسية لعرضها على هذه القمة في يناير 2007. وللأسف، حتى الآن لم تقدم سوى تسع (9) دول أعضاء تقاريرها وهي: الجزائر، بروندي، إثيوبيا، ليسوتو، ناميبيا، موريشيوس، السنغال، جنوب أفريقيا وتونس. وتقدم هذه التقارير مجمعة للبحث مع تقرير طبقاً لمتطلبات الفترتين العالمتين 12 و 13 من الإعلان الرسمي للاتحاد الأفريقي حول المساواة بين الجنسين في أفريقيا. وأتوجه بالشكر لشركائنا الذين قدموا تقاريرهم في هذا الخصوص وهم بنك التنمية الأفريقي و IAC واليونيدو والبرنامج العالمي للغذاء.

15- في هذا الصدد، أجريت مشاورات حول دور منظمات المجتمع الدولي في مراقبة تنفيذ الإعلان الرسمي حول المساواة بين الجنسين في أفريقيا وتقديم التقارير في هذا الشأن، وذلك في مفوضية الاتحاد الأفريقي في نوفمبر 2006. وكان الغرض من هذه المشاورات هو تحديد طرق التعاون بين شركاء منظمات المجتمع المدني ومديرية شؤون الجنسين في مراقبة تنفيذ الإعلان الرسمي حول المساواة بين الجنسين في أفريقيا وتقديم التقارير السنوية بشأنه. وذلك لأن كافة التعهدات المتضمنة في الإعلان الرسمي حول المساواة بين الجنسين في أفريقيا تعتبر تحركات جريئة وتوفر فرصاً أوسع لاشتراك منظمات المجتمع المدني وغيرها من أصحاب المصالح بنشاط في عملية المراجعة وترجمة هذه التعهدات

إلى إجراءات ملموسة على المستويات الإقليمية والإقليمية الفرعية والوطنية. وفي نهاية المشاورات، اعتمدت منظمات المجتمع المدني آليات لتنسيق عملية تقديم تقاريرها الشكلية عن تنفيذ الإعلان الرسمي حول المساواة بين الجنسين في أفريقيا ووضع دليل لمنظمات المجتمع المدني في كافة قطاعات التنمية لكي تستند إليه المفوضية في مبادرات وضع السياسات وتنسيق أنشطة منظمات المجتمع المدني النسائية خلال المراحل التي تسبق مؤتمرات قمة الاتحاد الأفريقي.

16- قامت مفوضية الاتحاد الأفريقي بالتعاون مع معهد الأمم المتحدة الأفريقي للتنمية الاقتصادية والتخطيط بتنظيم حلقة دراسية للاتحاد الأفريقي حول وضع سياسات اقتصادية تستجيب لمسائل الجنسين في أفريقيا، وذلك في مقر مفوضية الاتحاد الأفريقي، من 30 نوفمبر إلى 14 ديسمبر 2006. وكان الهدف من هذه الحلقة التي تعتبر الأولى من نوعها في القارة، هو سد الفجوة في قدرات صانعي السياسات الاقتصادية ومخططي الميزانيات والعاملين في مجال التنمية والمدافعين عن السياسات فيما يتعلق بتصميم وتنفيذ سياسات وبرامج اقتصادية تستجيب لمسائل الجنسين. كما أنها تسعى إلى تخطي فجوة معرفة الخبراء الاقتصاديين بمسائل الجنسين وتحسين المعرفة الاقتصادية للخبراء فيما يتعلق بمسائل الجنسين. ولذلك، تجدر الإشارة إلى أن عملية بكين للمراجعة + 10 التي تمت في 2005 قد حددت قلة المهارات والتفهم المحدود لمسائل الجنسين فيما بين صناع السياسات كأحد الأسباب الرئيسية لاستمرار السياسات الاقتصادية والتجارية وكذلك الاتفاقيات التجارية الثنائية والمتعددة الأطراف في أفريقيا في تجاهل مسائل الجنسين وبالتالي التأثير بصورة سلبية على المرأة والعلاقات بين الجنسين.

17- تستعد المفوضية الآن لبدء السعي إلى إشراك كل مديرية في الاتحاد الأفريقي مع مديرية مسائل الجنسين بغية وضع خطط بين الإدارات لدمج مسائل الجنسين في مختلف برامجها وبناء قدراتها على تحليل مسائل الجنسين. ومن أجل معالجة ندرة الوسائل المتاحة لدمج مسائل الجنسين داخل الاتحاد الأفريقي، تقوم المفوضية بنشر كتيب حول الممارسات الجيدة فيما يتعلق بدمج مسائل الجنسين في أفريقيا مما يؤدي إلى استنارة الأجهزة المختلفة للاتحاد الأفريقي والمجموعات الاقتصادية الإقليمية والدول الأعضاء وأصحاب المصالح الآخرين بشأن دمج مسائل الجنسين عند صنع السياسات والتخطيط الإستراتيجي وتنفيذ البرامج ومراقبتها وتقييمها. وتم الاضطلاع بمراجعة لمسائل الجنسين في إدارات الاتحاد الأفريقي والمجموعات الاقتصادية الإقليمية والأجهزة الأخرى للاتحاد الأفريقي. وكان الهدف من هذه المراجعة هو تحديد مدي ما تقوم به الأطر المؤسسية للاتحاد الأفريقي والوثائق القانونية والسياسات والبرامج والأنشطة من معالجة لمسائل الجنسين ومسألة تمكين المرأة. وتم السعي في عملية المراجعة إلى إيجاد أفضل الطرق لدمج مسائل الجنسين وتمكين المرأة داخل الاتحاد

الأفريقي. ويتم أيضا وضع خطة إستراتيجية وميزانية للاتحاد الأفريقي تستغرق خمس سنوات بشأن دمج مسائل الجنسين.

18- استمر الاتحاد الأفريقي في بناء الشراكات والاضطلاع بعمليات كسب التأييد بشأن حقوق المرأة وخاصة بهدف التصديق المبكر على بروتوكول الميثاق الأفريقي لحقوق الإنسان والشعوب والخاص بحقوق المرأة في أفريقيا، والترويج له وتكيفه. ويجري تعزيز الشراكات والتحالفات لإطلاق حملة قارية بشأن معالجة مسألة تعرض الشابات والبنات للإصابة بفيروس نقص المناعة البشرية المكتسبة/الإيدز في أفريقيا. وفي هذا الصدد ، تم تنظيم مشاورات بين الخبراء حول هذه المسألة المثيرة للقلق ، في أديس أبابا، إثيوبيا ، في يوليو 2006 كمبادرة مشتركة بين مفوضية الاتحاد الأفريقي وخدمات السكان الدولية.

جيم أنشطة المراجعة الداخلية

جيم-1 الأنشطة:

19- يتمثل دور مكتب المراجعة الداخلية في توفير الضمانات والخدمات الاستشارية لإدارة المفوضية. ويقوم المكتب أيضا بدعم الإدارة العليا في أدائها الفعال للمسؤوليات المنوطة بها من خلال تزويدها بالتحليلات والتقييم والاستشارات والتوصيات بشأن الأنشطة التي تتم مراجعتها.

20- منذ قمة بانجول في يونيو 2006 ، شملت أنشطة المراجعة التي تم الإضطلاع بها من قبل مكتب المراجعة الداخلية ما يلي :

- أ) المركز الطبي والمخازن وإدارة الأصول الثابتة – المقر الرئيسي.
- ب) التنمية المتكاملة لمرتفعات فوتا جالون – كوناكري.
- ج) مركز الدراسات اللغوية والتاريخية عن طريق التراث المنقول – نيامي.
- د) لجنة الأبحاث العلمية والفنية – لاجوس.
- هـ) اللجنة الأفريقية لحقوق الإنسان والشعوب – بانجول.
- و) بعثة المراقبة الدائمة للاتحاد الأفريقي – نيويورك.
- ز) بعثة المراقبة الدائمة للاتحاد الأفريقي – واشنطن.
- ح) بعثة المراقبة الدائمة للاتحاد الأفريقي – بروكسل.
- ط) المشتريات من السلع والخدمات – المقر الرئيسي.
- ي) كشوف المرتبات ومزايا العاملين – المقر الرئيسي.
- ك) بعثة الاتحاد الأفريقي في السودان

جيم-2 الأثر والتحديات:

21- يساعد المكتب الإدارة على تحقيق رؤية المفوضية ومهمتها وأهدافها من خلال تعزيز المراجعة الداخلية التي تتسم بالكفاءة والفعالية وتقييم المخاطر والتوصية

بالتدابير التي تتخذ لتخفيف هذه المخاطر. ومن ثم ، يقوم المكتب بدور استباقي ودور لدعم القرارات من أجل بناء مفوضية تنسم بالفعالية والشفافية والمساءلة. مع ذلك ومن أجل بلوغ أهدافه وتوفير الخدمات الضرورية ذات القيمة المضافة ، يعاني مكتب المراجعة الداخلية من نقص حاد في القوة العاملة. وإنني اعتقد أن هذه المشكلة سوف تحل عن طريق عملية التعيينات الجارية وبمراجعة هيكل مابوتو.

جيم- 3 طريق المضي قدما:

23- طبقا للخطة الإستراتيجية للمفوضية للفترة 2004 – 2007 ، خططت المفوضية لإعداد ميثاق للمراجعة وكتيب للمراجعة وتنظيم حلقة تدريبية للإدارة حول دور المراجعة الداخلية وتقييم المخاطر والحكم الرشيد. وتم الآن تحديد الشركة التي ستتولى القيام بهذه الأنشطة وسوف يتم توقيع العقد مع الشركة المختارة في ديسمبر 2006 . وتساعد عملية بناء القدرات المذكورة على توفير الخدمات المطلوبة للمفوضية والوفاء بطلبات شركاء الاتحاد الأفريقي التي نجمت عن العلاقات والدعم المعززين. فضلا عن ذلك تؤدي الحلقة التدريبية التي يتم تنظيمها للمديرين إلى تخفيف المقاومة السلبية من جانب الذين تتم مراجعتهم وتعزيز نهج استباقي تجاه عملية إدارة المخاطر وتشجيع المديرين على العمل المتقن والإيجابي مع مكتب المراجعة الداخلية.

دال- المسائل المتعلقة بمواطني أفريقيا

24- أود أن أحيط المجلس علما بأن الأنشطة المتعلقة بالمواطنين الأفريقيين والأفريقيين في المهجر قد ركزت خلال الفترة قيد البحث على المجالات التالية: (أ) المزيد من التطوير لخطة العمل بشأن العلاقات العملية والفعالة والمستمرة بين منظمات المجتمع المدني وبرنامج السلم والأمن من أجل تسهيل تفعيل المادة 12 (3) والمادة 20 من بروتوكول مجلس السلم والأمن. (ب) دعم المؤتمر الثاني للمفكرين في أفريقيا والمهجر والمنعقد في سلفادور دي باهيا ، البرازيل ، من 12 إلى 14 يوليو 2006 . (ج) دعم قمة أفريقيا – أمريكا الجنوبية المنعقدة في أبوجا ، نيجيريا، من 26 إلى 30 نوفمبر 2006 . (د) دعم تطوير عملية الأفريقيين في المهجر. (هـ) دمج أنشطة منظمات المجتمع المدني في شؤون مختلف إدارات مفوضية الاتحاد الأفريقي. (و) الدعم المستمر للمجلس الاقتصادي والاجتماعي والثقافي. (ز) بناء قدرات إدارة منظمات المجتمع المدني والأفريقيين في المهجر.

دال-1 دعم برنامج السلم والأمن للاتحاد الأفريقي:

- 25- استمرت المفوضية في عملها الدؤوب على تعزيز دعم منظمات المجتمع المدني لبرنامج السلم والأمن بمساندة من برنامج الدانمارك - أفريقيا من أجل السلام.
- 26- كجزء من هذه العملية ، يسرني أن أبلغ المجلس بأن المفوضية قد قامت بالتعاون مع المركز الأفريقي للسلم والتنمية ، بتنظيم الحلقة التدريبية الاستشارية الثالثة والأخيرة للاتحاد الأفريقي والمجتمع المدني حول تعزيز التعاون بين الاتحاد الأفريقي ومنظمات المجتمع المدني في مجال السلم والأمن وذلك في دار السلام ، تنزانيا ، من 28 إلى 30 أكتوبر 2006. وقام الاجتماع الذي ضم منظمات المجتمع المدني من إقليمي الشرق والجنوب بمراجعة ودمج نتائج الحلقتين التدريبيتين السابقتين والمنعقدتين في أكرا، غانا في أغسطس 2005، وأبوجا، نيجيريا، في أبريل 2006 كما راجع الاجتماع خارطة الطريق للاتحاد الأفريقي حول النظام القاري للإنذار المبكر بغية توفير مدخلات فعالة حول كيفية استخدام مساهمات المجتمع المدني في عملية وضع السياسات. وأوصي الاجتماع من بين أمور أخرى ، بضرورة قيام الاتحاد الأفريقي بتشكيل مجلس استشاري مكون من خبراء منظمات المجتمع المدني العاملين في مجال السلم والأمن لدعم برنامج السلم والأمن للاتحاد الأفريقي عموما وأعمال مجلس السلم والأمن خصوصا. وأوصي أيضا بضرورة قيام الاتحاد الأفريقي بتوفير منبر منظم لمشاركة منظمات المجتمع المدني من أجل تحسين عمليات النظام القاري للإنذار المبكر. وأنفق الاجتماع كذلك على ضرورة وضع سياسة لاعتماد منظمات المجتمع المدني بغية تفعيل أحكام المادتين 12 (3) و20 من بروتوكول مجلس السلم والأمن.
- 27- متابعة لهذا الاجتماع ، تم تقديم وثيقة إطارية تحت عنوان "مشاركة المجتمع المدني في منع النزاعات في أفريقيا : برنامج للعمل ، إلى منتدى الخبراء الحكوميين حول الإنذار المبكر ومنع النزاعات أقيم في كيمبتون بارك، جنوب أفريقيا، من 17 إلى 19 ديسمبر 2006 حيث تم إبراز أهمية ودور منظمات المجتمع المدني في عمليات منع النزاعات والإنذار المبكر وكذلك كيفية تسخير الاتحاد الأفريقي لمساهماته من أجل إضافة قيمة لبرنامج السلم والأمن. وعند اختتام أعماله، رحب اجتماع الخبراء الحكوميين باقتراح المفوضية في هذا الصدد وأجازه بما في ذلك الاقتراح الخاص بوضع سياسة للاعتماد من أجل اشتراك منظمات المجتمع المدني في أعمال مجلس السلم والأمن. وتجري المفوضية العمل على وضع وثيقة إطارية تقوم بمراجعتها مجموعة الخبراء الاستشارية المقترحة لمنظمات المجتمع المدني للبحث من قبل الأجهزة التنفيذية. وأملني راسخ في أن يتم تشكيل المجلس الاستشاري للخبراء خلال الربع الأول من سنة 2007.

دال- 2 عملية الأفريقيين في المهجر:

28- يسرني أيضا أن أبلغ المجلس بأنه طبقا للمقرر (VII) ASSEMBLY/AU/DEC.131 شاركتم المفوضية بنشاط في احتفالات يوم التحرير في ترينيداد وتوباغو، في أول أغسطس 2006 جنبا إلى جنب مع الأمانة التنفيذية للمجموعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا. وتقوم المفوضية مع شبكة الاتحاد الأفريقي للأفريقيين في المهجر في منطقة البحر الكاريبي أيضا بإعداد وثيقة إطارية لتحقيق المزيد من المشاركة الرامية والمنظمة في هذه العملية كما قررتها الأجهزة التنفيذية للسياسات لبحثها من قبل المؤتمر في يوليو 2007.

29- يعتبر التعاون الجاري مع شبكة الاتحاد الأفريقي للأفريقيين في المهجر في منطقة البحر الكاريبي دليلاً على ما تقوم به المفوضية في مناطق أخرى من أجل تعزيز وترسيخ شبكات الأفريقيين في المهجر في الأماكن التي لا توجد فيها مثل هذه الشبكات وفي إطار هذه الجهود، سوف تقوم المفوضية بالتعاون مع منظمات الأفريقيين في المهجر بافتتاح شبكة الاتحاد الأفريقي للأفريقيين في المهجر في منطقتي أمريكا الوسطى وأمريكا الجنوبية وذلك في يناير أو فبراير 2007. وقد تم تأجيل افتتاح هذه الشبكة مرتين هذا العام بسبب مشاكل لوجستية ولكن الاستعدادات تتخذ الآن لإطلاقها في أوائل سنة 2007. وبعد إنشائها، سوف تدعم الشبكة النتائج التي حققتها قمة أفريقيا-أمريكا الجنوبية وتسخر مساهمات الأفريقيين في المهجر في الإقليم لتعزيز الاتحاد الأفريقي.

دال - 3 دمج مشاركة المجتمع المدني في أعمال المفوضية:

30- يجري العمل أيضاً على دمج أنشطة منظمات المجتمع المدني في أعمال المفوضية. ولهذا الغرض، تعاونت إدارات مختلفة مثل إدارة السلم والأمن، الشؤون الاجتماعية (لاستخدام المدخلات في قمة الاتحاد الأفريقي-الاتحاد الأوروبي حول الهجرة)، الشؤون الاقتصادية وغيرها من الإدارات (حول إطار التعاون بين الاتحاد الأفريقي والاتحاد الأوروبي) وكذلك مديرية مسائل الجنسين ومديرية الموارد البشرية والعلم والتكنولوجيا مع مديرية المواطنين الأفريقيين والأفريقيين في المهجر على مختلف المستويات (للترويج وتعزيز الوعي العام بأهمية الأبحاث العلمية والتكنولوجيا في تنمية القارة الأفريقية).

دال- 4 دعم تعزيز المجلس الاقتصادي والاجتماعي والثقافي:

31- سعت المفوضية عن طريق أمانة المجلس الاقتصادي والاجتماعي والثقافي إلى الاستمرار في توفير الدعم القوي لأنشطة المؤتمر المؤقت للمجلس الاقتصادي والاجتماعي والثقافي. وتهتم المفوضية بصفة خاصة بضمان اكتساب أعمال الأجهزة التنفيذية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي والثقافي المؤقت نشاطاً أكبر

وقوة وبكفالة إجراء الانتخابات في موعدها المحدد من أجل تمهيد الطريق للمؤتمر في فترة ما بعد انتهاء المرحلة الانتقالية حتى يتسنى له أن يشغل المكانة المناسبة في إطار الاتحاد الأفريقي. ومن جهة أخرى ركزت المفوضية في هذا الصدد على احترام الاستقلال النسبي وتوجهات المجلس الاقتصادي والاجتماعي والثقافي ومن ثم اقتصر على عرض دعمها المؤسسي ودعمها للسياسات وتقديم النصح والاقتراحات للتعجيل بدفع جهود المجلس الاقتصادي والاجتماعي وتعزيز القوة الدافعة لهذه الجهود. وفي 8 سبتمبر 2006، ورداً على رسالة استلمتها من رئيس المجلس، قمت بنفسني بتوجيه رسالة مفصلة أعرض فيها النصح واقترح الطريق للمضي قدماً بثقة مستمرة في الدم القوي للأمانة في حالة طلبه. ولهذا الغرض، قامت المفوضية مؤخراً بتعيين اثنين (2) من العاملين الجدد ليكونا كنواة لأمانة المجلس الاقتصادي والاجتماعي والثقافي في المقر الرئيسي وقد بدأ الموظفان أعمالهما بجدية وأتوقع في سنة 2007 ومع تقدم المجلس الاقتصادي والاجتماعي والثقافي نحو نهاية التفويض "المجدد"، أن تجتمع الأجهزة القانونية بانتظام كما هو مقرر لإعداد برنامج عمل لتمكينها من استكمال جدول أعمالها في الوقت المحدد. وأملنا كبير في أن يتجه المجلس الاقتصادي والاجتماعي والثقافي بعد استكمال انتخابات المؤتمر لمرحلة ما بعد انتهاء الفترة المؤقتة مباشرة، بصورة فعالة نحو تفعيل مجموعات اللجان ومجالات الدعم الأخرى لبرامج قارية مثل إعادة الإعمار بعد إنتهاء النزاعات وتعزيز السلام وآلية المراجعة المتبادلة بين الأفران وبلوغ الأهداف الإنمائية للألفية.

32- خلال الفترة قيد البحث، استمرت المفوضية في العمل على تنفيذ مهمتها المتعلقة بدمج المجتمع المدني والأفريقيين في المهجر في عملية بناء الاتحاد الأفريقي. وبالتالي، فإن أثر ذلك ظاهر بوضوح في كافة جوانب عمل المفوضية. وقد واجهت المفوضية تحديات بسبب العدد المحدود على نحو متزايد للقوة العاملة ولكنها استمرت في العمل الدؤوب مع تحقيق نتائج موثوق بها. ومن المهم مع سعى المفوضية لتعزيز جهودها، أن تتعاون الدول الأعضاء ومنظمات المجتمع المدني معها بصورة مجدية لتوسيع نطاق آثارها وضمان تحقيقها للنتائج المنشودة التي تؤدي إلى أثر مضاعف وإلى تعزيز رؤية القانون التأسيسي للاتحاد فيما يتعلق بالشراكة القوية بين الحكومات وكافة فئات المجتمع الأفريقي بما في ذلك الأفريقيين في المهجر.

هاء- الشؤون الإدارية وتنمية الموارد البشرية

1 هاء- مشروع الفيسات للاتحاد الأفريقي:

33- يسرني أن أبلغ المجلس بأن مشروع الفيسات قد بلغ مرحلة التنفيذ. ويتمثل الهدف من مشروع شبكة الفيسات في إقامة شبكة إتصالات مغلقة وتوفير هيكل أساسي

مخصص وأمن ومضمون ومستقل يربط بين المقر الرئيسي للاتحاد الأفريقي ومكاتبه الإقليمية والمجموعات الاقتصادية الإقليمية لأغراض تحسين وضمان نظام فعال للاتصالات.

34- سوف يتم تركيب عدد إجمالي قدره 25 موقعا نائبا في جميع مكاتب الاتحاد الأفريقي والمجموعات الاقتصادية الإقليمية داخل إفريقيا وفي الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي للبيانات المشتركة والإنترنت من الموفرين الرئيسيين للخدمة وذلك لسرعة الوصول إلى البيانات. ومن الناحية الفنية ، سوف يتم تركيب هوائي محوري مركزي في مقر مفوضية الاتحاد الأفريقي بأديس أبابا و 21 هوائيا صغيراً (الفيسات) في جميع المكاتب الأفريقية. أما المكاتب الموجودة في أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية فسوف تستخدم الخطوط الأساسية الدولية المصنوعة من ألياف والتي تربط القارات.

35- دخلت المفوضية في سبتمبر 2006 بعد عملية ملزمة ومستفيضة وشاملة في اتفاقية تعاقدية محكمة مع موفر الخدمة السريع للاستجابة وهو الشركة محددة لأسواق الاتصالات (EMC)، والمسؤولة عن تركيب ومراقبة الشبكة. وبدأ المشروع رسمياً في أكتوبر 2006 ومن المنتظر أن يستكمل تماماً ويكون جاهزاً للخدمة الفعلية في مايو 2007. وبعد استكمال المشروع، يصبح لدى لمفوضية ما يلي:

- يتوفر لدى جميع مكاتب المفوضية في جميع أنحاء العالم نظام اتصالات مباشر وسلس وموثوق به ومضمون ومستقبل، يقتصر على الاستخدام الداخلي فقط.
- تتمثل الخدمات التي يوفرها النظام في تقديم البيانات والتشاور الصوتي عبر الإنترنت والفيديو.
- تخفيض تكاليف الاتصالات الهاتفية في مكاتب المفوضية والتي كانت تنفق لإتمام المكالمات الدولية مع هذه المكاتب.
- تخفيف في مصروفات السفر والمصروفات ذات الصلة بعقد الاجتماعات من خلال المشاورات عن طريق الفيديو.
- الحصول على قاعدة بيانات مركزية يمكن من خلالها أن تحصل جميع مكاتب المفوضية على المعلومات أو توفرها مباشرة من كافة المواقع.
- تعزيز التعاون من خلال السهولة في الاتصالات.

36- يتسم هذا المشروع بأهمية كبرى ويعد مرحلة هامة بالنسبة للمفوضية والدول الأعضاء في سعي القارة لتضييق الفجوة الرقمية بين أفريقيا وبقيّة العالم.

37- غير أن المفوضية تواجه مشكلة حقيقية فيما يتعلق بدفع رسوم الترخيص لاستيراد وتشغيل الفيسات في كل بلد أفريقي حيث تتراوح هذه الرسوم بين 2500 و 6000 دولار أمريكي في السنة. ومن ثم يبلغ إجمالي الرسوم المتعلقة بالأحد والعشرين موقعا أفريقيا ما قيمته 100000ر00 دولار أمريكي

في السنة في المتوسط. ومن جهة أخرى لن تعاني المكاتب الموجودة في الولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا من مثل هذه المشكلة. وتؤدي هذه التكاليف المتكررة إلى تقويض الهدف من المشروع وجعله غير مجد بالنسبة لإستراتيجية توفير التكاليف.

38- لذلك أود أن أناشد جميع الدول الأعضاء المعنية وأطلب تعاونها من أجل منح المفوضية تدابير الإعفاء اللازمة لتمكين المفوضية من الحفاظ على هذا المشروع المثمر باعتباره أداة أساسية لتحقيق النمو والتنمية.

هـ-2 المعاش والتأمين ورفاهية العاملين:

39- أمرت بتكثيف الجهود من أجل تحديد نظام الضمان الاجتماعي للمفوضية وتكييفه مع المعايير الدولية السارية.

40- لهذا الغرض، شرعت وحدات المفوضية خلال الفترة قيد البحث في تنفيذ الأعمال التالية :

أ) صندوق المعاش:

41- لقد انتهت الدراسة المتعلقة بالإصلاح الشامل لصندوق المعاش ويسعدني أن أقدم نتائج هذا العمل أمام هذا المجلس. توصي المفوضية بإنشاء صندوق معاشات وإلغاء العقد مع شركة التأمين على الحياة وتعزيز المساهمات وتحديد نسبة المساهمات طبقاً للسنة وتمديد مدة الخدمة. خلافاً لصندوق الاحتياط، تقرر التوصيات التي توصلت إليها الدراسة نظام دفع منح للعاملين الذين انتهت فترة خدمتهم. أود هنا أن يتفضل المجلس باعتماد هذا المشروع للسماح للمفوضية بإمكانية تنفيذ مقرراتكم خلال السنة الجارية 2007.

ب) عقود التأمين للمفوضية:

1) عقود التأمين الجماعي على الحياة:

42- في إطار مراجعة نظام الضمان الاجتماعي، أمرت بتعيين مكتب دراسات يتكون من خبراء استشاريين في مجال التأمين من أجل القيام بمراجعة حسابات عقود التأمين الخاصة بالمستخدمين. ولي الشرف أن أقدم لمجلسكم الموقر نتائج هذه الدراسة التي توصي بدمج خطتي المعاش والتأمين.

43- فيما يتعلق بتأمين المستخدمين من خلال عقود متوسطة الأمد، توصي الدراسة بتعزيز التغطية على نحو شامل كما توصي بإلغاء جميع التأمينات الموجودة حتى الآن.

44- فيما يتعلق بعقود التأمين على المخاطر المرتبطة ببعثات المراقبة المبرمة مع لويديز (لندن) والخاصة بالأفراد الذين هم في مهمة مراقبة وحفظ السلام واضطرت المفوضية ابتداء من 1 أكتوبر 2006 إلى إلغاء عقد التأمين الخاص

بعناصر البعثة إلى السودان وإنشاء صندوق تأمين سيتم فيما بعد تحديد كيفية تسييره.

45- ترمى الأهداف البعيدة المدى إلى إنشاء صندوق تأمين منفصل عن صندوق مستخدمي المفوضية بالنظر لطبيعة المخاطر التي يجب التأمين بشأنها.

(2) التغطية الطبية:

46- استرعت مسألة التغطية الطبية للمستخدمين وعائلاتهم انتباه المفوضية الكامل خلال هذه الفترة ، حيث شرعت المفوضية في نقاش داخلي حول إمكانية الحفاظ على خطة المساعدة الطبية الموجودة وسبل تعزيزها ، بعد أن أبدت بعض الملاحظات في تقييمها للوضع وأن أكدت ضرورة إقرار عقد تأمين طبي. وفي هذا الصدد قدمت الحلقة الدراسية التي تم عقدها حول هذه المسألة في 3 نوفمبر 2006 ، توصيات تم إدراجها أيضا في ملف الخبراء الاستشاريين المكلفين بدراسة موضوع مراجعة نظام الضمان الاجتماعي.

47- طرحت الدراسة حول التغطية الطبية مسألة إدارة المساعدة الطبية كما أوصت بخطة عمل لسنة 2007. أتمني أن يتفضل المجلس باعتماد خطة العمل وتخصيص الموارد الضرورية لتمكين المفوضية من مواصلة خطة إصلاح نظام الضمان الاجتماعي التي هي بصدد تنفيذها.

(ج) اعتماد عقود تأمين جديدة:

(1) التأمين على السفر:

48- أصبحت عقود التأمين ضرورية بحكم وتيرة السفر في المفوضية التي لا تتوافق مع حدود خطة المساعدة الطبية . لذلك أمرت الوحدات المختصة التي أدرجت ، استناداً إلى إجراءات التنافس ، المتضمنة في النصوص ذات الصلة، عقد التأمين في نظام التأمينات.

(2) التأمين على سرقة الخزينة والائتمان على الأموال:

49- أوصت التقارير المختلفة للمحاسبين الخارجيين بإدراج هذه العقود التأمينية من أجل حماية الموارد المالية للمنظمة من التلاعبات والتصرفات غير الأمنية المحتملة لبعض العاملين. دخل عقد التأمين حيز التنفيذ خلال النصف الثاني من سنة 2006.

(د) انسجام سياسة المنظمة الخاصة بالأجور:

50- تتضمن سياسة المنظمة الخاصة بالأجور والمعمول بها حالياً عدة نقائص يتعين تداركها بسرعة. خلال اعتماد الخطة الاستراتيجية للمنظمة وحتى الميزانيات

المتتالية، قبلتم ، دون صعوبة كبيرة ، بتخصيص موارد لإنجاز دراسة من أجل انسجام هيكل الأجور. وبالنظر للطابع الاستعجالي لهذه المسألة، قدمت تعليمات بانتهاء مكتب دراسات من أجل المساعدة على اقتراح سياسة منسجمة للأجور تقوم على مبادئ دقيقة معمول بها على الصعيد العالمي تقوم على مراجع بعقود و/أو نظم أكثر مصداقية. ويسرني هنا أن أبلغ المجلس أن الدراسة انتهت وأن التقرير المنبثق عنها سيتم عرضه عليه من أجل أن يقدم بشأنه التوجيهات الضرورية.

(هـ) اجتماع عمل مع شركة التأمين على الحياة:

51- وصل إلى أديس أبابا وفد عن شركة التأمين على الحياة في شهر أغسطس 2006 لبحث مسألة خطتي المعاش والتأمين. فيما يتعلق بخطة التأمين تم التطرق إلى مسألتين هما إلغاء البند 17 من عقد التأمين المتعلق بإقصاء حالات الإصابة بمرض نقص المناعة البشرية/الإيدز وتأمين الأشخاص الذين هم على نفقة العاملين. أود أن أطلع المجلس أيضا أن المفوضية توصلت إلى اتفاق مع شركة التأمين على الحياة بخصوص مسألة الإصابة بنقص المناعة البشرية/الإيدز وإدراج قواعد جديدة عند تجديد عقد التأمين الذي من المقرر أن يتم في يناير 2007.

(و) نظم ولوائح العاملين:

(1) رفاهية العاملين:

52- بعد أربعة عشرة شهرا من التوقف ، منحت كافتيريا المفوضية أبوابها من جديد منذ 23 نوفمبر 2006. قامت المفوضية بترميم شامل للكافتيريا، وفي هذا الصدد، وعقب نشر إعلان مناقصة ، تم اختيار سير الكافتيريا.

53- يسعدني أيضا أن أبلغ المجلس أن المفوضية شاركت إلى جانب اتحاد العاملين في الجهود الرامية إلى تحسين صحة وراحة العاملين. في هذا الصدد تم تعبئة وسائل هامة من أجل اقتناء تجهيزات جديدة لقاعة الرياضة.

54- يتذكر المجلس أنه وافق في الخرطوم في يناير 2006 ، على أن تدفع المفوضية للعاملين الذين تم تعيينهم على المستوى المحلي، بدل تعليم أقصاه 100ر00ر2 دولار أمريكي عن كل طفل أن لا يزيد العدد عن أربعة أطفال.

(2) مستحقات العاملين:

55- تنفيذاً لهذا المقرر، أعدت المفوضية تعليمية تحدد كيفية دفع هذا البدل الذي دخل حيز التنفيذ في 1 فبراير 2006 . وأني لأعرب هنا عن سعادتي لكون العاملين المعنيين سعداء بدورهم بهذه المبادرة الإنسانية والكريمة للمجلس التي تشرف المفوضية أيضا كونها تسعى إلى تحسين ظروف الأفراد في القارة. غير أن

مسألة بدل التعليم تطرح أمام المفوضية مشاكل كبرى تستدعي بالضرورة إصلاحاً شاملاً لهذا البديل ولبدلات كثيرة أخرى. فهذا المسعي، إذا ما تم اعتماده، من شأنه أن يؤدي إلى مراجعة بعض المبادئ المعتمدة في مابوتو في 2003. في هذا الصدد قدمت تعليمات للوحدات المختصة لإعداد تقرير في هذا الشأن. سيتم تقديم هذا التقرير للمجلس ليدرسه خلال دورته القادمة.

واو- السلم والأمن

واو- 1 مقدمة:

56- منذ دورة المجلس ببانجول، انصبت جهود المفوضية في مجال السلم والأمن على الجوانب التالية: مواصلة إقامة هندسة قارية للسلم والأمن؛ ومنع النزاعات على المستوى الهيكلي من خلال إعداد برنامج للحدود وتنفيذ إطار عمل لإعادة الإعمار والتنمية في فترة ما بعد النزاع ومتابعة أوضاع النزاع ومسائل أخرى ذات الصلة بالموضوع، بما في ذلك الجهود المبذولة من أجل إعادة بناء السلم وتعزيزه في البلدان التي مرت بالنزاعات ومكافحة الإرهاب ومسألة الأسلحة الخفيفة والأسلحة الصغيرة.

واو- 2 وضع إقامة هندسة قارية للسلم والأمن:

57- تواصلت خلال الفترة قيد البحث الجهود الرامية إلى وضع هندسة قارية للسلم والأمن حيث تم تسجيل تقدم فيما يتعلق بتنفيذ النظام القاري للإنذار المبكر والقوة الأفريقية الجاهزة.

أ) النظام القاري للإنذار المبكر:

58- في يونيو الماضي، أطلعت المجلس على الجهود التي تبذلها المفوضية لتنفيذ النظام القاري للإنذار المبكر كما تنص عليه المادة 12 من البروتوكول المؤسس لمجلس السلم والأمن. وذكرت أن الخطوة التالية في هذه العملية سوف تشمل عقد اجتماع لخبراء الدول الأعضاء للاتفاق على خارطة طريق لتنفيذ النظام القاري للإنذار المبكر.

59- يسرني أن أبلغ المجلس بأنه قد تم تنظيم هذا الاجتماع المتوقع في كيمبتون بارك، جنوب أفريقيا، من 17 إلى 19 ديسمبر 2000. وضم الاجتماع خبراء من خمسين (50) دولة عضواً والممثلين الدائمين لدى الاتحاد والمقيمين بأديس أبابا وكذلك المجموعات الاقتصادية الإقليمية. وبالإضافة إلى ذلك، ضم الاجتماع ممثلين من مراكز الأبحاث الأفريقية والمؤسسات الأكاديمية والمنظمات غير الحكومية وكذلك عدداً من المنظمات الدولية التي شاركت فيه بصفة مراقب.

60- اعتمد الاجتماع الذي افتتحه معالي السيد روني كاسر يلز ، وزير الخدمات الاستخباراتية لجمهورية جنوب أفريقيا بحضور مفوض السلم والأمن للاتحاد الأفريقي، إطاراً لتفعيل النظام القاري للإنذار المبكر وأوصي بعدد من الخطوات التي يجب اتخاذها من أجل إقامة نظام كفاء وفعال للإنذار المبكر. ويقدم تقرير منفصل عن نتائج الاجتماع إلى المجلس لبحثه وإجازته.

(ب) القوة الأفريقية الجاهزة:

61- كما يعلم المجلس ، أقيم عدد من الحلقات التدريبية بهدف صياغة السياسات المتعلقة بالقوة الأفريقية الجاهزة في مجالات المبادئ وإجراءات التشغيل القياسية والقيادة والمراقبة ونظام الاتصالات والمعلومات والتدريب والتقييم والمؤن وذلك خلال النصف الأول من 2006 . وقد حددت جميع هذه الحلقات التدريبية الأولوية مجالات حاسمة إضافية ينبغي وضع سياسات بشأنها وهي العنصر الطبي والمدني من القوة الأفريقية الجاهزة وكذلك الجانب القانوني والمالي. وبالتالي ، أقيمت حلقات تدريبية حول الجوانب الطبية والقانونية والمدنية للقوة الأفريقية الجاهزة بينما لم يتم بعد تنظيم الحلقة التدريبية حول الجانب المالي للقوة. وتم بعد ذلك استعراض نتائج الحلقات التدريبية المذكورة خلال حلقة تدريبية أخرى من أجل إعداد وثائق موحدة للسياسات الخاصة بالقوة الأفريقية الجاهزة. ومن الجدير بالذكر أن بعض الجوانب المعينة في كل من المجالات التي تم تحديدها للسياسات لم تستكمل بعد.

62- تشمل الخطوة التالية في هذه العملية عقد اجتماع لرؤساء أركان الدفاع الأفريقيين ووزراء الدفاع والأمن لبحث نتائج الحلقات التدريبية قبل اعتمادها بصورة نهائية. وسوف يضاف إلى نتائج الحلقات التدريبية إعداد الرؤية الخاصة بالقوة الأفريقية الجاهزة، الوثيقة التي تدمج فيها كافة الجوانب المتعلقة بالقوة وخارطة الطريق للمرحلة الثانية والتي سوف تنص على المزيد من الخطوات التي ينبغي اتخاذها لتفعيل القوة الأفريقية الجاهزة. ومن ثم ، يوفر اعتماد هذه الوثائق التوجيهات اللازمة للاتحاد الأفريقي لتمكينه من تفعيل القوة الأفريقية الجاهزة على نحو كامل.

63- يعتبر تشكيل اللوائيات الإقليمية الجاهزة أولوية بالنسبة لإنشاء القوة الأفريقية الجاهزة. وقد قامت أربع مجموعات اقتصادية إقليمية/أقاليم (مجموعة تنمية الجنوب الأفريقي والمجموعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا ومجموعة شرق أفريقيا والمجموعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا) بإنشاء الهياكل المؤسسية للقوة الأفريقية الجاهزة. غير أن المجموعات الاقتصادية الإقليمية/الأقاليم غير مستعدة بعد من الناحية التشغيلية لنشر الجنود في تشكيلات إقليمية. ويتوقف استعدادها على التدريب وتوفير المعدات المطلوبة ووجود المستودعات اللوجستية الخاصة بالقوة الأفريقية الجاهزة لدعم عمليات الانتشار الإقليمية والتي يتم تحديدها في

وقت لاحق. وتبذل الجهود في إقليم الشمال لتوقيع مذكرة التفاهم التي تعتبر الوثيقة القانونية الإقليمية لتفعيل لواء شمال أفريقيا في القوة الأفريقية الجاهزة. وبينما يتم تطوير القوة الأفريقية الجاهزة ، يؤخذ في الاعتبار أيضا إنشاء قدرة على الانتشار السريع داخل الوحدات التي تعهدت المجموعات الاقتصادية الإقليمية/الأقاليم بتوفيرها بالفعل. ويكون ذلك بمثابة خطوة رئيسية نحو نشر جنود الاتحاد الأفريقي ضمن التشكيلات الإقليمية للقوة الأفريقية الجاهزة. وتم وضع مشروع للتعليمات الخاصة بالتدريب وسوف تتم مناقشته مع مراكز التدريب المتميزة في مجال حفظ السلام بغية إصداره إلى المجموعات الاقتصادية الإقليمية في إطار الاستعداد للتشغيل.

64- يسرني أن أبلغ المجلس بحدوث تقدم في تعيين العاملين في عنصر التخطيط للقوة الأفريقية الجاهزة داخل قسم عمليات دعم السلام في المقر الرئيسي للاتحاد الأفريقي. وقد تم اختيار خمسة ضباط لشغل مختلف المناصب في عنصر التخطيط للقوة الأفريقية الجاهزة وهم ضباط أركان حرب للعمليات ، والجوانب اللوجستية ، والتدريب والتقييم ، والخطط والتنسيق ، والاتصالات. ومن المنتظر استكمال تعيينهم خلال شهر يناير 2007.

65- كما يعلم المجلس، ينص بروتوكول مجلس السلم والأمن على تشكيل لجنة أركان عسكرية لتقديم النصح ومساعدة مجلس السلم والأمن في كافة المسائل المتعلقة بالمتطلبات العسكرية والأمنية لتعزيز وحفظ السلام والأمن في أفريقيا. وقد أعيقت أعمال لجنة الأركان العسكرية بدرجة كبيرة بسبب عدم وجود ملحقين عسكريين في أديس أبابا لعدد من أعضاء مجلس السلم والأمن. وبالتالي ، يستمر بذل الجهود لتوعية الأعضاء المعنيين في مجلس السلم والأمن بحاجتهم إلى وجود كبار الضباط العسكريين المقيمين في أديس أبابا للخدمة كأعضاء في لجنة الأركان العسكرية. وحاليا، قام 7 فقط من 15 عضوا في مجلس السلم والأمن بتعيين ممثلين عسكريين كبار في لجنة الأركان العسكرية.

واو- 3 منع النزاعات على المستوى الهيكلي وإعادة الإعمار في فترة ما بعد النزاع:
 أ) منع النزاعات على المستوى الهيكلي - برنامج الحدود للاتحاد الأفريقي:

- 66- خلال الفترة قيد البحث، اتخذت المفوضية عدداً من المبادرات للتعجيل بتنفيذ برنامج الحدود للاتحاد الأفريقي الذي يشكل أحد عناصر خطة عمل 2004-2007 كما هو وارد في الرؤية والرسالة وكذلك في الإطار الاستراتيجي وهي نصوص وافقت عليها الدورة العادية الثالثة لمؤتمر رؤساء الدول والحكومات المنعقدة في أديس أبابا في يوليو 2004. وتجدر الإشارة هنا إلى أن الحدود التي يعود رسمها إلى العهد الاستعماري، ظلت مع الأسف، منذ نيل البلدان الأفريقية استقلالها عاملاً مسبباً للنزاعات. وغالباً ما كانت هذه الحدود غير مرسومة كلياً أو أنها رسمت بشكل سيء وغير واضح.
- 67- في الواقع، اعتمد قادة أفريقيا عدداً من القرارات حول مشكلة الحدود. وبالإضافة إلى التأكيد الرسمي على التزام الدول الأعضاء باحترام الحدود القائمة عند الحصول على الاستقلال، تجدر الإشارة إلى أحكام مذكرة التفاهم حول الأمن والاستقرار والتنمية والتعاون في أفريقيا اعتمدها مؤتمر رؤساء الدول والحكومات في دوربان، جنوب أفريقيا في يوليو 2002. وإدراكاً منها أن مشاكل الحدود تظل تشكل تهديداً للسلم والأمن في أفريقيا، فإن مذكرة التفاهم، بناءً على القرار (II) AHG/RES.16 حول عدم المساس بالحدود الموروثة عن العهد الاستعماري، تنص على رسم ووضع معالم الحدود التي لم يتم رسمها حتى الآن بين البلدان الأفريقية بحلول عام 2012 وذلك إذا اقتضى الأمر بمساعدة وحدة وضع الخرائط التابعة للأمم المتحدة، على أن تودع نتائج هذه العملية لدى كل من الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة.
- 68- يأتي البرنامج الحدودي امتداداً للقرارات السالفة الذكر. ويتعلق الأمر بتحقيق الأهداف الآتية: رسم ووضع معالم الحدود الأفريقية التي لم يتم رسمها حتى الآن بصفة رسمية وتعزيز التعاون عبر الحدود ومواءمة سياسات التكامل والتقارب للمنظمات الإقليمية والإقليمية الفرعية.
- 69- خلال الأشهر القادمة، تنوى المفوضية تنظيم مؤتمر للوزراء الأفريقيين المكلفين بمشاكل الحدود للاتفاق على أعمال ملموسة ينبغي القيام بها لتسويتها. ومن المقرر أن يسبق هذا المؤتمر اجتماع للخبراء الحكوميين وأنشطة تحضيرية أخرى. وسوف تقوم المفوضية بإطلاع المجلس على تطور هذه الجهود.

ب) إعادة الإعمار والتنمية في فترة ما بعد النزاعات:

- 70- اعتمد المجلس التنفيذي خلال دورته المنعقدة ببانجول في يونيو الماضي، المقرر EX.CL/DEC.302 (IX) بشأن إطار العمل لإعادة الإعمار والتنمية في فترة ما

بعد النزاعات. وافق المجلس التنفيذي في هذا المقرر على إطار العمل لإعادة الإعمار والتنمية في فترة ما بعد النزاعات كما اعتمده اجتماع الخبراء الحكوميين الذي انعقد في أديس أبابا يومي 8 و9 يونيو 2006. طلب المجلس من المفوضية اتخاذ جميع الإجراءات الضرورية للتنفيذ الفعال لإطار العمل وذلك بالتعاون مع المجموعات الاقتصادية الإقليمية والمؤسسات المختصة للأمم المتحدة ومؤسسات أخرى والمنظمات غير الحكومية الأفريقية. قرر المجلس إنشاء لجنة دائمة متعددة الاختصاصات لتقديم الدعم السياسي وتعبئة جميع الموارد الضرورية لتنفيذ إطار العمل.

71- في إطار متابعة هذا المقرر ، أعدت المفوضية وثيقة تنفيذ تشمل الجوانب السياسية والعملية. وبحثت هذه الوثيقة ورشة عمل عقدت في أديس أبابا، في 26 سبتمبر 2006 وشاركت فيها الإدارات المختصة للمفوضية والمجموعات الاقتصادية الإقليمية والوكالات المختصة للأمم المتحدة ومؤسسات أخرى.

72- فيما يتعلق بالجوانب السياسية، بحثت ورشة العمل المسائل المتعلقة بالهيكل والتعليمات اللازمة لتنفيذ إطار العمل لإعادة الإعمار والتنمية في فترة ما بعد النزاعات. وفيما يتعلق بالجوانب العملية ، ركزت ورشة العمل مناقشاتها على صياغة تعليمات عملية على المستوى الإقليمي وتعزيز قدرات البلدان التي مرت بمرحلة نزاعات وتعبئة الموارد.

73- تقوم المفوضية حالياً ، على أساس نتائج ورشة العمل بمراجعة الوثيقة المتعلقة بتنفيذ مقرر بانجول حول إطار العمل . وسيتم بعد ذلك عرض هذه الوثيقة على مجلس السلم والأمن لبحثها واتخاذ القرار اللازم بشأنها.

واو- 4 الأوضاع الميدانية:

74- تميزت الفترة قيد البحث بتطورات مشجعة فيما يخص عدداً من الأوضاع. من الجدير بالذكر هنا، من بين أمور أخرى، التطور الإيجابي للعملية الانتقالية في جمهورية الكونغو الديمقراطية من خلال إجراء الانتخابات التي سمحت بإقامة نظام سياسي جديد، والتقدم المستمر في بوروندي وليبيريا في إطار إعادة الإعمار في فترة ما بعد النزاعات وتعزيز السلام في هذين البلدين، ومواصلة عملية العودة إلى النظام الدستوري في موريتانيا. كما لوحظت تطورات مشجعة أيضاً فيما يتعلق بالوضع في شمال أوغندا بعد التوقيع في 26 أغسطس 2006 على اتفاقية وقف الأعمال العدائية بين حكومة أوغندا و"جيش حركة الرب للمقاومة" وكذلك النزاع في غرب السودان بعد التوقيع في 14 أكتوبر 2006 على اتفاقية السلام بين حكومة السودان والجبهة الشرقية. ومن ناحية أخرى، فإن التطور الأخير للوضع في الصومال يتيح فرصاً جديدة يتعين على الاتحاد الأفريقي والمجتمع الدولي استغلالها.

- 75- تدل الهجمات التي تشنها عناصر متمردة في شمال شرق جمهورية أفريقيا الوسطى والمعارك الناجمة عن ذلك والمتواصلة حتى نهاية شهر نوفمبر 2006، على هشاشة الوضع في هذا البلد وضرورة تقديم الدعم المتواصل للجهود الرامية إلى تعزيز السلام فيه. كما لا يزال الوضع هشاً في جزر القمر . وفي كوت ديفوار ، لم يتم التمكن من تنظيم الانتخابات في المواعيد المحددة في إطار القرار (2005) 1633 الأمر الذي أدى بالمجتمع الدولي إلى تمديد الفترة الانتقالية من جديد لتنتهي في أكتوبر 2007 . ولم يتم أيضا إحراز أي تقدم في عملية السلام بين إثيوبيا وإرتريا وكذلك فيما يتعلق بملف الصحراء الغربية. أما بخصوص إقليم دارفور تتواصل الجهود لتوسيع مجال اتفاقية السلام المبرمة في أبوجا في مايو 2006 والتوصل إلى توافق على مسألة حفظ السلام في المنطقة بينما ظلت العلاقات بين السودان وتشاد تواجه بعض الصعوبات.
- 76- تعطي الفقرات التالية لمحة عن التطورات التي حدثت بخصوص أوضاع النزاع المختلفة التي تشهدها القارة وعدد من المسائل الأخرى ذات الصلة.

(أ) جزر القمر:

- 77- أبلغت المجلس ، خلال دورة بانجول، عن التطور المشجع لعملية المصالحة الوطنية في جزر القمر. وتطرقت إلى سير عملية الانتخابات التي أدت إلى انتخاب الرئيس أحمد عبد الله محمد سامبي ، تنفيذا لمبدأ التناوب على الرئاسة المنصوص عليه في الدستور الجديد لاتحاد جزر القمر . كما أبرزت في نفس الوقت التحديات التي يتعين على الأطراف القمرية أن تتصدى لها من أجل تعزيز عملية المصالحة .
- 78- أثار انتخاب الرئيس الجديد لاتحاد جزر القمر ، في مايو 2006 ، الأمل في تحسن العلاقات بين الجهاز التنفيذي للاتحاد والأجهزة التنفيذية للجزر التي تتمتع بالحكم الذاتي من خلال إقرار حوار مستمر بين الكيانات القمرية حيث تعزز هذا الأمل من خلال تعيين منسق للعمل الحكومي في انجوان وإصدار القوانين الأساسية حول الاختصاصات الدستورية الواجب تقاسمها. وفي 7 سبتمبر 2006 ، تم التوقيع على وثائق التنفيذ المتعلقة بذلك وكذلك إنشاء لجنة قمرية مشتركة مكلفة بدراسة طرق تطبيقها.
- 79- غير أن هذه الإجراءات لم تسمح بتجاوز الطريق المسدود الناجم عن الخلاف بين الجهاز التنفيذي للاتحاد والأجهزة التنفيذية للجزر المتمتعة بالحكم الذاتي بخصوص تقاسم الاختصاصات الدستورية لجميع أصحاب المصالح القمريين. ويتعلق هذا الخلاف أساسا بالمسائل الأمنية وبخاصة نوع الأسلحة وعدد أفراد قوات الأمن الداخلية ومهامها وكذلك وضع المؤسسات العامة والنظام القضائي والقانون الأساسي (يتعلق الخلاف هنا بصلاحيات رئيس الدولة فيما يخص تعيين القضاة وتقسيم الجهات القضائية).

- 80- فيما يتعلق بالمسائل الأمنية، على الأخص ، يطلب رئيسا جزيرتي القمر الكبرى وموهيلي اللتين تتمتعان بالحكم الذاتي الترحيل السريع لقوات الدرك والشرطة من مقارها ونقل تجهيزاتها. في حالة تنفيذ هذا الطلب، فإن ذلك سيؤدي إلى تزويد الجزيرتين بأسلحة تفوق إطار مهمة النظام العام والشرطة القضائية التي يسندها الدستور لقوات الأمن الداخلي.
- 81- غير أن ما يثير القلق هو الوضع في أنجوان حيث أن السلطة العسكرية والإدارية والمؤسسية للاتحاد لم تتم إقامتها بعد. ومن الجدير بالذكر هنا أن الجيش الوطني للاتحاد لم يتم نشره بعد في الجزيرة بل إن الأحداث التي وقعت مؤخراً تعكس التوتر الذي يسود هناك حالياً. وفي هذا الصدد، تجدر الإشارة أيضاً، من بين أمور أخرى، إلى مظاهرة الاحتجاج التي نظمت في 24 ديسمبر الماضي ضد سلطات أنجوان التي تتمتع بالحكم الذاتي والاتهام الموجه إلى رئيس جزيرة أنجوان من قبل رئيس الاتحاد بالاستمرار في دعم الحركة الانفصالية لا سيما من خلال تسليح الميليشيات في منطقة نيوماكيلى في شمال الجزيرة. من جانبها، تتهم السلطات الأنجوانية الحكومة المركزية بمحاولة الإطاحة بها.
- 82- في 31 ديسمبر 2006، قام رئيس جزيرة أنجوان بحجز كمية من الأسلحة الخفيفة المخصصة لتجهيز فرقة من الجيش الوطني القمري التي من المقرر نشرها في الجزيرة وهي الأسلحة التي يطالب رئيس الاتحاد باسترجاعها فوراً. وتطالب سلطات جزيرة أنجوان بأن يتم إبلاغها مسبقاً بأي إقامة للمسؤولين العسكريين للاتحاد إلى أنجوان من ناحية أخرى، يواجه تنفيذ تعيينات موظفي الدولة على رأس المؤسسات مثل الميناء والمطار وكذلك على رأس المؤسسات العامة في الاتحاد، صعوبات كبيرة في تنفيذها.
- 83- إن انعدام التقدم في عملية إدماج جزيرة أنجوان في المجموعة القمرية الجديدة وتوقف المفاوضات بين الأطراف القمرية بخصوص تقاسم الاختصاصات الدستورية في 15 ديسمبر الماضي، قد تؤدي إلى تشديد المواقف وبرز مطالب انفصالية في الجزر الأخرى التي تتمتع بالحكم الذاتي كما هو الشأن بالنسبة لجزيرة القمر الكبرى التي تطالب بالنقل السريع للاختصاصات الدستورية الواجب تقاسمها.
- 84- هكذا، فإن الصعوبات التي ووجهت تبرز في سياق التحضيرات للانتخابات الرئاسية المقرر إجراؤها في الجزر التي تتمتع بالحكم الذاتي في مارس - إبريل 2007. لكن في غياب مرافقة دولية وتسوية مسألة الصلاحيات، قد تؤدي مطالب هذه الجزر إلى إعادة النظر في المؤسسات التي أقرتها الاتفاقات التي سمحت بوضع حد للأزمة الانفصالية والمؤسسية المزدوجة التي شهدتها الاتحاد قبل عدة سنوات.
- 85- في هذا السياق، وجه إلى رئيس اتحاد جزر القمر في 18 ديسمبر الماضي رسالة ، يطلب فيها ، بين أمور أخرى ، مساعدة الاتحاد الأفريقي من أجل استعادة

الشرعية الجمهورية وتنفيذ اتفاق مومبوني الإطار في جزيرة أنجوان التي تتمتع بالحكم الذاتي. وفي رسالة أخرى بتاريخ 19 ديسمبر 2006 ، طلب مني رئيس اتحاد جزر القمر التعبير لرؤساء الجزر التي تتمتع بالحكم الذاتي عن رفضه الواضح لمحاولتهم تشكيل قوات مسلحة مختلفة تحت قيادات مستقلة ذلك لأن هذه المحاولة لن تؤدي إلا إلى المساس بأمن واستقرار البلد في 23 ديسمبر ، بعث إليّ برسالة أخرى يطلب فيها إرسال قوة دولية إلى أنجوان لمساعدة الحكومة القمرية على نشر وحدات الجيش الوطني واسترجاع الأسلحة غير المناسبة لحفظ النظام العام. بعث رئيس اتحاد جزر القمر برسائل مماثلة إلى الشركاء الثنائيين والمتعددي الأطراف لجزر القمر.

86- من جانبي، وفي إطار الجهود المستمرة التي يبذلها الاتحاد الأفريقي والرامية إلى تعزيز مسار المصالحة الوطنية في جزر القمر، أوفدت إلى هذا البلد ، من 13 إلى 19 أكتوبر 2006 ، مبعوثي الخاص فرانسيسكو ماديرا لتقييم الوضع. خلال إقامته في البلد، أجرى السيد ماديرا محادثات مع سلطات الاتحاد والجزر المعنية وكذلك مع ممثلي المجتمع الدولي والمجتمع المدني لا سيما بشأن سبل ووسائل تسوية الخلافات حول النزاع في الصلاحيات.

87- في الوقت الذي كان يتم فيه استكمال هذا التقرير ، كان يجري اتخاذ إجراءات من أجل إنشاء وإرسال فريق متعدد التخصصات من الخبراء لمساعدة الأطراف المتنازعة على تجاوز خلافاتها بشأن تقاسم الصلاحيات في إطار الاحترام الصارم لدستور اتحاد جزر القمر وذلك قبل نهاية هذا الشهر وبإشراف مبعوثي الخاص. اتصلت المفوضية بالمنظمة الفرانكوفونية وجامعة الدول العربية والأمم المتحدة لتشارك في أعمال فريق الخبراء. يتم التفكير أيضا في عقد اجتماع وزاري لبلدان المنطقة والترويكا حول جزر القمر وكذلك مجلس السلم والأمن لتقييم الوضع والاتفاق على الإجراءات التي يتعين اتخاذها لتجاوز الصعوبات الحالية.

(ب) الصومال:

88- شهدت الفترة قيد البحث تطورات مثيرة وخاصة منذ شهر ديسمبر 2006 باندلاع القتال بين اتحاد المحاكم الإسلامية والحكومة الاتحادية المؤقتة. وعند كتابة هذا التقرير، استعادت الحكومة الاتحادية المؤقتة بدعم من إثيوبيا سيطرتها على البلد.

89- يذكر المجلس أنه منذ إنشاء المؤسسات الاتحادية الانتقالية، يقوم الاتحاد الأفريقي والإيجاد وجامعة الدول العربية وأصحاب المصالح بمبادرات ترمي إلى مزيد من المصالحة في البلاد وتحقيق التسوية السياسية السلمية التي تشتد حاجة البلاد إليها. بالرغم من هذه الجهود ، استولت عناصر المليشيا الموالية لشبكة اتحاد المحاكم الإسلامية على أجزاء كبيرة من المناطق الجنوبية والوسطى للصومال منذ يونيو 2006 بعد هزيمة أمراء الحرب الذين مارسوا سيطرتهم من قبل على

تلك المناطق وبصورة خاصة مدينة مقديشيو في الحقيقة، يمكن القول بأن إنشاء حكومة المحاكم الإسلامية يشكل تحولاً كبيراً في ميزان القوي عبر البلاد وقد أثار مشاعر قلق بالغ في المنطقة بسبب المزج بين السياسة والأيديولوجية الدينية المتطرفة.

90- نظراً إلى حالة عدم الاستقرار المستمر في الصومال والسعي إلى دفع عملية السلام والمصالحة إلى الأمام، قامت جامعة الدول العربية بمبادرة لرعاية الحوار بين الصوماليين. حيث توصلت المحادثات الأولى برعاية جامعة الدول العربية التي أجريت في الخرطوم في يونيو 2006 إلى اتفاق يحث الطرفين على الاعتراف بعضها ببعض وتجنب الأعمال العدائية واستئناف المناقشات في 15 يوليو 2006. والجدير بالذكر أن هذه المبادرة التي تمت برعاية جامعة الدول العربية قد حظيت بتأييد عالمي أسفر عن إصدار إعلان مشترك حيث وافق الجانبان على تشكيل قوة موحدة في موعد غير محدد في المستقبل تمت الجولة الثالثة من المحادثات من 30 أكتوبر إلى 3 نوفمبر 2006. وبينما أعرب اتحاد المحاكم الإسلامية عن رغبته في العودة إلى الحوار ، حددت شروطاً وهي انسحاب القوات الإثيوبية من الصومال وعدم رئاسة كينيا المشتركة للجلسات وفقاً لقرار مجموعة الاتصال الدولية في أكتوبر. فشلت هذه المحادثات وواعد كل من الاتحاد الأفريقي والشركاء الدوليين بإجراء المزيد من المشاورات تمهيداً لاستئناف المناقشات.

91- يجدر بالذكر أنه بعد إعلان اتحاد المحاكم الإسلامية نفسه كقوة سياسية في الصومال أتهمه الرئيس عبد الله يوسف بالانتماء إلى الإرهابيين الدوليين وتلقي الدعم المادي من قوى أجنبية وبالتالي ، فإن إعلان اتحاد المحاكم الإسلامية للجهاد في أكتوبر 2006 على إثيوبيا ومحاولاته العدوانية المتمثلة في توسيع سلطته في أرجاء الصومال بما فيها الهجوم على المناطق التي تسيطر عليها المؤسسات الانتقالية أدى إلى تجدد المخاوف في أوساط المجتمع الدولي بتزايد احتمال المجابهة وما لها من آثار بعيدة المدى في المنطقة.

92- انطلاقاً من هذه الخلفية تدخلت القوات الإثيوبية في الصومال في الأسبوع الأخير من ديسمبر 2006 تأييداً للمؤسسات الاتحادية الانتقالية. بررت الحكومة الإثيوبية تدخلها في الصومال بأنه عمل للدفاع عن النفس ضد اتحاد المحاكم الإسلامية. وفي الوقت الذي يستمر فيه القتال بين اتحاد المحاكم الإسلامية من ناحية والمؤسسات الاتحادية الانتقالية من ناحية ، وبدعم من إثيوبيا من ناحية أخرى ، أصدرت بيانا مشتركاً في 22 ديسمبر 2006 حيث أعربت فيه عن قلقي الشديد إزاء تدهور الموقف في الصومال واستنكاري لتصاعد القتال فيها. وأعربت كذلك عن قلقي إزاء العواقب الإنسانية المترتبة على هذا العنف المتجدد وقمت بحث كل من اتحاد المحاكم الإسلامية والمؤسسات الاتحادية الانتقالية على وضع حد للاقتتال فوراً. كما حثتتهما على الوفاء بالتزاماتهما المعلنة أثناء المناقشات في

الخرطوم وعلى العمل معا بكل إخلاص من أجل خلق ظروف مواتية لاستئناف الحوار على جناح السرعة تحت رعاية جامعة الدول العربية وإيجاد وفي إطار الميثاق الاتحادي الانتقالي الذي ظل الإطار الوحيد الصالح لتحقيق السلام الدائم والمصالحة في الصومال.

93- بعد ذلك، دعوت في 27 ديسمبر 2006، إلى عقد اجتماع استشاري حول الوضع في الصومال في المقر الرئيسي للاتحاد الأفريقي في أديس أبابا شارك فيه الأمين التنفيذي لإيجاد ونائب الأمين العام لجامعة الدول العربية بعد مراجعة الوضع في الصومال ومناقشة الخطوات العاجلة الضرورية للمضي قدما بعملية السلام ، ناشد الاجتماع ، من جملة أمور أخرى ، جميع الأطراف المعنية على إنهاء القتال. وناشد كذلك الحكومة الاتحادية الانتقالية واتحاد المحاكم الإسلامية استئناف حوارهما السياسي في الخرطوم تحت الرعاية المشتركة لجامعة الدول العربية وإيجاد ، على جناح السرعة.

94- من الجدير بالذكر أن الحكومة الاتحادية الانتقالية قد استعادت سيطرتها على البلاد وأصبحت فلول اتحاد المحاكم الإسلامية محصورة على طول الحدود بين كينيا والصومال . نظرا إلى هذا الوضع المحفوف بالمخاطر ، طلبت الحكومة الاتحادية الانتقالية من الحكومة الإثيوبية بقاء قواتها في الصومال حتى يستتب الاستقرار الكامل في البلاد ويتم نشر جنود من الاتحاد الأفريقي.

95- يذكر المجلس أنه خلال الاجتماع الثاني والستين لمجلس السلم والأمن المنعقد في 13 سبتمبر 2006 ، وافق المجلس على خطة نشر بعثة إيجاد في الصومال كما راجعتها لجنة الأركان العسكرية للاتحاد الأفريقي. ووفقاً لذلك، أسندت إلى بعثة إيجاد في الصومال مسؤولية القيام بمهام تهدف إلى توفير الدعم الأمني وبناء القدرات المؤسسية للمؤسسات الاتحادية الانتقالية وخلق ظروف مواتية للحوار والمصالحة في الصومال. طلب مجلس السلم والأمن من جديد من المفوضية وهي تعمل بصورة وثيقة مع إيجاد أن تتخذ كافة الخطوات الضرورية بما في ذلك المشاورات مع الاتحاد الأوروبي والشركاء الآخرين ، بغية حشد التمويل المطلوب والدعم الإداري لنشر بعثة إيجاد في الصومال في أسرع وقت ممكن. وقد اعتمد مجلس الأمن للأمم المتحدة فيما بعد القرار رقم 1725 (2006) الذي تم بموجبه ، من بين أمور أخرى، تفويض إيجاد والدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي مهمة إنشاء بعثة للحماية والتدريب في الصومال قابلة للمراجعة من قبل مجلس الأمن بعد فترة أولية مدتها ستة أشهر.

96- في 5 يناير 2007 اجتمعت مجموعة الاتصال الدولية حول الصومال في نيروبي لمراجعة الوضع في البلاد. وفي البيان المشترك الذي صدر في نهاية المداولات أكدت المجموعة أن هناك فرصة تاريخية لتوصل شعب الصومال إلى حلول سياسية مستدامة في البلاد على أساس إطار الميثاق الاتحادي الانتقالي وأكدت مجموعة الاتصال استعدادها لتوفير الدعم الفوري لتحقيق الاستقرار في

الصومال بما في ذلك الأداء الفعال للمؤسسات الاتحادية الانتقالية وتقديم المساعدة الإنسانية والإنمائية. ورحب فريق الاتصال بالتزام الرئيس عبد الله يوسف لحكومة شاملة وعزمه على الحيلولة دون عودة أمراء الحرب من جديد. كما أكد فريق الاتصال على الحاجة الملحة للتمويل بغية نشر قوة لكفالة الاستقرار في الصومال على أساس القرار 1725 (2006) ولاحظ الدور الهام الذي تنهض به الأمم المتحدة في تسهيل إعادة البناء والاستقرار على المدى الطويل في الصومال.

97- من جانبه، اجتمع مجلس السلم والأمن في 8 يناير 2007 في جلسة إطلاعية وقام في هذه المناسبة بالإحاطة علماً بالتطورات المستجدة في الصومال والتي تمثلت في فرصة تاريخية جديدة ينبغي للأطراف الصومالية والمجتمع الدولي على حد سواء انتهازها بغية تحقيق السلام والمصالحة في الصومال. أكد مجلس السلم والأمن على الحاجة إلى العملية السياسية الشاملة وفقاً للميثاق الاتحادي الانتقالي للصومال. بغية تعزيز الاستقرار والسلم والمصالحة في البلاد. ذكر مجلس السلم والأمن بمقرراته السابقة حول نشر بعثة دعم السلام في الصومال. وفي هذا الصدد، أكد مجلس السلم والأمن على الحاجة الملحة إلى نشر هذه البعثة حفاظاً على قوة الدفع الحالية لاستقرار الوضع والحاجة إلى الدعم المتواصل من الأمم المتحدة ومجلس الأمن التابع لها وكذلك من شركاء الاتحاد الأفريقي الآخرين. وحتى وقت استكمال هذا التقرير، ظلت المفاوضات تجري المشاورات مع جميع الأطراف المعنية لاكتشاف أفضل السبل للتعجيل بنشر بعثة لدعم السلام من أجل مساعدة الحكومة الاتحادية الانتقالية في جهودها الرامية إلى تحقيق استقرار الوضع وتعزيز التوقعات لإحلال السلام الدائم والمصالحة في الصومال.

(ج) إرتريا – إثيوبيا:

98- خلال الفترة قيد البحث، لم يتحقق أي تقدم في عملية السلام بين إرتريا وإثيوبيا ظلت عملية ترسيم الحدود المشتركة في طريق مسدود كما أكدت على ذلك الأمم المتحدة وبقي الوضع الأمني في المنطقة الأمنية المؤقتة في حالة تدهور مستمر.

99- وجهت لجنة الحدود الإرترية – الإثيوبية الدعوة إلى طرفي النزاع لحضور اجتماعين أولهما في 15 يونيو 2006 والثاني في 24 أغسطس 2006 لبحث بعض التغييرات الإجرائية التي اقترحتها لجنة الحدود والنظر في التقدم الذي أحرزه الطرفان فيما يتعلق باتخاذ الخطوات الضرورية لتمكينها من استئناف أنشطتها. غير أنه ألغى الاجتماعان في النهاية.

100- في 29 سبتمبر 2006 اعتمد مجلس الأمن القرار رقم 1710 (2006) الذي ورد فيه، من بين أمور أخرى، أن المجلس يعرب عن أسفه لعدم إحراز التقدم حول موضوع ترسيم الحدود وطلب من الطرفين أن يتعاونوا بصورة كاملة مع لجنة الحدود الإرترية – الإثيوبية بما في ذلك حضور اجتماعات اللجنة كرر مجلس

الأمن كذلك مطالبه الواردة في القرار رقم 1640 (2005) وهي : (1) تراجع إرتريا دون تأخير وبدون شروط مسبقة عن جميع القيود التي فرضتها على عمليات بعثة الأمم المتحدة وتوفر لها المساعدة والمساندة والحماية لأداء مهامها (2) تقبل إثيوبيا تماما وبدون تأخير القرار النهائي والملزم الصادر عن لجنة الحدود الإرترية – الإثيوبية وتتخذ على الفور خطوات ملموسة بلا شروط مسبقة لتمكين لجنة الحدود من ترسيم الحدود على نحو كامل وفوري.

101- في أوائل شهر نوفمبر 2006 قامت لجنة الحدود الإرترية – الإثيوبية بتوجيه رسالة إلى الطرفين تخبرهما فيها بأنه "نظراً للصعوبات الشديدة المستمرة التي تواجه اللجنة في تنفيذ التفويض المنوط بها بموجب اتفاقية الجزائر العاصمة الصادرة في 12 ديسمبر 2000 حول ترسيم الحدود وفقاً لقرار ترسيم الحدود الصادر في 13 أبريل 2002 وكذلك نظراً لغياب صدور أي إشارة من الجانبين إلى تغيير محتمل في موقفيهما، قررت اللجنة استكمال عملية ترسيم الحدود باستخدام المنسقين للتعرف على النقاط الثابتة على الحدود التي تمكن من الربط بينهما بواسطة خطوط "مستقيمة ونهرية" على أن يجوز للطرفين إذا ما أرادا بناء أعمدة الحدود على تلك النقاط الثابتة . وطلبت لجنة الحدود الإرترية – الإثيوبية من الطرفين حضور اجتماع يعقد في لاهاي في 20 نوفمبر 2006. ووجهت الدعوة كذلك إلى شهود اتفاقيات الجزائر العاصمة بما في ذلك الاتحاد الأفريقي ، لإرسال ممثليهم إلى الاجتماع.

102- في ردها على الرسالة الموجهة إليها ، احتجت إثيوبيا بقوة ضد الإجراء المرتقب ووصفته بأنه غير صالح قانونياً كما احتجت إرتريا رافضة فكرة اللجنة إسناد مهمة الترسيم الفعلي إلى الطرفين. ونتيجة لذلك لم يحضر أي من الطرفين الاجتماع الذي دعت إليه لجنة الحدود الإرترية – الإثيوبية في لاهاي في 20 نوفمبر 2006.

103- في 27 نوفمبر ، أصدرت لجنة الحدود الإرترية – الإثيوبية بيانا قدمت فيه تقييماً لتفويضها وأنشطتها منذ تأسيسها . نظراً إلى الصعوبات التي واجهتها وحاجتها إلى البحث عن البدائل المتوفرة لديها ، أشارت لجنة الحدود الإرترية – الإثيوبية إلى أنها مضطرة إلى اتخاذ منهج آخر لتحقيق عملية ترسيم الحدود وأن الطرق الحديثة لعملية رسم الصور تجعله من الممكن جنبا إلى جنب مع استخدام طريقة متقدمة لالتقاط الصور الجوية لترسيم الحدود وتحديد موقع نقاط التحول (المعروفة بنقاط الحدود) وذلك باستخدام كل الشبكات والنقاط الجغرافية مع درجة من الدقة لا تختلف كثيراً عن عملية تقييم مواقع الأعمدة وتحديدها في الميدان "وبهذه الوسائل أشارت اللجنة إلى أنها تمكنت "من تحديد موقع النقاط لوضع أعمدة تكون علامة مادية للحدود وقد قدمت اللجنة قائمة في هذا الشأن إلى الطرفين مع التعليقات التفسيرية والخرائط. واقترحت على الطرفين تحديد موافقهما خلال الأشهر الاثني عشرة القادمة التي تنتهي في نوفمبر 2007

والسعي للتوصل إلى اتفاق حول وضع الأعمدة. وإذا تعذر على الطرفين في نهاية الفترة المحددة التوصل إلى اتفاق ضروري وإحراز تقدم جوهري في تنفيذ القرار أو فشلا في طلب استئناف أنشطة اللجنة أو في تمكينها من ذلك، سوف تقرر اللجنة بقاء الحدود كما تم ترسيمها حسب نقاط الحدود".

104- في غضون ذلك وفي أعقاب التقارير الواردة من بعثة الأمم المتحدة في إثيوبيا وإرتريا والمفيدة بأن إرتريا بعثت قوات مدججة بالأسلحة إلى القطاع الغربي من المنطقة الأمنية المؤقتة، إلى جانب بعض الميليشيات التي استولت على مركز بعثة الأمم المتحدة لفترة وجيزة، أصدر مجلس الأمن في 17 أكتوبر 2006 بيانا صحفيا طلب فيه، من بين أمور أخرى، من إرتريا سحب جنودها فوراً وأكد مرة أخرى على سلامة المنطقة الأمنية المؤقتة. أوضح المسؤولون الحكوميون لإرتريا أن ما قامت به إرتريا كان موجها نحو مساعدة الأنشطة الزراعية في المنطقة. وبالرغم من أن البعثة شهدت انسحاب بعض الجنود والميليشيات من المنطقة الأمنية المؤقتة، فإن بعثة الأمم المتحدة في إثيوبيا وإرتريا تقدر أنه مازال في المنطقة حوالي 2000 جندي إرتري.

105- أثرت الصعوبات التي تواجه عملية السلام بصورة سلبية كذلك على أداء لجنة التنسيق العسكرية بحيث لم يعقد الاجتماع الثامن والثلاثون لها الذي كان من المقرر عقده في منتصف سبتمبر 2006 بسبب تضارب مواعيد الطرفين ولم تفلح كذلك محاولة عقد الاجتماع في نوفمبر لأن إثيوبيا طلبت تأجيله لأسباب تتعلق بغزو إرتريا للمنطقة الأمنية المؤقتة. وفي 8 نوفمبر 2006، أبلغت إرتريا بعثة الأمم المتحدة في إثيوبيا وإرتريا بأنها قررت تعليق مشاركتها في لجنة التنسيق العسكرية حتى تقدم إثيوبيا إيضاحا حول طلب التأجيل الذي تعتبره إرتريا انسحاباً من اتفاقية وقف الأعمال العدائية المبرمة في 18 يونيو 2006.

106- في قراره رقم 1710 (2006) المشار إليه آنفاً، قرر مجلس الأمن تمديد تفويض بعثة الأمم المتحدة في إثيوبيا وإرتريا. من الجدير بالذكر في هذا الصدد أن الأمين العام اقترح في تقريره الخاص حول إثيوبيا وإرتريا بتاريخ 15 ديسمبر 2006، أربعة خيارات: يتمثل الخيار الأول في تخفيض القوة العسكرية لبعثة الأمم المتحدة في إثيوبيا وإرتريا من قوامها الحالي البالغ 2300 إلى 1700 عامل عسكري. وسيسمح هذا الخيار بالحفاظ على قدرة المراقبين وبالتخفيض في الوقت نفسه من القوة العامة؛ أما الخيار الثاني، فستحافظ بموجبه بعثة الأمم المتحدة في إثيوبيا وإرتريا على قوة عسكرية قوامها 1700 جندي ولكن كامل قوات مقر بعثة الأمم المتحدة ووحداتها سوف يتم إعادة تحديد أماكنها من أسمر إلى الجانب الإثيوبي مع ترك مكتب اتصال صغير فقط بأسمر. ويتمثل الخيار الثالث في تحويل بعثة الأمم المتحدة في إثيوبيا وإرتريا إلى بعثة مراقبين تدعمها قوة حماية عسكرية صغيرة. وسيتم تخفيض قوام هذه القوة من 2300 حالياً إلى 800 فرد. وأخيراً، فيما يتعلق بالخيار الرابع، يتم تحويل بعثة الأمم المتحدة إلى

بعثة اتصال صغيرة مع إبقاء مكاتبها في كل من أديس أبابا وأسمرا. وعند استكمال هذا التقرير، ما زال مجلس الأمن لم يتخذ قراراً بشأن مختلف الخيارات المقترحة عليه.

107- في الختام، أود أن أؤكد مرة أخرى على ضرورة بذل جهود سياسية متواصلة لمساعدة البلدين على تذليل الصعوبات الحالية في عملية ترسيم الحدود وتطبيع العلاقات فيما بينهما. ولا يزال الاتحاد الأفريقي الذي لعب دوراً حاسماً في العملية التي أدت إلى إبرام اتفاقيات الجزائر، مستعداً في إطار العمل مع شركائه، لمساعدة الطرفين على تحقيق هذا الهدف.

(د) السودان:

1) دارفور:

108- خلال الفترة قيد البحث، تواصلت الجهود الرامية إلى تعزيز السلم الدائم والمصالحة في دارفور في ظل الوضع الأمني غير المستقر الذي تشهده المنطقة. وقد ارتكزت هذه الجهود أساساً على تنفيذ وتوسيع قاعدة دعم اتفاقية 5 مايو 2006 للسلم في دارفور وتعزيز عملية دعم السلم في دارفور.

109- كجزء من الجهود المنصبة في تنفيذ اتفاقية السلام في دارفور، تم إنشاء فريق تنفيذ الاتفاقية داخل بعثة الاتحاد الأفريقي في السودان بالإضافة إلى وضع آليات التنسيق المنصوص عليها في الاتفاقية. وقد شكلت اللجنة التحضيرية للحوار والمشاورات بين الدارفوريين في نوفمبر 2006 في الخرطوم. ويجري حالياً تكثيف عمل اللجنة التحضيرية الذي تمت مباشرته في إطار لجنة العمل المشتركة حول الحوار والمشاورات بين الدارفوريين ومن المقرر أن تجتمع اللجنة التحضيرية في يناير 2007. وتستمر المشاورات بشأن تعيين رئيس الحوار والمشاورات بين الدارفوريين.

110- أما فيما يخص تنفيذ الأحكام المتعلقة بتقاسم السلطة المنصوص عليها في اتفاقية السلام في دارفور، فقد خصصت حكومة السودان بعض المناصب لحركة/جيش تحرير السودان- ميني ووافقت على تسليم بعض المناصب للموقعين على إعلان الالتزام وللراغبين في الانضمام إلى اتفاقية السلام في دارفور مستقبلاً. وفيما يتعلق بتقاسم الثروة، فقد أصدرت حكومة السودان مراسيم رئاسية لإنشاء مختلف اللجان والهيئات كما تنص عليه الاتفاقية. وقد واجهت عملية تنفيذ أحكام اتفاقية السلام في دارفور المتعلقة بالوقف الشامل لإطلاق النار والترتيبات الأمنية النهائية مشاكل ترجع إلى عدة عوامل مرتبطة، من بين أمور أخرى، باحترام الأطراف لالتزاماتها والمشاكل اللوجستية والمالية التي تواجهها بعثة الاتحاد الأفريقي إلى دارفور. وأخيراً، تم استكمال المشاورات بشأن إنشاء لجنة دارفور للرصد والتقييم التي تعتبر آلية إشراف معنية بضمان التنفيذ الكامل وفي الوقت المحدد لاتفاقية السلام في دارفور.

111- على الرغم من تواصل الجهود الرامية إلى توسيع قاعدة دعم اتفاقية السلام في دارفور منذ يونيو الماضي، لم يتم إحراز أي تقدم يذكر بسبب العديد من العوامل بما في ذلك الوضع الأمني المتقلب والانشقاق الحاصل داخل حركات المتمردين وانعدام التنسيق بين مختلف المبادرات التي تم اتخاذها للمضي بالعملية قدماً. وعلى هذه الخلفية، قامت كل من حكومة السودان وجماعة أبو القاسم إمام التابعة لحركة/جيش تحرير السودان بالتوقيع على اتفاقية سياسية في طرابلس يوم 18 نوفمبر 2006. وفي 28 ديسمبر 2006، وقعت جماعة أبو القاسم إمام على إعلان الالتزام.

112- في نفس الوقت، اجتمع مفوض السلم والأمن يوم 9 أكتوبر في مقر الاتحاد الأفريقي بالسيد أحمد توجود ليسان، كبير المفاوضين في حركة العدالة والمساواة بغية بحث المسائل المتعلقة بتوسيع اتفاقية السلام في دارفور. كما اتصل المفوض أيضاً بالسيد عبد الوحيد النور، رئيس جماعة عبد الواحد التابعة لحركة/جيش تحرير السودان وبالكتور خليل إبراهيم، رئيس حركة العدالة والمساواة ودعاهما لزيارة أديس أبابا قصد إجراء المشاورات بشأن عملية السلام.

113- تمت مناقشة الحاجة إلى تفعيل العملية السياسية من قبل الاجتماع الاستشاري الرفيع المستوى حول الوضع في دارفور المنعقدة في أديس أبابا في يوم 16 نوفمبر 2006 تحت الرئاسة المشتركة للأمين العام للأمم المتحدة، السيد كوفي أنان وأنا شخصياً. وقد حضر الاجتماع ممثلو الأعضاء الخمسة الدائمين في مجلس الأمن، السودان، الكونغو، مصر، الجابون، ليبيا، نيجيريا، رواندا، السنغال، جنوب أفريقيا، الاتحاد الأوروبي وجامعة الدول العربية. وأكد الاجتماع الاستشاري الرفيع المستوى، من بين أمور أخرى، على الحاجة إلى مختلف المبادرات الرامية إلى معالجة الانشغالات بشأن اتفاقية السلام في دارفور وتنفيذها تحت مظلة واحدة إلى جانب ضرورة مشاركة الأطراف بما فيها تلك التي لم توقع على الاتفاقية، في العملية والتزامها المطلوب واستعدادها لقبول الحل الوسط. وتم الاتفاق على أن تكون الخطوة القادمة قيام الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي بالدعوة إلى عقد اجتماع يضم الأطراف غير الموقعة على الاتفاقية وحركة/جيش تحرير السودان- ميني والحكومة السودانية بغية تسوية المسائل العالقة.

114- لقد قام مبعوثي الخاص إلى دارفور، الدكتور سالم أحمد سالم، بزيارة إلى السودان من 27 نوفمبر إلى 2 ديسمبر 2006 لإجراء المشاورات مع كبار المسؤولين في الحكومة وأصحاب المصالح الآخرين بهدف إشراك الجماعات الراضة للاتفاقية في عملية السلام. وعليه، راجع فريق تنفيذ اتفاقية السلام في دارفور داخل بعثة الاتحاد الأفريقي إلى السودان، بالتعاون مع بعثة الأمم المتحدة إلى السودان المبادرات الحالية الرامية إلى إقناع الأطراف غير الموقعة على الاتفاقية بالقيام بذلك لإيجاد طرق لمواءمة هذه المبادرات وإزالة التداخل وتحقيق

التأزر فيما بينها. قد تم الاتصال فعلا ببعض الجماعات المعنية ويجري التخطيط لمتابعة هذه المناقشات الاستكشافية الأولية.

115- في بداية شهر يناير، عقد الأمين العام الجديد للأمم المتحدة، السيد بان كي مون، اجتماعا في نيويورك مع الدكتور سالم أحمد سالم والسفير جان إلياسون الذي تم تعيينه مبعوثا خاصا للأمم المتحدة إلى دارفور وبحضور كبار المسؤولين في الأمم المتحدة وذلك لبحث الوضع في دارفور. وقد حدد الاجتماع الخطوات الواجب اتخاذها من أجل تحقيق السلم والمصالحة في دارفور. ومنذ ذلك الحين، قام السفير إلياسون بزيارة إلى أديس أبابا حيث أجرى المشاورات مع رئيس المفوضية ومفوض السلم والأمن. كما قام بزيارة أيضا إلى السودان حيث التقى بكبار المسؤولين وأصحاب المصالح الآخرين.

116- كما تمت الإشارة إلى ذلك آنفا، يجرى بذل الجهود لمعالجة الانشغالات المتعلقة باتفاقية السلام في دارفور وتنفيذها على ضوء الوضع المتقلب في الميدان. فقد تميزت الفترة المشمولة بالتقرير باستمرار الاقتتال بين القوات الحكومية والأطراف غير الموقعة حيث تتواصل التوترات بين وداخل الفصائل المتمردة المختلفة والصراعات القبلية وعدم الاستقرار المتواصل على الحدود التشادية السودانية. كما تجدر الإشارة إلى أن الهجمات على المدنيين والعاملين الإنسانيين وقوات بعثة الاتحاد الأفريقي في السودان لم تتوقف. وكنتيجة لذلك، استمر السكان المدنيون في الهروب من قراهم وظلت أوضاعهم الإنسانية وتلك المتعلقة بحقوقهم الإنسانية مصدر قلق كبير. وبالرغم من تأثير العمليات الإنسانية سلبا، إلا أن المنظمات والوكالات الإنسانية تمكنت من تنفيذ إجمالي برامجها. غير أن الأمر سيتطلب الحصول على مزيد من التمويل المطلوب خلال الأشهر المقبلة للحفاظ على المستوى الحالي من المساندة.

117- على إثر التوقيع على اتفاقية السلام في دارفور، تم تدشين لجنة وقف إطلاق النار في 13 يونيو 2006 في الفاشر بينما تم عقد الجلسة الأولى للجنة المشتركة في أديس أبابا في 23 يونيو 2006. وعقدت اللجنة المشتركة حتى الآن أربعة اجتماعات حيث انكبت خلالها على بحث المشاكل التي تعيق حسن سير عمل لجنة وقف إطلاق النار والقضايا ذات الصلة بالوضع الأمني السائد في دارفور. وفي آخر اجتماع لها في 15 ديسمبر، لاحظت اللجنة المشتركة التدهور السريع للوضع في دارفور. ومن بين العوامل التي أدت إلى هذا الوضع، أكدت اللجنة المشتركة على عودة الجنجويد وهجماتهم على المواطنين الأبرياء وكذلك حرص أطراف النزاع على السعي إلى الحل العسكري. أدانت اللجنة المشتركة هذه الانتهاكات بأشد العبارات ودعت إلى الوقف التام والشامل للأعمال العدوانية من قبل جميع الأطراف. وقررت اللجنة المشتركة إنه يجب اتخاذ إجراءات عقابية من مرتكبي الانتهاكات التي ثبت حدوثها بوضوح من طرف الأجهزة المعنية بما في ذلك مجلس السلم والأمن ومجلس الأمن للأمم المتحدة. تجدر الإشارة إلى أن

حكومة السودان لم تحضر الاجتماع بعد رفض مذكرة تأجيل تقدمت بها بحجة أنه لا بد من المزيد من الوقت للإعداد الجيد لمعالجة البنود التي اقترحت إدراجها في جدول الأعمال.

118- يذكر المجلس أن مجلس السلم والأمن خلال اجتماعه المنعقد في بانجول في 27 يونيو 2006، وبعد إحاطته علماً بنتائج بعثة التقييم الفنية المشتركة للأمم المتحدة/الاتحاد الأفريقي التي زارت السودان وتشاد في يونيو 2006 واطلاعه على موقف حكومة السودان الراض للانتقال المقترح من بعثة الاتحاد الأفريقي في السودان إلى عملية حفظ السلام للأمم المتحدة، أكد من جديد على مقرراته السابقة بشأن إنهاء ولاية بعثة الاتحاد الأفريقي في السودان بحلول 30 سبتمبر 2006 وبشأن الانتقال من بعثة الاتحاد الأفريقي في السودان إلى عملية حفظ السلام للأمم المتحدة. وفي نفس الوقت، أعرب مجلس السلم والأمن عن استعداده لمراجعة ولاية بعثة الاتحاد الأفريقي في السودان في حالة ما إذا خلصت المشاورات الجارية آنذاك بين حكومة السودان والأمم المتحدة إلى اتفاقية للانتقال إلى عملية حفظ السلام للأمم المتحدة.

119- في 31 أغسطس 2006، اعتمد مجلس الأمن للأمم المتحدة القرار 1706 (2006) الذي قرر بموجبه، من جملة أمور أخرى، توسيع ولاية بعثة الأمم المتحدة في السودان وانتشارها في دارفور ولذلك دعا حكومة الوحدة الوطنية إلى الموافقة على هذا النشر. قرر مجلس الأمن أن يتم تعزيز بعثة الأمم المتحدة في السودان بحوالي 17.300 عنصر عسكري وبمكونات مدنية مناسبة بما في ذلك عدد يصل إلى 3.300 من عناصر الشرطة المدنية و16 وحدة شرطة مكونة. طلب مجلس الأمن من الأمين العام اتخاذ الخطوات الضرورية لتعزيز بعثة الاتحاد الأفريقي في السودان وأذن له، خلال مرحلة الانتقال، بتقديم دعم طويل المدى إلى بعثة الاتحاد الأفريقي في السودان كما هو وارد في تقريره المؤرخ في 28 يوليو 2006. ونتيجة لذلك، أعلن المسؤولون السودانيون رفض حكومتهم القاطع للقرار 1706 (2006).

120- في اجتماعه المؤرخ في 20 سبتمبر 2006، في نيويورك، أحاط مجلس السلم والأمن علماً بأن الجهود الهادفة إلى التوصل إلى اتفاق حول الانتقال من بعثة الاتحاد الأفريقي إلى عملية حفظ السلام للأمم المتحدة لم تختتم بنجاح وقرر ضرورة إجراء المشاورات بين حكومة السودان والأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي لمناقشة المسائل ذات الصلة بنشر عملية حفظ السلام للأمم المتحدة في دارفور بهدف معالجة الانشغالات التي أثارها حكومة السودان فيما يخص تأثير هذه العملية على سيادة ووحدة البلد بالإضافة إلى ضمان القيام بالعملية المقترحة على نحو يتمشى مع مقررات مجلس السلم والأمن. وفي نفس الوقت، قرر مجلس السلم والأمن تمديد ولاية بعثة الاتحاد الأفريقي في السودان حتى 31 ديسمبر 2006.

121- في إطار متابعة مقرر مجلس السلم والأمن الصادر في 20 سبتمبر 2006، تم عقد اجتماع استشاري ثلاثي ضم الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة وحكومة السودان يوم 13 نوفمبر 2006 في أديس أبابا كان متبوعا بالمشاورات الرفيعة المستوى حول الوضع في دارفور المذكورة أعلاه. خلال المشاورات، قدمت أمانة الأمم المتحدة مقترحا حول تدريجي من أجل تعزيز عملية حفظ السلام في دارفور. وستشمل الخطوة الأولى التنفيذ الكامل والسريع لبرنامج الأمم المتحدة للدعم القصير الأجل (برنامج الدعم الخفيف) المنصوص عليها في القرار 1706 (2006). سيكون ذلك متبوعا ببرنامج الدعم المعزز (برنامج الدعم القوي). ستكون الخطوة الثالثة عملية مشتركة للاتحاد الأفريقي/الأمم المتحدة. ولهذا الغرض، فإن الأمم المتحدة اقترحت ممثلا خاصا يعين بالاشتراك بين الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة ليقود العملية. علاوة على ذلك، فإن تعيين قائد القوات ونائبه وكذلك مناصب اتخاذ القرار المهمة الأخرى سيتم تنسيقها بين الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة. كما ستساهم الأمم المتحدة في الدعم المادي لهيكل القيادة والمراقبة التابع للعملية المشتركة. وبموجب المقترح، سيكون بإمكان الأمين العام توصية الجمعية العامة بتوفير الأمم المتحدة التمويل الكامل للبعثة في كل مرحلة من العملية. وقد وافق الاجتماع الاستشاري الرفيع المستوى على المقترح، غير أن الوفد السوداني طلب مزيدا من الوقت لمشاورته فيما يخص بعض جوانب العملية المشتركة وتحديد تعيين الممثل الخاص وقائد القوات وعدد القوة التي سيتم نشرها.

122- خلال اجتماعه المنعقد في أبوجا في 30 نوفمبر 2006، قرر مجلس السلم والأمن اعتماد نتائج الاجتماع الاستشاري الرفيع المستوى. كما قرر أيضا أن يتم تعيين الممثل الخاص من قبل رئيس المفوضية والأمين العام للأمم المتحدة معا بعد إجراء المشاورات المطلوبة فيما يخص الجانب العملي. ويتم تعيين قائد القوات الذي يجب أن يكون أفريقيا من قبل رئيس المفوضية بالتشاور مع الأمين العام للأمم المتحدة. كما قرر أيضا أن تستفيد البعثة من هياكل الدعم والقيادة والمراقبة التابعة للأمم المتحدة وأن يتم تحديد حجم القوة من قبل الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة مع الأخذ في الاعتبار كافة العوامل ذات الصلة والوضع الميداني بالإضافة إلى المتطلبات التي تحتاجها القوة لأداء مهامها. كما قرر مجلس السلم والأمن أيضا تمديد ولاية بعثة الاتحاد الأفريقي في السودان لفترة ستة أشهر ابتداء من 1 يناير 2007 بحيث يكون هذا القرار قابلا للمراجعة على أساس توفر الموارد المالية. وناشد مجلس السلم والأمن الأمم المتحدة بحث الدعم اللوجستي والمالي للبعثة كما هو وارد في نتائج الاجتماع الاستشاري الرفيع المستوى. وعليه، تم اعتماد نتائج الاجتماع وبيان مجلس السلم والأمن من قبل مجلس الأمن للأمم المتحدة الذي دعا الأطراف إلى تنفيذها دون إبطاء.

123- في 18 ديسمبر 2006، بعث الأمين العام للأمم المتحدة برسالة إلى الرئيس عمر حسن البشير يصف له فيها أهم الإجراءات الواجب اتخاذها من أجل التنفيذ الفعال لنتائج أديس أبابا. وفي رده على رسالة الأمين العام للأمم المتحدة المؤرخ في 23 ديسمبر 2006، أكد الرئيس البشير أن نتائج الاجتماع الاستشاري الرفيع المستوى وبيان مجلس السلم والأمن تشكل إطاراً قابلاً للتنفيذ من أجل إيجاد تسوية سلمية للنزاع في دارفور. وفي هذا الصدد، وافق الرئيس على بدء تنفيذ المرحتين 1 و2 من رزمة دعم الأمم المتحدة كما هو مقرر من خلال الآلية الثلاثية للاتحاد الأفريقي/الأمم المتحدة/حكومة السودان التي تم إنشاؤها بغية تسهيل دعم الأمم المتحدة لبعثة الاتحاد الأفريقي في السودان. وأضاف البشير أن حكومته ستقدم كل المساعدة المطلوبة في هذا الصدد. وفيما يخص العملية المشتركة، أشار الرئيس بأنه يجب تحديدها طبقاً للأحكام ذات الصلة الواردة في بيان مجلس السلم والأمن الصادر في 30 نوفمبر 2006. وأكد على العموم أن جميع أصحاب المصالح قد "وافقوا الآن على برنامج الدعم التدريجي من جانب الأمم المتحدة لبعثة الاتحاد الأفريقي في السودان على أن تكون الخطوة المقبلة اعتماد قرار مجلس السلم والأمن للأمم المتحدة بالمصادقة على نتائج أديس أبابا وبيان مجلس السلم والأمن والترخيص بالدعم المالي الفوري". بالنسبة للعملية السياسية، أكد البشير على الحاجة إلى التعجيل بإجراء محادثات السلام التي ترعاها الأمم المتحدة/الاتحاد الأفريقي.

124- يسرني إحاطة المجلس علماً بأن المناقشات بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي بشأن برنامج الدعم القوي من المتوقع استكمالها قريباً وسيتم بعد ذلك توجيه رسالة تتضمن تفاصيل الدعم إلى حكومة السودان حتى يتم التنفيذ في شفافية كاملة. ويشمل برنامج الدعم القوي، من بين أمور أخرى، الأصول الجوية الهامة والقدرة الاستشارية البوليسية والعسكرية الكافية والدعم المدني لتنفيذ اتفاقية السلام في دارفور إلى جانب مجموعة من القدرات التي تمنحها الأمم المتحدة. ومن المقرر إجراء مشاورات مشتركة بين الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة حول المرحلة الثالثة (العملية المشتركة) في نهاية يناير 2007.

125- في نفس الوقت، وتبعاً لرد الرئيس البشير الإيجابي على رسالة الأمين العام للأمم المتحدة وعلى رسالتي أنا شخصياً التي بعثتها له في شهر سبتمبر الماضي، يجري تنفيذ المرحلة الأولى (برنامج الدعم الخفيف) على نحو سريع. وقد تم نشر عدد من موظفي الأمم المتحدة من الشرطة المدنية والعسكريين في منطقة البعثة بالإضافة إلى شروع بعثة الأمم المتحدة في السودان في نقل المعدات إلى الفاشر لدعم بعثة الاتحاد الأفريقي في السودان.

126- أود إبلاغ المجلس بأنه حتى أول يناير 2007، بلغ عدد موظفي بعثة الاتحاد الأفريقي في السودان 7442 من بينهم 5222 عناصر للحماية و799 مراقبا عسكريا وموظفا و1408 من عناصر الشرطة المدنية و13 عضوا في لجنة وقف

إطلاق النار ينتمون إلى 28 دولة عضواً. وفي هذا الصدد، تجدر الإشارة إلى أنه خلال اجتماع نيويورك، طلب مجلس السلم والأمن من المفوضية، وبدعم من الدول الأعضاء والأمم المتحدة والشركاء، اتخاذ كافة التدابير الضرورية لتعزيز بعثة الاتحاد الأفريقي في السودان على أساس المفهوم الجديد للعمليات من أجل تنفيذ اتفاقية السلام في دارفور التي تنص، من بين أمور أخرى، على تجنيد ستة كتائب إضافية للمشاة ومراقبين عسكريين وموظفين وعناصر الشرطة المدنية. غير أن تنفيذ المقرر تعيقه عدة مشاكل مالية ولوجستية لا تزال تواجهها بعثة الأمم المتحدة في السودان.

127- في الختام وعلى الرغم من التحديات العديدة التي تواجه الاتحاد الأفريقي والمجتمع الدولي الأوسع فيما يبذلانه من جهود لأجل وضع حد نهائي للنزاع في دارفور، فإن هناك إمكانيات للمضي قدماً بعملية السلام على نحو حاسم. وكما تمت الإشارة إليه سابقاً فإنه يجري حالياً تكثيف الجهود لتوسيع نطاق اتفاق دارفور للسلام ليكون أكثر شمولية ولتيسير تنفيذه. وليس هناك حاجة إلى تأكيد أهمية قيام الأطراف السودانية بتهيئة بيئة آمنة وملائمة على الأرض لإنجاح مساعيها. ولهذا أحث جميع الأطراف، بما فيها الحكومة السودانية على التخلي عن الأعمال العدائية وعلى الالتزام بوقف إطلاق النار الفعلي ميدانياً. وعلاوة على ذلك يتم تحقيق تقدم في تنفيذ النهج التدريجي الرامي إلى تعزيز عملية حفظ السلام في دارفور على مراحل، على نحو ما تم الاتفاق عليه في نهاية مشاورات أديس أبابا. وفي البيان الصادر عن اجتماع مجلس السلم والأمن في أبوجا. وفي هذا الصدد، يشجعي الرد الإيجابي من الرئيس البشير الذي مهد الطريق لتنفيذ مجموعة تدابير الدعم المقدمة من الأمم المتحدة بروح من التعاون والشفافية. واستناداً إلى هذه الخلفية فمن الأمور البالغة الأهمية أن يتواصل تمويل الأمم المتحدة، عن طريق المساهمات المقررة، على وجه الاستعجال وفقاً لروح ونص النهج التدريجي الذي أقرته مشاورات أديس أبابا ومجلس السلم والأمن في اجتماع أبوجا.

(2) تنفيذ اتفاق السلام الشامل:

128- شهدت الفترة قيد الاستعراض الاحتفال بالعام الثاني لاتفاق السلام الشامل الذي تم توقيعه في نيروبي في 9 يناير 2005. وجرى هذا الاحتفال في جوبا، جنوب السودان بقيادة الرئيس عمر حسن البشير ونائب الرئيس الأول السيد سالفا كير. وبهذه المناسبة أكدت مجدداً القيادة السودانية التزامها بإقرار السلام في جميع أنحاء السودان. كما انتهزت الفرصة لإطلاق العملة السودانية الجديدة المعروفة "بالجنيه" وقد تم الاتفاق على هذه العملة الجديدة التي ستحل محل الدينار السوداني السابق بدءاً من 9 يناير 2007، في إطار اتفاق السلام الشامل.

129- تم منذ يونيو الأخير اتخاذ خطوات كجزء من تنفيذ اتفاق السلام الشامل. وقد ساعدت اللجنة الوطنية لمراجعة الدستور المكلفة بمراجعة التشريع الوطني على تعزيز عملية التشريع على مستوى لجان اتفاق السلام الشامل. وفي نوفمبر 2006 قامت اللجنة الوطنية لمراجعة الدستور باستكمال عدد من القوانين الهامة بما فيها تلك المتعلقة بلجنة الخدمة الوطنية والأحزاب السياسية التي تجري مناقشتها حالياً من قبل المجلس الوطني وإلى حد الآن لم يصل مشروع قانون لجنة حقوق الإنسان إلى المجلس الوطني، إذ لا يزال مجلس الوزراء يعكف على دراسته ويقترح تعديلات بشأنه. ومن جانبه أجاز المجلس الوطني، في 21 ديسمبر الميزانية الوطنية للسودان لعام 2007، بينما أخذ المجلس التشريعي لجنوب السودان عطلة بعد إجازة أربعة مشاريع قوانين. غير أنه ينبغي الإشارة إلى أن المجلس التشريعي لجنوب السودان يعاني من تراكم العمل المتأخر بسبب غياب الخبرة القانونية المطلوبة لمراجعة مشاريع التشريعات القائمة.

130- لا تزال اللجنة السياسية لوقف إطلاق النار المسؤولة عن متابعة وقف إطلاق النار على الصعيد الوطني ولجنة المتابعة والتقييم المسؤولة عن رصد تنفيذ اتفاق السلام الشامل وإجراء تقييم منتصف المدة للترتيبات الوحودية التي وضعت بموجبها ، لا تزال تعقد اجتماعات وتعمل على نحو وثيق مع السلطات السودانية. وفي 21 نوفمبر 2006 ، اجتمع مفوض شؤون السلم والأمن في أديس أبابا، رئيس لجنة المتابعة والتقييم والسفير توم فرانسيس لتبادل وجهات النظر حول تنفيذ اتفاق السلام الشامل واستكشاف أفضل السبل التي يمكن بها للاتحاد الأفريقي أن يستمر في مساعدة العملية عن طريق لجنة المتابعة والتقييم وبالطرق الأخرى نحو تحقيق الهدف الأسمى لاتفاق السلام الشامل.

131- بيد أنه، في الوقت الذي يجري فيه إعداد هذا التقرير فإن اللجان الهامة الأخرى التي ينص عليها اتفاق السلام الشامل لم يتم تشكيلها، على الصعيد الوطني وعلى مستوى جنوب السودان، على حد سواء. وتشتمل اللجان الواجب تشكيلها على الصعيد الوطني لجنة الانتخابات ولجنة حماية حقوق غير المسلمين في العاصمة القومية ومجلس النهوض للغات الوطنية وتعزيزها وعلى صعيد جنوب السودان. تشمل اللجان التي ينبغي تشكيلها رسمياً لجنة الأراضي ولجنة الخدمة المدنية ولجنة مكافحة الفساد ولجنة حقوق الإنسان ولجنة الغوث وإعادة التأهيل ولجنة نزع السلاح والتسريح وإعادة الدمج.

132- تنص الترتيبات الأمنية المتفق عليها من قبل الأطراف السودانية بموجب اتفاق السلام الشامل على أن القوتين سيتم فك ارتباطهما وفصلهما ووضعهما في مخيمات وإعادة نشرهما على نحو ما ورد في تفاصيل اتفاق وقف إطلاق النار الشامل. وينص الاتفاق أيضاً على أنه باستثناء القوات التي تم نشرها في الوحدات المشتركة/المتكاملة، فإن بقية القوات التابعة للقوات السودانية المسلحة التي تم نشرها حالياً في الجنوب سيعاد نشرها في شمال حدود الجنوب/الشمال

حسبما كانت أول يناير 1956 في إطار مراقبة ومساعدة دولية لفترة عامين ونصف عام على الأكثر ابتداءً من الفترة المؤقتة الأولية ، في حين أن قوات الجيش الشعبي لتحرير السودان التي تم نشرها حالياً في جبال نوبة وجنوب نهر النيل الأزرق سيعاد نشرها في جنوب حدود الجنوب/الشمال حسبما كانت في تاريخ أول يناير 1956 وذلك فور تشكيل ونشر الوحدات المشتركة/المتكاملة بمتابعة ومساعدة دولية. وحتى ديسمبر 2006، أبلغت القوات السودانية المسلحة بأنها أتمت إعادة الانتشار بنسبة 67% بينما أفاد الجيش الشعبي لتحرير السودان بأنه استكمل عملية إعادة نشر قواته في الجنوب بنسبة 100% .

133- في 18 نوفمبر قام الرئيس عمر البشير بزيارة جوبا حيث اجتمع النائب الأول للرئيس السيد سالفا كير ومجلس وزراء حكومة جنوب السودان، فضلاً عن لجنة رفيعة المستوى لمسائل الأمن . وبهذه المناسبة ، دعا الرئيس إلى تحسين التعاون بين حزب المؤتمر العام الوطني والجيش الشعبي لتحرير السودان في المجال الأمني، لا سيما بالنظر للمشاكل التي تثيرها المجموعات المسلحة الأخرى. وقام الرئيس أيضاً بمخاطبة المجلس التشريعي لجنوب السودان مؤكداً حاجة هذا الأخير إلى جلب الاستثمارات الأجنبية. وفي أعقاب الزيارة أعرب كل من الرئيس البشير والنائب الأول للرئيس السيد سالفا كير عن ثقتهما في أن تتم تسوية المشاكل العالقة بشأن تنفيذ اتفاق السلام الشامل بحلول نهاية 2006.

134- غير أنه في تطور مؤسف ومفاجئ للأحداث وقعت اشتباكات بين الجيش الشعبي لتحرير السودان والقوات السودانية المسلحة في ملكال يومي 28 و29 نوفمبر 2006 مما شكل أول انتهاك خطير لاتفاق وقف إطلاق النار. وأفادت التقرير أن هذه الاشتباكات أدت إلى مقتل نحو 150 شخصاً بمن فيهم مدنيون. وفي 29 نوفمبر عقدت اللجنة المشتركة لوقف إطلاق النار التي ترفع تقاريرها إلى اللجنة السياسية لوقف إطلاق النار، اجتماعاً طارئاً واتفقت على ضرورة الوقف الفوري لإطلاق النار وانسحاب القوات وإجراء تحقيق مشترك حول الحادثة. وتفيد التقارير أنه تمت السيطرة على الوضع.

135- تتعلق إحدى المسائل الرئيسية التي لا تزال عالقة في إطار عملية تنفيذ اتفاق السلام الشامل بتسوية أزمة أبيي التي آلت إلى طريق مسدود. وخلافاً لما تم الاتفاق عليه في إطار اتفاق السلام الشامل تظل ولاية أبيي تفتقر إلى جهاز إداري سليم. ويعود السبب في ذلك أساساً، إلى أن تقرير لجنة حدود أبيي الذي كان من المفترض أن يسهل إنشاء جهاز إداري لولاية أبيي لم ينفذ بعد منذ أن تم عرضه على الرئاسة السودانية في يوليو 2005 . وكان الطرفان الرئيسيان في اتفاق السلام الشامل قد اتفقا خلال اجتماعهما المعقود في الخرطوم في الفترة من 27 إلى 30 مايو 2006، على طرق لتسوية هذه القضية ، بما فيها إنشاء لجنة سياسية مشتركة من شأنها تقديم توصيات حول أفضل الطرق للخروج من الطريق المسدود.

- 136- خلال الفترة من 8 إلى 13 أغسطس 2006 قام القادة السياسيون لكل من حزب المؤتمر العام الوطني وحركة تحرير شعب السودان في العاصمة، الخرطوم ، بعقد اجتماع اللجنة السياسية المشتركة بين هذين التنظيمين. وخلال هذا الاجتماع تم الاتفاق على إنشاء ثلاث لجان فرعية تعالج المسائل الأمنية والاقتصادية والسياسية على التوالي. وتهدف هذه الأجهزة الجديدة إلى تنسيق سياسات كل من حزب المؤتمر العام الوطني وحركة تحرير جيش السودان بخصوص القضايا الوطنية الرئيسية ومواءمة بياناتها العامة. وكان من المفروض عقد اجتماع اللجنة السياسية المشتركة في سبتمبر إلا أن الاجتماع تأجل.
- 137- بعد عامين من توقيع اتفاق السلام الشامل تحقق تقدم ملموس في تنفيذه. بيد أن العديد من التحديات لا تزال ماثلة ومن ثم ضرورة استمرار الأطراف في الالتزام بتنفيذ الواجبات الملقة على عاتقها بموجب اتفاق السلام الشامل.

(ج) الوضع في تشاد والعلاقات بين تشاد والسودان:

- 138- بعد عدة شهور من الهدوء النسبي شهد الوضع في تشاد مواجهات مسلحة خاصة في شرق وجنوب شرق البلاد حيث استأنف المتمرّدون أنشطتهم. وهكذا، ابتداءً من أكتوبر 2006، تعرضت عدة بلدات لهجمات اتحاد القوى من أجل الديمقراطية والتنمية، وهو تحالف يضم ثلاث حركات متمردة بقيادة محمد نوري جنرال سابق في الجيش الوطني التشادي. كما تعرضت منطقة بلتين لهجمات قامت بها حركة متمردة أخرى تدعى تجمع القوى الديمقراطية. وتجدر الإشارة إلى أن تشاد اتهم السودان بالتورط في هذه الهجمات، وهو ما نفاه السودان.
- 139- تسببت المواجهات المسلحة بين الجيش الوطني التشادي والمتمردين في خسائر هامة في الأرواح ونزوح جماعي للسكان مما زاد في تفاقم الوضع الإنساني على الحدود مع السودان. وقد أصبحت عمليات الحركات المتمردة مثيرة للقلق حيث أدت إلى السيطرة لفترة معينة على عدة بلدات مثل غوز بيضا أم-تيمان، بلتين وبيشي وإلى وقوع أعمال النهب والسلب في بعض المناطق.
- 140- أمام هذا الوضع، قررت الحكومة التشادية في 14 نوفمبر 2006 إعلان حالة الطوارئ في إنجمينا وفي عدة مناطق أخرى. ومن ناحيتي، أصدرت يوم 25 نوفمبر 2006، بيانا أدانت فيه بشدة هذه الهجمات باعتبارها انتهاكا صارخا للمبادئ المعلنة في القانون التأسيسي للاتحاد الأفريقي ولا سيما المتعلقة باحترام سلامة أراضي الدول الأعضاء ووحدتها، وبكونها محاولة غير مقبولة للاستيلاء على الحكم بوسائل مخالفة للدستور. ووجهت نداء إلى كافة الدول الأعضاء لكي تعرب عاجلا عن تضامنها الفعال مع تشاد طبقاً لمبادئ الاتحاد الأفريقي. وطلبت أيضاً بإلحاح من الجماعات المسلحة أن تضع حدا لهجماتها على الفور. ودعوت جميع الأطراف المعنية إلى تفضيل الحوار لأنه السبيل الوحيد الذي يمكنها من إيجاد حلول دائمة لمشاكلها بالطرق السلمية.

- 141- في هذا السياق، أود أن أشير بارتياح إلى اتفاق السلام الموقع في طرابلس يوم 24 ديسمبر 2006، برعاية الجماهيرية العربية الليبية العظمى، بين الحكومة التشادية والجهة الموحدة من أجل التغيير التي يتزعمها النقيب محمد نور عبد الكريم. وأناشد الطرفين تنفيذ هذا الاتفاق تنفيذاً دقيقاً. وأطلب كذلك من الحركات المسلحة التشادية الأخرى أن تختار طريق التفاوض للوصول إلى حلول مقبولة للمشاكل التي تواجهها البلاد. ومن ناحية أخرى، أشجع الحكومة التشادية والمعارضة على فتح الحوار بينهما لتعزيز مسار الديمقراطية في تشاد وتوطيد آفاق السلام والاستقرار في تشاد. وإني أرحب بهذا الخصوص بما أبداه القادة التشاديون من حسن استعداد في هذا الشأن.
- 142- من ناحية أخرى، لا يخفى على المجلس أن العلاقات بين تشاد والسودان قد تدهورت بشكل خطير إثر الهجوم على إنجمينا في أبريل 2006. وخلال الفترة قيد البحث، لم تشهد هذه العلاقات أي تحسن ملموس.
- 143- في أعقاب اللقاء الذي وقع بين الرئيسين إدريس دابي ايتنوا وعمر حسن البشير في بانجول في يوليو 2006، استأنف البلدان الحوار بينهما. وقد توج هذا الحوار بزيارة الرئيس حسن البشير إلى إنجمينا يوم 8 أغسطس 2006 لحضور حفل تنصيب الرئيس دابي على رأس الدولة. وقرر البلدان استئناف علاقاتهما الدبلوماسية، والتعاون بينهما، وإنشاء آليات مشتركة تسمح ببسط الأمن على حدودهما المشتركة وفقاً لالتزاماتهما السابقة.
- 144- لسوء الحظ، عاد التوتر من جديد بعد المواجهات التي وقعت ابتداءً من أكتوبر 2006 على الحدود بين البلدين، واتهم تشاد من جديد السودان بمساندة المتمردين التشاديين وهو ما نفته السلطات السودانية نفيًا قاطعاً. وخلال قمة مصغرة نظمت في طرابلس في 21 نوفمبر 2006، جدد رئيسا دولتي تشاد والسودان الالتزامات التي تعهدا بها بموجب اتفاق طرابلس الموقع في فبراير 2006 واتفقا على تنفيذها بالكامل.
- 145- من جانبه، اجتمع مجلس السلم والأمن مرتين في 15 ثم في 23 نوفمبر 2006 للاستماع إلى عرضين قدمهما تشاد والسودان حول العلاقات بين البلدين. وبهذه المناسبة أعرب مجلس السلم والأمن، عن قلقه تجاه الأحداث التي وقعت على طول الحدود المشتركة بين البلدين وكذلك إزاء تدهور العلاقات بينهما. ودعا الجانبين إلى إقامة حوار دائم بينهما في إطار إعلان واتفاق طرابلس وسائر النصوص الموقعة من قبلهما، بغية المحافظة على السلم والأمن والاستقرار في المنطقة، وحثهما على إنشاء الآليات المقررة لهذا الغرض. وأود من جهتي أن أؤكد على الحاجة الملحة والضرورة العاجلة لتحقيق استقرار الوضع على حدود البلدين مما يسمح ليس فقط بتحسين العلاقات بين السودان وتشاد بل أيضاً بتسهيل الجهود الرامية إلى تسوية الأزمة في دارفور

(د) جمهورية أفريقيا الوسطى:

146- خلال مؤتمر بانجول، أطلعت المجلس على الجهود المبذولة من أجل دعم السلم والاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى. وأبرزت ضمن أمور أخرى الإجراءات التي اتخذتها السلطات في هذا البلد من أجل مواصلة الإصلاحات الإدارية والمالية. واستعرضت أنشطة القوة المتعددة الجنسيات التابعة للمجموعة الاقتصادية والنقدية لوسط أفريقيا التي توسع انتشارها إلى عدة مقاطعات بداخل البلاد. وتحدثت أيضا عن بعثة الخبراء المتعددة الاختصاصات التي أرسلها الاتحاد الأفريقي إلى بانجي بالتعاون مع بنك التنمية الأفريقي واللجنة الاقتصادية لأفريقيا التابعة للأمم المتحدة، بغية تحديد الاحتياجات العاجلة لجمهورية أفريقيا الوسطى ونوع المساعدة التي يمكن أن يقدمها لها الدول الأعضاء وشركاء الاتحاد الأفريقي.

147- في هذه الظروف، وقعت عدة أحداث في مقاطعة فاكاجا خلال الفترة من مايو إلى نوفمبر 2006. ومن أهمها قيام مجموعات مسلحة بشن هجمات ضد القوات المسلحة لجمهورية أفريقيا الوسطى وضد القوات المتعددة الجنسيات للمجموعة الاقتصادية والنقدية لوسط إفريقيا، في جورديل وتيرينجولو (في مايو ويونيو 2006). وتبع ذلك قيام عناصر مسلحة من اتحاد القوى الديمقراطية من أجل التجمع، في 29 أكتوبر و 28 نوفمبر 2006، بمهاجمة واحتلال عدة أماكن. وبفضل مساعدة الفيلق الفرنسي المتمركز في بوالي، تمكنت القوات المسلحة الحكومية من استعادة هذه البلدات.

148- أعرب الرئيس الحالي للاتحاد الأفريقي وأنا شخصا عن إدانتنا الشديدة لهذه الهجمات، وجددنا رفض الاتحاد الأفريقي كل محاولة لتغيير الحكم بشكل غير دستوري. وبعد ذلك، توجه مبعوثي الخاص صادق فاياالا إلى بانجي في إطار دعم الاتحاد الأفريقي لجهود سلطات جمهورية أفريقيا الوسطى ومتابعة الوضع هناك. واغتنم فرصة وجوده فيها ليؤكد من جديد وقوف الاتحاد الأفريقي إلى جانب سلطات أفريقيا الوسطى في جهودها الإصلاحية ورفض الاتحاد الأفريقي كل محاولة للاستيلاء على الحكم بالقوة.

149- اجتمع مجلس السلم والأمن من جانبه في 7 ديسمبر 2006 لبحث الوضع في جمهورية أفريقيا الوسطى على ضوء تقرير بعثة الخبراء المتعددة التخصصات ونتائج زيارة السيد صادق فاياالا. وشارك في هذا الاجتماع رئيس وزراء جمهورية أفريقيا الوسطى إيلي دوتي الذي عرض الركائز الثلاث الكبرى لبرنامج حكومته وهي إعادة الأمن والسلم والاستقرار الاقتصادي الكلي والمالي وإعادة بناء البنى التحتية الأساسية.

150- في أعقاب مداولاته، أكد مجلس السلم والأمن تمسكه باحترام سيادة جمهورية أفريقيا الوسطى ووحدة أراضيها واستقرارها وشرعيتها الدستورية، ورفض كل محاولة للاستيلاء على السلطة بالقوة، وشجع المجلس دول المنطقة على بحث

سبل ووسائل تعزيز الأمن والسلم في هذا البلد. وطلب من المجلس البحث عن أفضل السبل لحمل سلطات جمهورية أفريقيا الوسطى وجميع الفاعلين السياسيين والاجتماعيين على مواصلة العمل من أجل تعزيز الوفاق الوطني واحترام مؤسسات البلاد وحقوق الإنسان والحكم الرشيد.

151- رحب مجلس السلم والأمن بالتعاون القائم بين الاتحاد الأفريقي واللجنة الاقتصادية لأفريقيا وبنك التنمية الأفريقي، الذي سمح بإيفاد بعثة من الخبراء المتعددة التخصصات إلى جمهورية أفريقيا الوسطى. وصادق المجلس على التوصيات التي قدمتها البعثة. وأشار في الختام إلى ضرورة قيام الدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي، في إطار التضامن الأفريقي وعلى أساس إطار العمل لإعادة الإعمار والتنمية خلال فترة ما بعد النزاع، الذي اعتمده المجلس التنفيذي في بانجول، بمساندة الجهود الرامية إلى الإنعاش الاقتصادي والاجتماعي وتعزيز السلم والأمن في هذا البلد.

152- على الصعيد الاقتصادي والمالي، تميزت الفترة قيد البحث بتتويج المباحثات مع المؤسسات المالية الدولية بغية استئناف تعاونها مع جمهورية أفريقيا الوسطى. وتتواصل المساعي الرامية إلى تصفية الديون المستحقة لبنك التنمية الأفريقي. غير أن المباحثات الجارية بين الحكومة والبنك الدولي تصطدم بالمسائل المنجمية والغابية التي تطالب البنك الدولي بشأنها بشفافية أكبر في إدارتها.

153- على الرغم من التقدم المسجل في تعزيز السلم والاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى، يظل الوضع هشاً في المجموعة كما يدل على ذلك الهجمات التي شنت على شمال شرق البلاد في نهاية سنة 2006، ولهذا يجب على إفريقيا وشركاء جمهورية أفريقيا الوسطى ضمن المجتمع الدولي، أن تواصل حشد الجهود من أجل مد هذا البلد بمساعدة تكون في مستوى التحديات التي تواجهها.

(هـ) بوروندي:

154- في بوروندي تميزت الفترة قيد البحث، بتقدم ملموس في عملية السلام والمصالحة على الرغم من التوترات السياسية على مختلف الأصعدة. وتجدر الإشارة، في هذا الشأن، إلى التوقيع يوم 7 سبتمبر 2006، على الاتفاق الشامل لوقف إطلاق النار بين الحكومة وحزب تحرير شعب هوتو/ قوات التحرير الوطنية بزعامة أغاثون روازا وإلى الانسحاب النهائي لعملية الأمم المتحدة في بوروندي التي حل محلها مكتب الأمم المتحدة المتكامل في بوروندي الذي تركز أنشطته أساساً على التنمية منذ أول يناير 2007.

155- ينص الاتفاق الشامل لوقف إطلاق النار على إنشاء آلية مشتركة للتحقق والمتابعة ينبغي أن يشارك فيها الاتحاد الأفريقي إلى جانب الأمم المتحدة والأطراف

- البوروندية. وفي إطار الأنشطة المناطة بهذه الآلية، "يطلب في هذا الاتفاق، من الاتحاد الأفريقي أن يساعد على ضمان أمن وسلامة المقاتلين خلال توجههم نحو مناطق تجمعهم وكذلك حماية الشخصيات". ويتعين إذن على الاتحاد الأفريقي بموجب هذا الاتفاق إنشاء فريق عمل خاص يكلف بحماية قادة حزب تحرير شعب هوتو/قوات التحرير الوطنية ومقاتليه وتوصيلهم إلى مناطق تجمعهم، وبمتابعة وتقييم عمليات معالجة المسائل المتعلقة بمواءمة الرتب العسكرية وتوزيع المناصب وتوجيه التدرج الوظيفي ضمن قوات الدفاع والأمن والقيام بدور أساسي في الجهود الرامية إلى تنفيذ برنامج إعادة اللاجئين إلى الوطن.
- 156- خلال اجتماعه الخامس والستين الذي عقد في 9 نوفمبر 2006، وافق مجلس السلم والأمن على إنشاء فريق عمل خاص طبقاً للاتفاق الشامل لوقف إطلاق النار وفوضني بالتماس مساعدة الدول الأعضاء في هذا الصدد. ورحب المجلس باستعداد جنوب أفريقيا للمساهمة في إنشاء فريق العمل الخاص وطلب مني أن أقوم، في أقرب وقت ممكن، وبالتعاون الوثيق مع الميسر السيد شارل نكاكولا، وزير الأمن لجنوب أفريقيا، بتقديم مقترحات حول ترتيبات إنشاء طرق فريق العمل الخاص على جناح السرعة. وفي انتظار ذلك، طلب مني المجلس ومن الميسر وبالتشاور مع الأطراف، اتخاذ الإجراءات الملائمة لتعزيز التقدم المحرز إثر التوقيع على الاتفاق الشامل لوقف إطلاق النار بما في ذلك قيام جنوب أفريقيا على الفور بنشر قوات تساعد على تنفيذ الاتفاق الشامل لوقف إطلاق النار في إطار فريق العمل الخاص.
- 157- في 28 ديسمبر 2006، وفي إطار متابعة مقرر مجلس السلم والأمن، نظمت بعثة الاتحاد الأفريقي في بوروندي بالاشتراك مع عملية الأمم المتحدة في بوروندي وحكومة بوروندي، حفلاً رسمياً تم خلاله تحويل فيلق من جنوب أفريقيا كان حتى هذا التاريخ يعمل ضمن عملية الأمم المتحدة في بوروندي، إلى الاتحاد الأفريقي. وسجل هذا الحفل البداية الرسمية لمهمة فريق العمل الخاص للاتحاد الأفريقي في بوروندي ويشكل هذا الفيلق الآن نواة قوة للاتحاد الأفريقي قوامها 768 عاملاً في بوروندي بموجب الاتفاق الشامل لوقف إطلاق النار. علاوة على ذلك، طلبت المفوضية من الدول الأعضاء أن تمدّها بضباط للعمل ضمن الآلية المشتركة للتدقيق والمتابعة ومجموعات الاتصال المشتركة.
- 158- من بين الأحداث الهامة التي ميزت الفترة قيد البحث، إعلان الحكومة عن محاولة لزعة استقرار مؤسسات الدولة، أدت إلى اعتقال سبع شخصيات منها رئيس سابق للجمهورية ونائب للرئيس. وخلال المحاكمة التي نظمت للنظر في هذه القضية، طلب المدعي العام لدى المحكمة العليا، إنزال عقوبة السجن المؤبد ضد ستة من بين المتهمين السبعة. ومنحت المحكمة مدة شهرين لإجراء مداولاتها قبل إصدار حكمها في القضية.

- 159- وفيما يتعلق بإعادة الإعمار والتنمية في فترة ما بعد النزاع، تشكل بوروندي وسيراليون أول ميدان اختباري للجنة الأمم المتحدة لدعم السلام. وفي هذا الإطار، خصصت مساعدة بقيمة 25 مليون دولار من الصندوق الخاص لدعم السلام لتمويل مختلف المشاريع المتعلقة بالخصوص بالحكم وقطاع الأمن وسيادة القانون والمسائل العقارية.
- 160- من ناحية أخرى، وبمناسبة السنة الجديدة، أعلن رئيس الجمهورية عن الإفراج عن فئات معينة من السجناء (من بينهم مرضى الإيدز والمعتقلين الذين لم توجه ضدهم أي تهمة إلخ..). وعن منح الأرامل ویتامی الوالدين التعلم الابتدائي والجامعي بالمجان. ولا شك في أن هذه الإجراءات قد لقيت كل الترحيب ومن شأنها أن تعزز العملية الجارية في بوروندي.
- 161- لقد أصبح تفعيل التعاون الإقليمي والثنائي والمتعدد الأطراف حقيقة ملموسة. وأصبحت بوروندي الآن عضوا في مجموعة شرق أفريقيا. وتم اختيارها لاستضافة أمانة المؤتمر الدولي حول منطقة البحيرات الكبرى، كما تعزز تعاونها بشكل نشط مع شركائها في التنمية ومع عدد كبير من بلدان القارة.

(و) جمهورية الكونغو الديمقراطية:

- 162- تميزت الفترة قيد البحث، بتنظيم الانتخابات التشريعية والجولة الأولى من الانتخابات الرئاسية في 30 يوليو 2006 وكذلك الجولة الثانية من الانتخابات الرئاسية والمحلية في 29 أكتوبر 2006. وجرت هذه الانتخابات في جو من التوتر السياسي تخللته أحداث دامية أيام 20، 21، 22 أغسطس ويومي 11 و 21 نوفمبر 2006
- 163- أعلنت اللجنة الانتخابية المستقلة في 20 أغسطس 2006، عن النتائج المؤقتة للانتخابات الرئاسية التي جرت في 30 يوليو والتي وضعت السيدين كابيلا كبانجي جوزيف وبامباجومبو جان بيار، على رأس المرشحين الثلاثة والثلاثين (33) وحصولهما على التوالي على 44,81% و 20,03% من الأصوات التي تم الإدلاء بها. وبلغت نسبة التصويت في هذه الانتخابات 70,54%. وبلغ عدد المسجلين في قوائم الانتخابات أكثر من خمسة وعشرين (25) مليون ناخب.
- 164- إن دستور الجمهورية الثالثة المعتمد خلال استفتاء 18 و 19 ديسمبر 2005 والمصدق عليه في 18 فبراير 2006، ينص في مادته 71 على أن المرشحين اللذين يحصلان على أكبر عدد من الأصوات في الجولة الأولى، يجوز لهما الترشح للجولة الثانية. وبعد دراسة طلبات النقض المقدمة من جانب سائر المرشحين، نشرت المحكمة العليا النتائج النهائية في 15 سبتمبر 2006 وقد جاءت لتؤكد النتائج المؤقتة الصادرة عن اللجنة الانتخابية المستقلة في 20 أغسطس 2006. وعلاوة على ذلك، حددت اللجنة الانتخابية المستقلة في 29 أكتوبر 2006 موعداً لإجراء الجولة الثانية.

165- تنفيذاً لمقرر الاجتماع الرابع والخمسين لمجلس السلم والأمن المنعقد في 2 يونيو 2006، أوفد الاتحاد الأفريقي بعثة هامة لمراقبة الانتخابات تضم أعضاء المجتمع المدني والبرلمان الإفريقي والبرلمانات الوطنية وانتشر مراقبو الاتحاد الأفريقي عبر مقاطعات البلاد الإحدى عشرة. ونسقت بعثة الاتحاد الأفريقي أنشطتها مع البعثات الأفريقية للمراقبة (المجموعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا، مجموعة تنمية الجنوب الأفريقي ومحفلها، إيزا، جنوب أفريقيا). وأجرت الاتصال مع البعثات الدولية للمراقبة (الاتحاد الأوروبي، المنظمة الدولية للفرانكفونية، ومركز كارتر الخ ...).

166- بعد هذه الانتخابات، تبادل رؤساء بعثات المراقبة الأفريقية والدولية وجهات النظر حول سير العمليات الانتخابية واتفقوا على إصدار بيان مشترك حول هذه الانتخابات. ونيابة عن سائر رؤساء هذه البعثات، وبحضورهم، قدمت بعثة الاتحاد الأفريقي، هذا البيان إلى الصحافة الوطنية والدولية في أول أغسطس 2006. أصدر رؤساء بعثات الاتحاد الأفريقي والمجموعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا وجنوب إفريقيا من ناحيتهم بياناً مشتركاً على لسان بعثة الاتحاد الأفريقي في 2 أغسطس 2006. وفي 6 أغسطس 2006، أصدرت بعثة الاتحاد الأفريقي بيانها الخاص حول الانتخابات. وأقرت جميع هذه البيانات بل رحبت بالمشاركة القوية في التصويت وحثت المرشحين على احترام اختيارات الشعب الكونغولي واستعمال السبل الشرعية للطعن فيها في حالة الاعتراض.

167- على إثر نشر النتائج النهائية وتحسباً للجولة الثانية، طرأ تغيير كبير في إعادة تشكيل المسرح السياسي الكونغولي. وهكذا نشأ تحالفان كبيران حول المرشحين الفائزين، حيث "أن التحالف من أجل الأغلبية الرئاسية" الذي ساند ترشيح الرئيس الخارج خلال الجولة الأولى، حصل على مساندة المرشحين الاثنتين اللذين حصلا على المرتبة الثالثة والرابعة وعلى 13,06% و4,77% من الأصوات على التوالي. وبينما ساند تجمع الوطنيين الكونغوليين السيد بيمبا خلال الجولة الأولى من الانتخابات، حصل على مساندة حوالي عشرة مرشحين في الجولة الأولى لتشكيل "الإتحاد من أجل الأمة".

168- على الرغم من حسن سير العمليات الانتخابية، فإن التوترات السياسية التي شهدتها الحملة الانتخابية والفترة التي سبقت الإعلان عن النتائج المؤقتة، قد أدت إلى وقوع مواجهات بين عناصر مسلحة من أنصار المرشحين للجولة الثانية، أدت إلى سقوط قتلى أيام 20، 21، 22 أغسطس 2006. وأثارت هذه الأحداث تعبئة المجتمع الدولي الذي سعى إلى تخفيف حدة هذا التوتر. لهذا الغرض، حظيت جهود اللجنة الدولية لمواكبة الفترة الانتقالية بمساندة بلدان المنطقة والاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة، وجميع شركاء جمهورية الكونغو الديمقراطية في عملية السلام. ففي هذا الإطار، أدان مجلس السلم والأمن، في اجتماعه يوم 22 أغسطس، من بين أمور أخرى، وبقوة اللجوء إلى العنف وطلب من

المرشحين أن يلتزموا بروح عالية من المسؤولية ويضعوا حداً على الفور لعملية التصعيد لتوفير الظروف الملائمة لنجاح الفترة الانتقالية ويكونوا بذلك على مستوى التوقعات التي أثارها انتخابات 30 يوليو 2006.

169- لم تتخفف هذه التوترات السياسية إلا قليلاً قبل وأثناء وبعد اقتراع 29 أكتوبر 2006 وأمام التهديدات التي يمثلها هذا الوضع بالنسبة لانتخابات 29 أكتوبر، حملت اللجنة الدولية لمواكبة الفترة الانتقالية الطرفين على توقيع عدة التزامات. وفي هذا السياق، جرت انتخابات 29 أكتوبر 2006. ونشرت اللجنة الانتخابية المستقلة في 15 نوفمبر 2006 النتائج المؤقتة التي وضعت السيد كابيلا في المقدمة بفوزه بـ 58,05% من الأصوات التي تم الإدلاء بها مقابل 41,95% للسيد بيمبا. وبلغت نسبة المشاركة 65.36%. وبعد دراسة الطعون المقدمة من جانب (الاتحاد من أجل الأمة)، نشرت المحكمة العليا النتائج النهائية في 27 نوفمبر 2006 حيث أكدت النتائج المؤقتة الصادرة عن اللجنة الانتخابية في 20 أغسطس 2006، وتم إعلان السيد كابيلا رئيساً للجمهورية. وأدى هذا الأخير اليمين القانونية في 6 ديسمبر 2006.

170- في انتظار نشر نتائج الجولة الثانية، وقعت عدة أحداث لا سيما في 11 نوفمبر 2006 حيث تحولت إحدى المظاهرات إلى اصطدام مع الشرطة أسفر عن أربعة قتلى منهم ثلاثة مدنيين. وفي 21 نوفمبر وقعت مواجهات أخرى بين الشرطة والمتظاهرين الذين جاءوا لمساندة طلبات مرشحهم إلى المحكمة العليا. وتم إحراق جناح من مبنى المحكمة بعد الاستيلاء على بعض الوثائق. وعلى اثر ذلك، حولت المحكمة العليا جلساتها المخصصة لبحث طلبات الطعن إلى إحدى القاعات بوزارة الشؤون الخارجية حيث أعلنت عن النتائج النهائية يوم 27 نوفمبر 2006.

171- أود أن أحيى دور إحلال الاستقرار الذي لعبته بعثة الأمم المتحدة في الكونغو وقوة الاتحاد الأوروبي في الكونغو والشرطة الأوروبية طوال فترة الانتخابات الرئاسية. وأود أيضاً أن أحيى الجهود الممتازة المبذولة من قبل مجموعة الحكماء الدولية بقيادة الرئيس السابق جواكيم شيسانو وعضوية رؤساء دول سابقين لنيجيريا وغانا وناميبيا وبوروندي وكذلك رئيس وزراء سابق للسنغال، من أجل قبول الأطراف السياسية الكونغولية نتائج الانتخابات مما يساهم في إنجاز الفترة الانتقالية في جمهورية الكونغو الديمقراطية.

172- بعد أن رفضت المحكمة العليا طلب إلغاء اقتراع 29 أكتوبر 2006 الذي تقدم به المرشح السيد جان بيار بيمبا، التزم هذا الأخير في 28 نوفمبر بقيادة معارضة قوية وجمهورية تحترم قوانين الجمهورية خلال السنوات الخمس القادمة.

173- على صعيد آخر، تجدر الإشارة إلى تدهور مفاجئ للوضع الأمني في شمال كيفو حيث أن اللواءين الحادي والثمانين والثالث والثمانين (الذين يضمن منشقين ظلوا أوفياء للجنرال المخلوع لوران نكوندا)، هاجما عناصر اللواءين الحادي

عشر والثاني عشر للقوات المسلحة الكونغولية المنتشرة في بلدة ساكي، يومي 26 و27 نوفمبر 2006 وبعد الاستيلاء على ساكي وتهديد مدينة غوما، ثم تقهقر أنصار نكوندا أمام القوات المسلحة الكونغولية المدعومة بأفراد بعثة الأمم المتحدة في الكونغو. وقد استسلم عشرات من الجنود المتمردين. ويجري بذل الجهود من أجل السيطرة على الوضع وإيجاد تسوية دائمة.

174- إن هذه الأحداث التي وقعت عشية الإعلان عن نتائج الانتخابات الرئاسية تؤكد هشاشة الوضع الأمني في البلاد. وتؤكد أيضاً أهمية مسألة إدماج المقاتلين القدماء وضرورة التعجيل بتكوين جيش وطني جمهوري موحد.

175- يشكل إنشاء مؤسسات منبثقة عن انتخابات حرة وديمقراطية تتويجاً للعملية الانتقالية الطويلة في جمهورية الكونغو الديمقراطية ويفتح مرحلة جديدة في تاريخ هذا البلد. ويتعين الآن على مختلف الأطراف الكونغولية أن تعكف بجد على تحقيق مهمة إعادة الإعمار وتعزيز السلم في البلد. وفي هذا الإطار لابد من مواكبة المجتمع الدولي لهذه المهمة الصعبة.

(ز) المؤتمر الدولي حول منطقة البحيرات الكبرى:

176- يعلم المجلس أنه في إطار تحضيرات للقمة الثانية للمؤتمر الدولي حول منطقة البحيرات الكبرى، اعتمد الاجتماع الثالث للجنة الإقليمية الوزارية المشتركة المنعقدة في بانجي من 20 إلى 22 فبراير 2006، مشروع معاهدة الأمن والاستقرار والتنمية. كما اعتمد مشاريع برامج العمل حول مواضيع المؤتمر الأربعة ومشروع الوثيقة المتعلقة بآلية متابعة تنفيذ المعاهدة.

177- غير أن اجتماع بانجي، ترك المسائل المتصلة بتاريخ القمة وبتفاصيل ميزانية آلية المتابعة والبلدين الذين يكلفان باستضافة أمانة المؤتمر وتعيين الأمين التنفيذي الأول، معلقة. وعقدت بعد ذلك عدة اجتماعات قطاعية استشارية لاستكمال التحضيرات للقمة ومحاولة إيجاد توافق على المسائل المعلقة. وعلى اثر ذلك واعتباراً للتقدم المحرز في عملية الفترة الانتقالية في جمهورية الكونغو الديمقراطية، تم تحديد يومي 14 و15 ديسمبر 2006 موعداً لعقد القمة في نيروبي.

178- في إطار التحضيرات لقمة نيروبي، استقبل السيد إبراهيم فال الممثل الخاص للأمين العام للأمم المتحدة في منطقة البحيرات الكبرى في يوم 31 أغسطس 2006 وعقد السيد فال جلسة عمل في يوم 12 سبتمبر 2006 مع المدير العام للنيباد لإطلاق عملية مواءمة مشاريع البنى التحتية المقررة في إطار المؤتمر مع المشاريع المماثلة المسجلة في برنامج عمل النيباد. واستضافت المفوضية اجتماعاً للجنة الإقليمية الوزارية المشتركة في 18 نوفمبر 2006، لبحث المسائل الواجب تسويتها قبل عقد القمة.

- 179- عقدت القمة الثانية للمؤتمر في نيروبي يومي 14 و15 ديسمبر 2006 كما كان مقررا. وسبقها اجتماعات تحضيرية للمنسقين الوطنيين وللجنة الإقليمية الوزارية المشتركة على التوالي يومي 10 و11 ديسمبر 2006.
- 180- شاركت مفوضية الاتحاد الأفريقي بشكل نشط في تحضير وتنظيم القمة. علاوة على مشاركتها في إطار الأمانة المشتركة بين الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة، في جميع الأنشطة التحضيرية، قدمت المفوضية دعمها اللوجستي الضروري لعقد القمة. وشارك مفوض السلم والأمن في اجتماع اللجنة الإقليمية الوزارية المشتركة. وشاركت شخصيا في القمة رفقة مفوضي السلم والأمن والشؤون السياسية.
- 181- اعتمدت القمة معاهدة الأمن والاستقرار والتنمية لمنطقة البحيرات الكبرى، التي تتضمن البروتوكولات، وبرامج العمل، والآلية الإقليمية للمتابعة، والصندوق الخاص وتهدف هذه المعاهدة إلى توفير إطار قانوني للعلاقات بين الدول الإحدى عشرة الأعضاء في المؤتمر. وإلى تنفيذ إعلان دار السلام والبروتوكولات وبرامج العمل والآلية الإقليمية للمتابعة والصندوق الخاص لإعادة الإعمار والتنمية المستدامة، وإلى توفير شروط الأمن والاستقرار والتنمية المستدامة بين الدول الأعضاء.
- 182- تغطي البروتوكولات التي عددها ستة، مواضيع المؤتمر الأربعة وهي السلم والأمن؛ الديمقراطية والحكم الرشيد؛ التنمية الاقتصادية؛ التكامل الإقليمي والمسائل الاجتماعية والشؤون الإنسانية. وتغطي برامج العمل أيضاً هذه المواضيع الأربعة.
- 183- تضم الآلية الإقليمية للمتابعة قمة رؤساء الدول والحكومات، واللجنة الإقليمية الوزارية المشتركة، وأمانة المؤتمر والآليات الوطنية للتنسيق، وآلية التعاون وهيكل أخرى أو منطيات خاصة عند الاقتضاء، بغية ضمان تنفيذ المعاهدة. وتشكل أمانة المؤتمر والجهاز الفني والتنسيقي للمؤتمر. ويقودها أمين تنفيذي تدوم ولايته أربع سنوات غير قابلة للتجديد.
- 184- يقترح الأمين التنفيذي ميزانية تسيير أمانة المؤتمر كل سنتين وتوافق عليها القمة بتوصية من اللجنة الإقليمية الوزارية المشتركة. ويتم تمويلها بواسطة المساهمات النظامية للدول الأعضاء والموارد المعبئة لدى شركاء التعاون والتنمية لمنطقة البحيرات الكبرى، وكذلك بواسطة كل الموارد التي يحددها المؤتمر.
- 185- يجري تمويل الصندوق الخاص للإعمار والتنمية بواسطة المساهمات النظامية للدول الأعضاء والمساهمات الطوعية للشركاء. ويتم فتح هذا الصندوق لدى بنك التنمية الأفريقي الذي يتولى إدارته.
- 186- بالإضافة إلى ذلك، عينت القمة بوروندي وتنزانيا على التوالي لاستضافة أمانة المؤتمر وتعيين الأمين التنفيذي الأول. وقد عينت تنزانيا منسقا الوطني لتولي مهام الأمين التنفيذي وعينت جمهورية الكونغو الديمقراطية لاستضافة لقمة

القادمة (الثالثة) التي ستعقد في 2008. وهكذا فإن كينيا وتنزانيا وجمهورية الكونغو الديمقراطية تشكل ترويكاً المؤتمر للفترة ما بين القمتين الثانية والثالثة.

187- يسجل اعتماد المعاهدة حول الأمن والاستقرار والتنمية مرحلة حاسمة في الجهود الرامية إلى تعزيز السلم والتنمية المستدامين في منطقة البحيرات الكبرى، وأنشد البلدان المعنية تجسيد الالتزامات التي تعهدت بها. وأدعو الدول الأخرى والأمم المتحدة وشركاء التنمية إلى العمل على تنفيذ هذه المعاهدة من خلال تقديم المساعدة المطلوبة إلى أمانة المؤتمر وإلى الصندوق الخاص لإعمار المنطقة وتنميتها.

(ح) ليبيريا:

188- شهد الوضع في ليبيريا منذ تقرير الأخير تقدماً ملحوظاً. فحكومة الرئيسة إين جونسون سيرليف، التي حددت المصالحة الوطنية والتنمية المستدامة والتقدم الاقتصادي كأولياتها الرئيسية، تستمر في التثبيت بالمهمة الشاقة ألا وهي إعادة البناء في فترة ما بعد النزاع بالاعتماد على موارد محدودة جداً. ومن المناسب الإشارة إلى أن الحكومة تواجه تحديات ضخمة حيث إن شح الموارد يؤثر سلباً على قدرتها على الفعل في الواقع الاجتماعي والاقتصادي.

189- بغية معالجة المشاكل على نحو فعال، تقوم الحكومة الليبيرية في إطار استكمال الاستراتيجية المؤقتة للحد من الفقر بالتركيز على الركائز التالية: السلم والأمن، الإحياء الاقتصادي، البنية التحتية، الحكم وسيادة القانون بهدف التغلب على التحديات الإنمائية للبلاد. كما يتم دعم الحكم الشامل من خلال برنامج الحكم والإدارة الاقتصادية الذي خلق الفرصة، في المؤسسات الليبيرية الرئيسية، للخبراء الاستشاريين المعيّنين دولياً للعمل مع نظرائهم الليبيريين على إنشاء أنظمة شفافة للإدارة المالية وتدريب وبناء قدرات العاملين الليبيريين ورفع التقارير بشكل مفتوح عن العائدات والمصروفات.

190- على أساس هذه الخلفية، سوف تقوم الحكومة الليبيرية بالاتصال بشركائها الدوليين في منتدى الشركاء المقرر عقده في واشنطن في فبراير 2007 للقيام، من بين أمور أخرى، بمناقشة موضوع استفحال ديون البلد المقدر بـ3.7 مليار دولار نصفها فوائد مستحقة. كما سيتيح الاجتماع للشركاء الدوليين وخاصة مؤسسات بريتون وودز فرصة التوقيع على الاستراتيجية المؤقتة للحد من الفقر التي وضعتها حكومة ليبيريا. وفي هذا الصدد، أود دعوة شركاء ليبيريا الدوليين بما في ذلك المؤسسات المالية المتعددة الأطراف لبحث مسألة إلغاء ديونها كلياً أو على الأقل تقليصها بشكل كبير.

191- يبقى الأمن انشغالاً رئيسياً للحكومة. إن إصلاح قطاع الأمن مستمر مع إعادة تشكيل القوات المسلحة. لقد تخرج 150 جندياً من الدفعة الأولى من القوات

المسلحة الليبيرية الجديدة من الذين استكملوا تدريبهم بنجاح بإشراف حكومة الولايات المتحدة الأمريكية.

192- تقوم الحكومة حالياً بإجراء لا مركزية سريعة وإعادة إنشاء هيكل الحكومة في البلاد بهدف تعزيز السلطة الوطنية. ومع رجوع الأشخاص المشردين داخلياً واللاجئين إلى مختلف بلداتهم، تحدث توترات على مستوى المجتمعات المحلية تؤدي في بعض الحالات إلى نزاعات. وأهم مثال على التوترات داخل المجتمعات المحلية هو ما حدث في مقاطعة نيمبا مما أدى إلى انتشار العنف الذي تمكنت بعثة الأمم المتحدة في ليبيريا من السيطرة عليه. وبهدف التوصل إلى حل سريع، أنشأت الحكومة لجنة للتحقيق في أسباب الصراع.

193- وكما يعي المجلس، فقد أقرت الحكومة لجنة الحقيقة والمصالحة في 12 مايو 2005. ومنذ ذلك التاريخ، تم إحراز الكثير من التقدم بما في ذلك تدشين كلية المفوضين بينما انطلق الجزء الخاص بالاستماع إلى الشهادات في مختلف المقاطعات. ومن المنتظر أن تعمل اللجنة، على نحو أسرع، في الجوانب الأخرى من العملية لضمان استكمال العمل خلال السنتين المخصصتين لذلك.

194- يستمر الوضع الإنساني في البلاد في التحسن على إثر إعادة التوطين النهائي للمشردين داخلياً وإغلاق المستوطنات الخاصة بذلك. وفيما يخص اللاجئين، تواصل مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين تشجيع العودة الطوعية من غرب أفريقيا ولكن ما زال حوالي 155,000 لاجئ مسجل موجودين في شتى بلدان غرب أفريقيا في الوقت الراهن. كما يتواصل تحسن وضع حقوق الإنسان في ليبيريا بالرغم من أن هناك الكثير من التحديات التي ما زالت باقية.

195- يجب الإشادة بحكومة الرئيسية إلين جونسون سيرليف على الخطوات التي تم قطعها نحو بناء السلام وإعادة البناء في مرحلة ما بعد النزاع. غير أن هذه الجهود لا يمكن أن تنجح بدون الدعم التام من المجتمع الدولي بما في ذلك دعم القارة الأفريقية. وعلى أساس هذه الخلفية، فإن مجلس السلم والأمن في اجتماعه يوم 18 أغسطس 2006 قد شدد على ضرورة أن يقوم الاتحاد الأفريقي ودوله الأعضاء بتقديم مساهمة كبيرة تجاه بناء السلم وإعادة البناء في مرحلة ما بعد النزاع في ليبيريا. وفي هذا الصدد، وكما طلب مجلس السلم والأمن، أنوي أن أرسل إلى ليبيريا فريقاً متعدد الاختصاصات من الخبراء لتقييم الوضع وتقديم توصيات محددة بشأن المساعدة التي يمكن أن يقدمها الاتحاد الأفريقي والدول الأعضاء فيه.

(ط) كوت ديفوار:

196- لم تسمح الجهود المبذولة منذ يونيو الماضي بتحقيق تقدم ملموس في عملية السلام ولا بتنظيم الانتخابات في موعدها المحدد بموجب القرار 1633 (2005) الصادر عن مجلس الأمن للأمم المتحدة في 21 أكتوبر 2005. وبالفعل،

اضطرت الهيئات المعنية في المجتمع الدولي تحديد فترة انتقالية جديدة مدتها اثنا عشر شهرا يتم خلالها معالجة المهام المعلقة في عملية السلام بغية التمكن من تنظيم انتخابات حرة ونزيهة قبل حلول 31 أكتوبر 2007.

197- سيطرت مسألة تحديد هوية السكان التي تشكل أحد الشروط المسبقة لعقد الانتخابات، على الفترة التي تبعث مباشرة دورة المجلس التنفيذي. وقد بدأت يوم 17 يوليو 2006 الجلسات المتنقلة عبر كامل أنحاء البلاد لتسليم الأحكام التكميلية وشهادات الجنسية، في ظروف صعبة بالنظر للمقاطعة النشطة التي دعت إليها الجبهة الشعبية الإيفوارية والشعار المضاد الذي أطلقه تجمع أنصار هوفويت من أجل الديمقراطية والسلام. وأدى هذا التناقض إلى مواجهات خطيرة بين شباب هذا التجمع والشبان الوطنيين، تسببت في خسائر في الأرواح، وأضرار مادية هامة. وبدل المسؤولون الإيفواريون الجهود من أجل تخفيف التوتر وإتاحة مواصلة عملية عقد الجلسات المتنقلة وتوجت هذه الجهود يوم 26 يوليو 2006 بإبرام اتفاق بين الجانبين لوقف هذه المواجهات.

198- في 3 أغسطس 2006، نشر ديوان رئيس الوزراء دليلا علميا للجلسات المتنقلة ووثيقة أخرى تحتوي الترتيبات العملية لتسليم شهادات الجنسية. وتميز هتان الوثيقتان، وفقا للقانون الإيفواري، بين تسليم الأحكام التكميلية لشهادات الميلاد خلال الجلسات المتنقلة، والحصول على شهادات الجنسية المحررة من قبل رؤساء المحاكم الابتدائية وقضاة أقسام المحاكم أو القضاة المفوضين لذلك. وفي خطاب ألقاه في 6 أغسطس 2006، بمناسبة إحياء الذكرى الستة والأربعين لاستقلال البلاد، أكد الرئيس جبابو على أن الجلسات المتنقلة تستعمل فقط لإصدار الأحكام التكميلية لعقود الحالة المدنية، وأن شهادات الجنسية يجب أن تسلم من جانب رؤساء محاكم مقر الإقامة، وأنه لا يجوز وضع أي قائمة جديدة للناخبين.

199- إن قرار عدم تسليم شهادات الجنسية خلال الجلسات المتنقلة لقي رفضا من جانب المعارضة السياسية ومن جانب القوات الجديدة التي قررت أيضاً الانسحاب من الحوار العسكري. ونشأ جدل آخر بين الأطراف الإيفوارية حول الدور الذي ينبغي أن يلعبه المعهد الوطني للاحصائيات في عملية التحضير للانتخابات.

200- ففي هذا السياق، لم تتمكن القوات المحايدة من التدقيق في العملية التمهيدية لتجميع المقاتلين، التي وصلت إلى نهايتها حسب القوات المعنية. وقد تم تجميع عناصر قوات الدفاع والأمن لكوت ديفوار، في 35 موقعا، وتجميع القوات المسلحة للقوى الجديدة في 50 موقعا.

201- علاوة على ذلك، فإن عملية تفكيك ونزع أسلحة مليشيات الغرب التي بدأت في 26 يوليو 2006، لم تصل إلى نهايتها. ففي مطلع شهر أغسطس تم تسجيل حوالي 880 مقاتلا تم تسريح 701 منهم. ولم يسترجع سوى 90 سلاحاً و5107 ذخيرة.

- ودفع هذا الحجم الضعيف من جمع الأسلحة مقارنة بعدد المقاتلين، دفع المسؤولين عن البرنامج إلى تعليقه ووقف توزيع شبكة الأمن.
- 202- في 5 سبتمبر 2006، عقد رئيس الوزراء لقاء جمع القادة الإيفواريين الرئيسيين الخمسة لمحاولة تحقيق انفراج في الوضع غير أن هذا اللقاء لم يتمكن من تحقيق توافق للخروج من الأزمة. وكان رئيس الوزراء قد أوفد من قبل بعثات لإحلال السلام إلى بعض البلدات داخل البلاد.
- 203- من ناحيته، قام الرئيس دينيس ساسو نجيسو من 10 إلى 12 سبتمبر 2006، بزيارة عمل إلى أبيدجان حيث التقى بالقادة الإيفواريين لمساعدتهم على تجاوز خلافاتهم. غير أن جهوده لم تسمح بانفراج الوضع لا سيما فيها يتعلق بالإجراءات الاستثنائية التي يجب اتخاذها لاستئناف عملية تحديد الهوية.
- 204- على إثر المقررات التي اتخذت في اجتماع ياموسوكرو الرفيع المستوى في 5 يوليو 2006، نظم الأمين العام للأمم المتحدة، في نيويورك، في 20 سبتمبر 2006، اجتماعاً للمتابعة ضم الأطراف السياسية الإيفوارية وممثلي الاتحاد الأفريقي وغرب أفريقيا. ولاحظ المشاركون أنه لم يعد ممكناً من الناحية الفنية تنظيم الانتخابات في 31 أكتوبر 2006. وقرروا آنذاك معالجة المسائل المتعلقة بفترة انتقالية جديدة، خلال اجتماعات رسمية للمجموعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، لمجلس السلم والأمن، ومجلس الأمن للأمم المتحدة.
- 205- عقد اجتماع المجموعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا حول كوت ديفوار في 6 أكتوبر 2006 في أبوجا. وتبعه اجتماع لمجلس السلم والأمن في 17 أكتوبر 2006 الذي بحث التوصيات التي قدمتها هذه المجموعة. وبعد أن تبني مجلس السلم والأمن استنتاجات قمة المجموعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا بشأن انتهاء الفترة الانتقالية التي مدتها 12 شهراً في 31 أكتوبر 2006، وذلك بموجب قرار 6 أكتوبر 2005 والقرار 1633 (2005) وحول إمكانية تنظيم انتخابات رئاسية في الموعد المحدد لها، قرر اعتماد فترة انتقالية جديدة لا تتجاوز 12 شهراً ابتداءً من أول نوفمبر 2006 لمواصلة واستكمال المهام المتعلقة في مسار عملية السلام. خلال هذه الفترة الانتقالية، يبقى الرئيس لوران جابجو رئيساً للدولة، وتمنح لرئيس الوزراء شارل كونان، في جميع السلطات والوسائل الضرورية للقيام بمهامه على أحسن وجه وقرر مجلس السلم والأمن قبول طلب الرئيس تابو إمبيكي لتخلي جنوب إفريقيا عن دور الوساطة بعد انتخاب بلده في مجلس الأمن للأمم المتحدة، وأوكل مواصلة هذه الوساطة إلى الرئيس دينيس ساسو نجيسو بصفته الرئيس الحالي للاتحاد الأفريقي، بالتعاون مع رئيس المفوضية والمجموعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، وإذا اقتضى الأمر ذلك مع أي قائد أفريقي آخر يعرب عن استعداده لتقديم مساهمته في البحث عن تسوية سلمية للأزمة في كوت ديفوار.

206- على أساس مقرر مجلس السلم والأمن اعتمد مجلس الأمن للأمم المتحدة في أول نوفمبر 2006، القرار 172 (2006). وبعد أن أحاط مجلس الأمن علماً بعدم إمكانية تنظيم انتخابات رئاسية وتشريعية في الموعد المقرر، تبنى مقرر مجلس السلم والأمن الذي يقضي بأن يظل الرئيس لوران جباغبو رئيساً للدولة ابتداء من أول نوفمبر 2006، لفترة انتقالية جديدة وأخيرة لا تتجاوز اثني عشر شهراً ووافق على مقرر مجلس السلم والأمن القاضي بتمديد ولاية رئيس الوزراء شارل كونان باني لفترة انتقالية جديدة وأخيرة لا تتجاوز اثني عشر شهراً. ويمنح قرار مجلس الأمن للأمم المتحدة سلطات واسعة لرئيس الوزراء لكي يتمكن من تنفيذ جميع أحكام خارطة الطريق التي أعدها فريق العمل الدولي والاتفاقات المبرمة بين الأطراف الأيفوارية، بغية تنظيم انتخابات حرة وشفافة ونزيهة قبل حلول 31 أكتوبر 2007 على ابعث تقدير.

207- في 2 نوفمبر 2006، وجه رئيس الجمهورية خطاباً إلى الأمة أعلن فيه أنه سوف يجري المشاورات مع القوى النشطة من الشعب لمعرفة آرائها وللحصول على مقترحاتها حول سبل إنهاء الأزمة في كوت ديفوار.

208- جرت مشاورات تحت إشراف الرئيس من 4 إلى 21 نوفمبر 2006. وتتلخص التوصيات الرئيسية التي صدرت عن مختلف الفئات التي تمت استشارتها، في خمس نقاط هي: تشكيل حكومة جديدة بدون رئيس الوزراء شارك كونان باني، تنفيذ الدستور الأيفواري والدفاع عن مؤسسات الجمهورية؛ انسحاب قوة ليكورن على أن تحل محلها قوة أفريقية؛ إزالة منطقة الثقة؛ نزع السلاح الفوري بدون شرط أو تفاوض مباشر مع المتمردين.

209- من ناحية أخرى، أكدت المعارضة السياسية والقوى الجديدة مساندتهما القوية للقرار 1721 (2006) الذي يعتبرانه الإطار الأمثل للخروج من الأزمة، وأعربا في هذا الشأن مساندتهما لرئيس الوزراء بغية تنفيذ القرار.

210- في هذه الأثناء، أدلى رئيس الوزراء في 8 نوفمبر 2006 بتصريح للتلفزيون أكد فيه عزمه على تنفيذ القرار 1721 (2006) مع التركيز على المهام الأساسية المناطة به.

211- في أول ديسمبر 2006، عقدت مجموعة العمل الدولية اجتماعها الوزاري الأول بعد اعتماد المقرر 1721 (2006). وفي بيان ختامي معتمد اثر هذه الأعمال، لاحظت مجموعة العمل الدولية بقلق عميق التأخر الذي شهده تنفيذ القرار 1721 (2006) وتدهور المناخ السياسي في كوت ديفوار. وذكرت بأن القرار 1721 (2006) يفرض نفسه على كافة الأطراف الأيفوارية التي لا يمكنها الاستفادة من أي نص قانوني لعرقلة عملية السلام. لقد قامت الحكومة المؤقتة التي تتوى تقييم عملية السلام المقرر قبل 1 فبراير 2007 والتي تؤيد رئيس الوزراء في عزمه على التطبيق الكامل للقرار 1721 (2006) حيث دعت إلى اتخاذ عدة تدابير بما

في ذلك إحياء عملية التحقق المسبق من هوية السكان والتحضير للانتخابات إلى جانب نزع السلاح وتسريح المقاتلين السابقين وتفكيك الميليشيات المسلحة.

212- في 19 ديسمبر 2006 ، ألقى رئيس الجمهورية من جديد خطاباً على الأمة تبعاً للتوصيات الصادرة عن المشاورات التي جرت خلال الفترة بين 4 من 21 نوفمبر 2006. وفي هذا الصدد، أكد الرئيس من جديد على ضرورة تبني الإفواريين لعملية الخروج من الأزمة. وفي هذا الإطار، قدم المقترحات الخمسة التالية:

- إرساء حوار مباشر مع المتمردين بغية نزع السلاح وإعادة توحيد البلد.
- تقليص المنطقة الآمنة.
- إنشاء خدمة مدنية وطنية.
- إصدار العفو العام.
- وضع برنامج معونة لعودة المشردين من جراء الحرب.

213- تم رفض المقترحات المتعلقة بالخروج من الأزمة التي قدمها رئيس الجمهورية من قبل الأحزاب السياسية المتكثلة داخل تجمع الهوفويتيست من أجل الديمقراطية والسلم. ويتمثل موقف القوات الجديدة الذي تم الإعلان عنه في 1 يناير 2007 في ضرورة إدراج كل حوار في إطار القرار 1721 (2006).

214- لقد ظل الوضع الإنساني خلال الفترة قيد البحث غير مستقر ويدعو للقلق نتيجة للمأزق السياسي الذي يشهده البلد. كما ساهمت قضية النفايات السامة الملقاة في أبيدجان في أغسطس الماضي والانتهاكات المتكررة غرب البلاد وفي المنطقة الآمنة وعرقله حركة المرور في إنهاءك النسيج الاجتماعي عبر البلد.

215- في الختام، تجدر الإشارة إلى أنه في وقت استكمال هذا التقرير، كانت مجموعة العمل الدولية تستعد للاجتماع لبحث هذه التطورات للوضع. من ناحيته، أجرى الرئيس ساسو نجيسو المشاورات مع مختلف الأطراف المعنية للاتفاق على أفضل السبل لتفعيل عملية السلام والمصالحة في كوت ديفوار.

(ي) موريتانيا:

216- خلال الفترة قيد البحث، استمر الوضع في موريتانيا في التطور بشكل مشجع. فبعد اعتماد الدستور الجديد للبلاد في 25 يونيو 2006 عن طريق الاستفتاء بحيث صوت لصالحه 263 713 شخصاً أي 96,97% من الأصوات المدلى بها، دخلت العملية الانتخابية في مرحلة حاسمة من خلال إجراء الجولتين الأولى والثانية من الانتخابات البلدية والتشريعية معا في 9 نوفمبر و3 ديسمبر 2006 على التوالي.

217- لقد حضر مجريات الاقتراع في نواكشوط وفي المدن الأخرى من البلاد مبعوثي الخاص إلى موريتانيا بالإضافة إلى فريق المراقبين المتكون من برلمانيين

أفريقيين وممثلي المجتمع المدني وأعضاء اللجان الانتخابية الوطنية وشخصيات أفريقية. لقد أجمع المراقبون الوطنيون والدوليون على حد سواء على أن الاقتراع في مجمله قد نظم وأدير وفقا للمعايير المعترف بها دوليا وعلى أنه قد أجرى في جو تسوده الديمقراطية والمسئولية حيث كان متسماً بالشفافية والحرية والمصادقية.

218- في أعقاب الجولة الثانية من الانتخابات التشريعية، حصل ائتلاف قوات التغيير الديمقراطي على 41 مقعدا في المجلس الوطني من بين 95. ويضم هذا الائتلاف الذي تم إنشاؤه في مايو 2006 أحزاب المعارضة السابقة بما في ذلك تجمع القوات الديمقراطية والتحالف الشعبي التقدمي والتجديد الديمقراطي واتحاد قوات التقدم ومجموعة المصلحين المعتدلين. كما حصلت أحزاب الأغلبية السابقة على 15 مقعدا في حين فاز المستقلون الذين هم مقربون في الغالب من أحزاب الأغلبية السابقة على 39 مقعدا. وقد سجلت نفس الأرقام تقريبا بالنسبة للانتخابات البلدية حيث هيمن ائتلاف قوات التغيير الديمقراطي على الاقتراع في المراكز الحضرية الكبرى. وستكون الانتخابات الرئاسية المقررة في 11 مارس 2007 نهاية المرحلة الانتقالية السياسية التي يعيشها البلد منذ 3 أغسطس 2005.

219- أعرب عن ارتياحي لحسن سير مختلف هذه الاقتراعات واحترام السلطات الموريتانية للالتزامات التي تعهدت بها. وأحث الشعب الموريتاني على مواصلة التحلي بالتمدن والمسئولية خلال المرحلة الانتقالية الديمقراطية. ومن جهته، سيواصل الاتحاد الأفريقي بذل الجهود لمواكبة العملية الجارية حتى نهايتها.

ك (الصحراء الغربية):

220- منذ دورة المجلس في بانجول، لم يتحقق أي تقدم يذكر في الجهود الدولية الرامية إلى إيجاد حل سلمي للنزاع في الصحراء الغربية من شأنه أن يمكن من تطبيق حق تقرير المصير لشعب الصحراء الغربية على أساس قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة.

221- أجرى المبعوث الخاص للأمين العام للأمم المتحدة، السفير بيتر فان فالسوم، جولته الثانية في المنطقة في سبتمبر الماضي حيث زار الرباط وتندوف ونواكشوط للتشاور حول طريق المضي قدما بهدف كسر الجمود الذي طبع عملية السلام خلال السنوات الأخيرة. كما سافر المبعوث الخاص إلى بعثة الأمم المتحدة لتنظيم الاستفتاء في الصحراء الغربية في الإقليم للمرة الأولى بغية التآلف مع عمليات البعثة.

222- قدم الأمين العام تقريرا إلى مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة في 16 أكتوبر 2006. وفي 31 أكتوبر 2006، وبعد أن بحث مجلس الأمن التقرير، اعتمد قراره رقم 1720(2006) مؤكدا التزامه بمساعدة الطرفين على التوصل إلى حل سياسي عادل ودائم ومقبول منهما ينص على حق تقرير مصير شعب الصحراء

الغربية في إطار تدابير منسجمة مع مبادئ وأهداف ميثاق الأمم المتحدة. كما قرر مجلس الأمن أيضا تمديد ولاية بعثة الأمم المتحدة لتنظيم الاستفتاء في الصحراء الغربية حتى 30 أبريل 2007.

223- أخيرا، وفي 14 ديسمبر 2006، اعتمدت الجمعية العامة للأمم المتحدة قرارا حول مسألة الصحراء الغربية. أكدت فيه، من جملة أمور أخرى، على دعم خطة السلام لتقرير مصير شعب الصحراء الغربية باعتبارها الحل السياسي الأمثل المبني على أساس الاتفاق بين الطرفين وأكد القرار مسؤولية الأمم المتحدة تجاه شعب الصحراء الغربية.

واو- 5 مكافحة الإرهاب:

224- خلال الفترة قيد الدراسة، واصلت المفوضية تقديم الدعم إلى المركز الأفريقي للبحث والدراسات الخاصة بالإرهاب. وبالرغم من قلة عدد العاملين، تمكّن المركز من القيام بعدة أنشطة رامية إلى تنمية قدرة الدول الأعضاء على التصدي للإرهاب وتعزيز التعاون بين البلدان الأفريقية في هذا المجال. قام المركز أيضا بتوطيد تعاونه مع عدد من المؤسسات الدولية ذات الصلة.

225- كما عملت المفوضية على تعزيز قدرات الدول الأعضاء على الوفاء بالتزاماتها الإقليمية والدولية، كما تنص على ذلك خطة عمل الاتحاد الأفريقي لمنع الإرهاب ومكافحته وقرار مجلس الأمن 1373 (2001). ولهذا الغرض، شرع الاتحاد الأفريقي في مشروع لصياغة قانون نموذجي لمكافحة الإرهاب من شأنه أن يكون جاهزا كمساعدة فنية للدول الأعضاء لتمكينها من تحقيق الأهداف التالية:

- (أ) تفعيل الاتفاقيات القارية لمكافحة الإرهاب بما فيها اتفاقية منظمة الوحدة الأفريقية لسنة 1999 والبروتوكول الملحق بها حول منع الإرهاب ومكافحته وخطة عمل الاتحاد الأفريقي لمنع الإرهاب ومكافحته في أفريقيا وكذلك الاتفاقيات الدولية ذات الصلة.
- (ب) مواءمة الجهود والأطر القانونية على المستوى الوطني والإقليمي والقاري لمنع الإرهاب ومكافحته في أفريقيا.

226- تعاقدت المفوضية مع خبيرين قانونيين لإعداد مشروع قانون نموذجي يركز على القضاء على تمويل الإرهاب. وتم تقديم مشروع القانون إلى المفوضية وعُقد اجتماع للخبراء الفنيين في أديس أبابا في ديسمبر 2006 لبحث مشروع القانون بهدف تحسينه. يقوم الخبيران الاستشاريان حاليا بإجراء التعديلات على مشروع القانون النموذجي. وعند الانتهاء من ذلك، سيتم تقديم مشروع القانون إلى اجتماع للدول الأعضاء لبحثه وبالتالي دمجها في التشريع المحلي.

واو- 6 الأسلحة الصغيرة:

227- خلال الفترة قيد البحث، ركزت المفوضية على تنفيذ مقرر المجلس التنفيذي المعتمد في الخرطوم في يناير 2006 الذي يطلب منها اتخاذ الخطوات اللازمة لإعداد وثيقة قانونية ملزمة لمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة ومحاربته والقضاء عليه.

228- لتحقيق هذه الغاية، أعدت المفوضية خارطة طريق مفصلة تضمن أن تكون العملية التي ستؤدي في النهاية إلى الوثيقة الملزمة قانونياً عملية استشارية وتأخذ في الاعتبار جميع الانشغالات التي قد تطرحها الدول الأعضاء. وتقوم المفوضية حالياً بعملية إعداد استبيان شامل يخص شكل ومحتوى الوثيقة الملزمة قانونياً يُقدم إلى الدول الأعضاء لاستكمالها. ستقوم المفوضية بجمع الردود المستكملة قبل تقديمها للمراجعة من طرف اجتماع للخبراء الحكوميين للدول الأعضاء.

زاي- الشؤون السياسية وإقرار الديمقراطية والحكم

وحقوق الإنسان والشؤون الإنسانية

229- لا تزال مسائل الديمقراطية والانتخابات والحكم وحقوق الإنسان، في نظري وبالنسبة للمفوضية، مسائل أساسية تستدعي متابعة مكثفة ومستمرة. تواجه أفريقيا اليوم تحدّ هام يتمثل في تعزيز القيم والممارسات الديمقراطية وإقرار ثقافة السلام والمصالحة بعد سنوات طويلة من النزاعات. يعتبر إجراء انتخابات حرة وشفافة وعادلة أحد أسس إنشاء حكومات ديمقراطية وتعزيز الحكم الرشيد.

230- يجري مسار إقرار الديمقراطية والمسار الانتخابي بشكل طبيعي في الدول الأعضاء. وبالرغم من بعض الحوادث المسجلة هنا وهناك، برهنت الشعوب الأفريقية وقادتها على نضج سياسي كبير وحكمة عالية سمحت بإنجاح هذه المسارات. تواصل أفريقيا، بتأن وبخطوات ثابتة، مسيرتها بعزم نحو إقرار الديمقراطية التامة التي هي ضمان السلام والأمن والتنمية.

231- في مجال الحكم الرشيد ومكافحة الفساد، أرحب بدخول الاتفاقية الأفريقية لمنع الفساد ومكافحته حيز التنفيذ في 5 أغسطس 2006؛ إذ أن هذا يشكل مؤشراً حقيقياً عن إرادة الدول الأعضاء في المضي قدماً في الكفاح الذي تخوضه من أجل تحقيق الحكم الرشيد.

232- إن الاعتراف بحقوق الإنسان وتحقيقها على أرض الواقع أمر ضروري لإقامة نظام ديمقراطي فعال. هناك معاهدات دولية وإقليمية لحقوق الإنسان وداستير وطنية تضمن القيم الديمقراطية بما في ذلك انتخابات حرة وشفافة وتؤكد أن حقوق الإنسان مترابطة لا تقبل التجزئة. فالاتحاد الأفريقي يركز على هذه المسألة من خلال الجهود التي يبذلها من أجل تعزيز حقوق الإنسان والشعوب طبقاً للميثاق الأفريقي لحقوق الإنسان والشعوب والوثائق الأخرى ذات الصلة بحقوق الإنسان.

233- يسرني أن أقدم للمجلس تقريراً عن الأنشطة التي قامت بها المفوضية في مجال إقرار الديمقراطية والحكم الرشيد وحقوق الإنسان والشؤون الإنسانية، كالتالي:

زاي-1 إقرار الديمقراطية ومراقبة الانتخابات:

أ) مراقبة الانتخابات في الدول الأعضاء:

234- أوفدت المفوضية بعثات مراقبة إلى جمهورية الكونغو الديمقراطية وزامبيا وموريتانيا ومدغشقر.

235- جرت المسارات الديمقراطية بصورة مرضية في البلدان الأعضاء بشكل عام. كانت هذه الانتخابات يعلق عليها الكثير في بعض هذه البلدان وبخاصة في جمهورية الكونغو الديمقراطية التي خرجت من فترة انتقالية طويلة. وتؤكد مشاركة الاتحاد الأفريقي في مراقبة الاستشارات الانتخابية المختلفة إرادة المنظمة في العمل الفعال من أجل تعزيز السلام والاستقرار في الدول الأعضاء وهما عنصران ضروريان لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

236- عقب الجولة الثانية للانتخابات الرئاسية في جمهورية الكونغو الديمقراطية التي جرت في 29 أكتوبر 2006، تحصل الرئيس جوزيف كابيلا على نسبة 58ر05% من الأصوات وتم الإعلان عنه رئيساً للجمهورية. وضعت هذه الانتخابات حداً لفترة انتقالية طويلة وهي تعتبر أيضاً منعرجاً حاسماً في تعزيز السلام والأمن في البلاد.

237- في زامبيا، أعيد انتخاب الرئيس ليفي مواناواسا لولاية ثانية بنسبة 42ر98% من الأصوات عقب انتخابات عامة أجريت في 28 سبتمبر 2006.

238- جرت الانتخابات التشريعية والبلدية في موريتانيا، التي تمت من 19 نوفمبر إلى 3 ديسمبر 2006، في ظروف جيدة. وهي تشكل نقطة انطلاق نحو العودة إلى النظام الدستوري في هذا البلد إذ انتهى هذا المسار بإجراء الانتخابات الرئاسية في مارس 2007.

239- توجه أيضاً وفد من المراقبين من الاتحاد الأفريقي إلى مدغشقر بمناسبة الانتخابات الرئاسية التي جرت في 3 ديسمبر 2006 والتي توجت بانتخاب الرئيس الخارج السيد مارك رافيلومانانا في الجولة الأولى.

ب) اجتماع مراقبي الانتخابات والمؤسسات الانتخابية الوطنية:

240- طبقاً لبرنامج عملها، عقدت المفوضية في بوجمبورا، بوروندي، من 12 إلى 14 ديسمبر 2006، اجتماعاً لمراقبي الانتخابات والمؤسسات الانتخابية الوطنية. كان هذا الاجتماع يهدف إلى:

- تسهيل مشاطرة التجارب في تنظيم الانتخابات ومراقبتها؛
- تعزيز العلاقات بين المؤسسات الانتخابية الوطنية ومراقبي الانتخابات والشركاء الآخرين في تنظيم الانتخابات ومراقبتها؛

- تعزيز التوعية بشأن حقوق الإنسان ومراقبة الانتخابات؛
- تحديد الصعوبات المواجهة في تنظيم الانتخابات ومراقبتها؛
- إنشاء استراتيجيات من أجل تعزيز المؤسسات الانتخابية الوطنية وكذلك مراقبة الانتخابات من قبل الاتحاد الأفريقي.

ج) الآفاق:

- 241- إن دور مفوضية الاتحاد الأفريقي، كما تضمنه إعلان دوربان في يوليو 2002 حول المبادئ التي تحكم الانتخابات الديمقراطية في أفريقيا، يفرض أن يتم تزويدها بالوسائل والأطر المناسبة لتمكينها من الاضطلاع بهذا الدور بشكل فعال. تتمثل هذه الوسائل والأطر في :
- كتيب يخصص لمراقبي الاتحاد الأفريقي الذي من شأنه أن يسهل مهمة المراقبين الانتخابيين في الميدان؛
 - الإنشاء الفعلي، خلال سنة 2007، لوحدة دعم الديمقراطية والمساعدة الانتخابية من أجل تنسيق أنشطة المفوضية بشكل أفضل في مجال مراقبة الانتخابات والمساعدة الانتخابية؛
 - الإنشاء الفعلي لصندوق المساعدة الانتخابية من أجل دعم أنشطة الوحدة وكذا أعمال بعض المؤسسات الانتخابية الوطنية طبقاً للبنود ذات الصلة المتضمنة في المقرر EX.CL/DEC.300(IX) المتعلق بإنشاء وحدة وصندوق دعم للديمقراطية والمساعدة الانتخابية المعتمد في بانجول، جامبيا؛
 - الشروع في حوار حول دور الأحزاب السياسية في مسار إقرار الديمقراطية في أفريقيا.

زاي-2 الحكم:

أ) الميثاق الأفريقي للديمقراطية والانتخابات والحكم:

- 242- في إطار تنفيذ المقرر EX.CL/DEC.288(IX) المتعلق بالميثاق الأفريقي للديمقراطية والانتخابات والحكم، أشرفت المفوضية، يومي 19 و20 ديسمبر 2006، على تنظيم اجتماع شمل حقوقيين أفريقيين بارزين درسوا من جديد الشكل القانوني لمشروع الميثاق بما في ذلك المادة 25 (5). يعرض عليكم هنا المشروع الجديد للبحث والاعتماد.
- 243- سيشكل الميثاق الأفريقي للديمقراطية والانتخابات والحكم، بعد اعتماده، أداة قانونية هامة تضمن تعزيز الديمقراطية والحكم الرشيد وحماية حقوق الإنسان وتعزيز سيادة القانون في القارة.

ب) أنشطة مكافحة الفساد:

244- شاركت إدارة الشؤون السياسية بنشاط في الاجتماعات التحضيرية للمنتدى الأفريقي لمكافحة الفساد والمنتدى العالمي الخامس للذين سيعقدان في جنوب أفريقيا في فبراير وإبريل 2007 على التوالي. كما شاركت الإدارة أيضاً في صياغة الوثيقة المفاهيمية وجدول أعمال الاجتماعين وتعمل الآن على عقد المؤتمر الثاني للهيئات الوطنية لمكافحة الفساد في بداية 2007.

ج) الاجتماع الثاني لهيئة مكتب المؤتمر الأفريقي الخامس للوزراء المسؤولين عن الخدمة العامة/المدنية والإدارة:

245- يسرني إبلاغ المجلس أن الاجتماع الثاني لهيئة مكتب المؤتمر الأفريقي الخامس للوزراء المسؤولين عن الخدمة العامة/المدنية والإدارة قد عقد في 10 ديسمبر 2006 في أبيس أبابا في مقر المفوضية. لقد أنشئ هذا الاجتماع باعتباره استراتيجياً وضرورياً لجعل هيئة المكتب تراجع التقدم المحرز وتحدد ما ينبغي القيام به جماعياً لضمان تحقيق مجموعة الأهداف. ويتم تحقيق هذه الأهداف تحت قيادة ودعم رئيس المفوضية والشركاء الفنيين لهيئة المكتب.

246- من الأمور الأساسية بالنسبة لمهام هيئة المكتب ضرورة نشر روح إيجابية للأداء بين الموظفين العاميين على المستويين القاري والمحلي وضرورة أن تتحرك البلدان بسرعة من مرحلة الاعتماد إلى مرحلة التنفيذ بهدف تفعيل جهود هيئة المكتب في كافة مجالات النشاط. علاوة على ذلك، تمت دعوة الدول الأعضاء إلى تقديم مساهماتها الفردية نحو ضمان أن يصبح البرنامج الجماعي حقيقة يعيشها الجميع لأن الاعتماد على التبرعات يبدو محفوفاً بالمشاكل وخاصة فيما يتعلق بأموال الاتحاد الأوروبي المخصصة لأهداف هيئة المكتب.

247- قدم مكتب رئيس هيئة مكتب المؤتمر الوزاري الخامس تقريراً عن المسائل التي تمت مناقشتها في الاجتماع الوزاري الأول لهيئة المكتب. ويستعرض التقرير أساساً التقدم المحرز فيما يخص برنامج عم أبوجا الذي يتضمن جوائز الابتكار في القطاع العام الأفريقي ومحاربة الفساد والميثاق الأفريقي للخدمة العامة وإعادة البناء في فترة ما بعد النزاعات والتنمية والاحتفال باليوم الأفريقي للخدمة العامة. وتم تقديم كل بند مصحوباً بمناقشة المتابعة والمقررات على النحو التالي:

(1) جوائز الابتكار في القطاع العام:

248- إن المبادرة الخاصة بهذه الجوائز تشرف عليها وتقودها موريشيوس بمساعدة النيباد ومكتب الرئيس. وتم استكمال المواد التي ستستخدم لبدء العملية وسيتم تقديم الجوائز خلال المؤتمر الوزاري السادس. ولوحظ أن موردي الخدمات ستتمس الحاجة إليهم لتسيير العملية وسيتم إعداد دراسة حالات حول جميع الابتكارات المعترف بها.

(2) مكافحة الفساد في القطاع العام:

249- تشرف نيجيريا على مبادرة مكافحة الفساد وتقع مسؤولية تنفيذها الأولى على مفوضية الاتحاد الأفريقي وأمانة النيباد. ويوفر التقديم الذي قامت به نيجيريا نظرة شاملة إلى جانب الدروس التي يمكن استخلاصها من تنفيذ استراتيجية مكافحة الفساد وكذلك التأكيد على مسائل البحث المحددة التي تعتبر هامة بالنسبة لخلق التفاهم حول الفساد ومكافحته في السياق الأفريقي. عبرت هيئة المكتب كذلك عن ضرورة استخدام المعطيات والمعلومات المقدمة من الآلية الأفريقية للمراجعة المتبادلة بين الأقران أكثر فأكثر. وتم الاختتام بأنه يمكن البدء بالبحث المقترح حول التجربة النيجيرية لتقديمه إلى المؤتمر الوزاري القادم.

(3) إعادة البناء في فترة ما بعد النزاع:

250- تم التعبير عن ضرورة إنشاء إطار مصحوب بالأنشطة القابلة للتنفيذ ومبادرة لضمان وجود تبادل التجارب حول فترة ما بعد النزاع. ولم تؤكد بوروندي بعد استعدادها للإشراف على هذه المبادرة وتحتاج هيئة المكتب لضمان المعايير الفنية التي تم إنشاؤها لهذه المبادرة لكي تنطلق.

(4) اليوم الأفريقي للخدمة العامة:

251- تمسك الوزراء باليوم الأفريقي للخدمة العامة كجزء من برنامجهم حول الحكم والإدارة العامة. وتم تكليف اللجنة الفرعية لليوم الأفريقي للخدمة العامة لضمان التركيز عليه خلال سنة 2006 وتوثيقه عبر القارة كأفضل مثال على تقاسم التجارب نبع أصلاً من مجموعة تنمية الجنوب الأفريقي. ويبقى السودان المشرف على هذا المجهود وتم التشديد على ضرورة الاشتراك في اليوم والقيام بتخطيط أكبر للاحتفال به في سنة 2007.

(5) ميثاق الخدمة العامة في أفريقيا:

252- يتوقع من البلدان أن تقدم تقارير عن وضع الترويج للميثاق في السياسات والتشريعات الوطنية. سوف تتبع هذه التقارير الحلقات الدراسية الإقليمية التي ستقوم بجمع المعلومات والأفكار حول مناهج مراجعة الميثاق وطرق تنفيذه. وقد تم الإيضاح بأنه يجب أن يعكس الميثاق نظم القيم الأفريقية والعناصر الضرورية لخدمة عامة تقوم على أسس أخلاقية.

253- استعرض الاجتماع أيضاً مسائل تتعلق بتعيين الرواد وتحديات التنفيذ وتقارير الشؤون الإدارية والمبادرة الخاصة ببناء القدرة في "النيباد" وقد بحثت هيئة المكتب هذه المسألة غير أنها طلبت مزيداً من الوقت لدراسة المبادرة قبل طرحها أمام أجهزة السياسة للاتحاد الأفريقي والمجموعات الاقتصادية الإقليمية لتصبح بعد ذلك، إستراتيجية قارية لبناء القدرات.

254- ختاماً، أكد المشاركون على أهمية التفاعلات الرئيسية بين أعضاء هيئة المكتب. تم التذكير بأنه سوف يعقد اجتماع المتابعة لهيئة المكتب الوزارية على هامش المنتدى الأفريقي لمكافحة الفساد في فبراير 2007. وأخيراً، حث الرئيس الشركاء الفنيين على النظر في إمكانية دعم البلدان الأقل نمواً حتى تستطيع حضور الاجتماعات الوزارية لأنها كانت تعجز عن ذلك من قبل بسبب الافتقار إلى الموارد.

د) الدورة الخارجية لأكاديمية لاهاي:

255- احتضنت المفوضية الدورة الخارجية الرابعة والثلاثين لأكاديمية لاهاي من 10 إلى 17 نوفمبر 2006 حيث شارك فيها ما يقارب الثلاثين مواطناً من بلدان شرق ووسط أفريقيا. ولقد كان الموضوع العام لهذه الدورة التي تحتضن لأول مرة من قبل منظمة دولية التحول من منظمة الوحدة الأفريقية إلى الاتحاد الأفريقي وكانت بمثابة مناسبة خاصة، باعتبار بعدها الأكاديمي للترويج لعمل الاتحاد الأفريقي. ولقد قمت شخصياً بإجراء محادثة مع المشاركين حول تاريخ المنظمة الأفريقية والتحديات التي واجهتها على مر السنين.

256- أعرب عن ارتياحي لهذه المبادرة الخاصة التي رسخت التفاعل الضروري بين مؤسسة أكاديمية دولية ومنظمتنا القارية ومكثت المشاركين من التعرف أكثر على المنظمة الأم وكذلك التحديات والرهانات التي تواجهها. لقد اتفقنا مع الأكاديمية على مواصلة هذه التجربة كلما أمكن ذلك.

زاي- 3 حقوق الإنسان:

257- خلال الفترة قيد البحث، قامت المفوضية بالأنشطة التالية:

أ) تفعيل مركز الموارد للديمقراطية والحكم وحقوق الإنسان:

258- يسرني أن أبلغ المجلس أن مركز الديمقراطية والحكم وحقوق الإنسان ظل يحرز التقدم. وقد استمر تجهيز المكتب بالمنشورات والمواد السمعية البصرية وتسهيلات الإنترنت والموارد البشرية لتمكينه من تلبية الاحتياجات المتزايدة من المستخدمين بمن فيهم ممثلو الدول الأعضاء والمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان ومنظمات المجتمع المدني والأفراد. وترتكز هذه الأنشطة كلها على تحقيق الأهداف التالية:

- (1) تزويد الجمهور المتعدد القطاعات بالمعلومات من مصادر أصلية؛
- (2) الإسهام في بناء القدرات المؤسسية للاتحاد الأفريقي وتعزيزها؛
- (3) والعمل كنقطة مرجعية للوصول إلى المعلومات المادية والمتخصصة والمتبادلة حول حقوق الإنسان بما في ذلك الديمقراطية والحكم الرشيد في أفريقيا.

259- تعرب اللجنة عن تقديرها لجهود كافة شركائها الذين ساهموا فيما أحرزت من تقدم.

ب) دعم اللجنة الأفريقية لحقوق الإنسان والشعوب:

260- ظلت مفوضية الاتحاد الأفريقي تمنح الأولوية للجنة باعتبارها الآلية الرئيسية لحقوق الإنسان في القارة.

261- واصلت المفوضية عملية المشاورات بين اللجنة الأفريقية لحقوق الإنسان والشعوب والأجهزة الأخرى التابعة للاتحاد بغية تحسين العلاقات فيما بينها وتعزيز قدرة ودور اللجنة الأفريقية لحقوق الإنسان والشعوب. قامت المفوضية كذلك بتسهيل عقد الدورة العادية الأربعين للجنة الأفريقية لحقوق الإنسان والشعوب وكذلك منتدى المنظمات غير الحكومية الذي نظم عشية الدورة.

262- شاركت المفوضية في الحلقة الدراسية للتوعية بحقوق السكان/المجتمعات الأصلية التي نظمتها اللجنة الأفريقية لحقوق الإنسان والشعوب في ياوندي، الكاميرون خلال الفترة من 13-16 سبتمبر 2006 .

ج) الاحتفال بيوم حقوق الإنسان:

263- أصدرت المفوضية بيانات في المناسبات التالية: حقوق الإنسان في أفريقيا في 21 أكتوبر 2006؛ اليوم العالمي للتسامح في 16 نوفمبر 2006 واليوم العالمي لحقوق الإنسان في 10 ديسمبر 2006 .

264- بمناسبة يوم حقوق الإنسان في أفريقيا، طلبت المفوضية تقديم الدعم للمحكمة الأفريقية لحقوق الإنسان والشعوب التي أنشأت حديثاً واللجنة الأفريقية لحقوق الإنسان والشعوب وكررت نداءها للتصديق على الوثائق الدولية والإقليمية لحقوق الإنسان وتنفيذها

265- بمناسبة اليوم العالمي للتسامح، انضمت المفوضية إلى المجتمع الدولي في دعوتها إلى تعزيز التسامح السياسي والديني والعنصري كشرط أساسي للسلم والتقدم الاقتصادي والاجتماعي لجميع الشعوب. أكدت المفوضية أن للدول الأعضاء والعناصر الفاعلة السياسية والدينية ووسائل الإعلام ومنظمات المجتمع المدني دوراً حاسماً في تعزيز التسامح واحترام الديمقراطية والحكم الرشيد وحقوق الإنسان.

266- بمناسبة إحياء اليوم العالمي لحقوق الإنسان في 10 ديسمبر 2006، دعت المفوضية المجتمع الدولي وشعوب قارتنا بما في ذلك رؤسائنا والأفراد ووسائل الإعلام ومنظمات المجتمع المدني إلى التحالف مع الاتحاد الأفريقي في جهوده الرامية إلى جعل الفقر قصة للماضي واستعادة حقوق الإنسان وكرامة شعوب القارة .

د) الخطط المستقبلية:

267- تشمل أنشطتنا في مجال حقوق الإنسان في الفصل القادم تقوية اللجنة الأفريقية لحقوق الإنسان والشعوب وتنظيم ورشة عمل حول تنفيذ مقررات وتوصيات أجهزة السياسة للاتحاد الأفريقي الخاصة ببناء القدرات في مجال حقوق الإنسان للعاملين في الاتحاد الأفريقي والاحتفال بأعياد حقوق الإنسان وتعزيز القدرات البشرية والفنية لمركز موارد حقوق الإنسان في مفوضية الاتحاد الأفريقي وتعزيز قدرات المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان ومنظمات المجتمع المدني في مجال تعزيز وحماية حقوق الإنسان.

زاي- 4 الشؤون الإنسانية واللاجئون والمشردون:

268- منذ تقديم تقريرنا الأخير، ظلت القارة تتصارع مع المشكلة الخطيرة المتمثلة في التشرذم. في الوقت الذي بدأت بعض البلدان تخرج من النزاع وتتوقع عودة سكانها إلى أقاليمها، ظلت بلدان أخرى تمر بموجة من العنف الذي يؤدي إلى هروب الآلاف من سكانها ويعاني مئات الآلاف من الأشخاص، في نفس الوقت، من ظروف طقس قاسية تجبرهم على مغادرة منازلهم بحثاً عن المأوى. وقد شهد هذا بوضوح الوفد رفيع المستوى من اللجنة الفرعية المنبثقة عن لجنة الممثلين الدائمين بشأن اللاجئين والعائدين والمشردين داخلياً عندما زار الجزائر العاصمة وتشاد خلال شهري أكتوبر ونوفمبر من العام الماضي.

269- كما سبق ذكره آنفاً، ظلت الدول الأعضاء تشعر بالقلق إزاء مشاكل ضحايا التشرذم القسري وبصورة خاصة العدد المتزايد من المشردين داخلياً الذي بلغ في الوقت الحاضر أكثر من 15 مليون في أفريقيا أي 51% من نسبة سكان العالم من المشردين ولا يأخذ هذا العدد في الحسبان 25 مليون نسمة من الذين تضرروا نتيجة للأزمات الإنسانية الأخرى مثل الكوارث الطبيعية والكوارث من صنع الإنسان. ويذكر المجلس أنه نظراً لضخامة مشكلة المشردين داخلياً الذين يفتقرون إلى الحماية الضرورية، اعتمد مؤتمر رؤساء الدول والحكومات من جانبه المقرر رقم (EX.CL/DEC.179) في أبوجا، نيجيريا مناقشة وضع وثيقة قانونية لضمان حماية المشردين داخلياً في أفريقيا. أود أن أذكر هنا أن المفوضية كلفت خبيراً استشارياً بوضع مسودة للوثيقة المذكورة وهي جاهزة للمراجعة من قبل الخبراء الحكوميين هذا العام. وفي الواقع، سوف تحقق الوثيقة الكثير من حيث ضمان الحماية لهذا العدد المذهل من المشردين داخلياً.

270- يسرني أن أشيد ببلدان اللجوء التي ما زالت تستقبل اللاجئين على الرغم من مواردها الضئيلة وما تواجهها من مشكلة "الإرهاق لدى المانحين" أحياناً.

271- خلال الفترة قيد البحث، واصلت اللجنة الفرعية بشأن اللاجئين والعائدين والمشردين داخلياً تنفيذ خطة عملها وقامت ببعثات مهام تقييمية إلى الجزائر وتشاد في شهري أكتوبر ونوفمبر 2006. وتتنحصر أهداف هذه البعثة في تقييم

الوضع الإنساني المتردي في البلدين . وبناءً على هذا، أجرت البعثة المشاورات مع حكومات الجزائر وتشاد والجمهورية العربية الصحراوية الديمقراطية ومع بعض الوكالات الإنسانية حول الأوضاع الإنسانية السائدة في هذه البلدان . وتضامنا منه مع هذه الحكومات واللاجئين، قدم الاتحاد الأفريقي مساهمات مالية بمبلغ 250,000 دولارا أمريكيا لتشاد لتعنتي بما يزيد عن 250,000 لاجئ من جمهورية أفريقيا الوسطي ودارفور، السودان بينما حصلت الجمهورية العربية الصحراوية الديمقراطية على 200,000 دولارا أمريكيا فقط.

272- على نفس الوتيرة، واصلت المفوضية تعزيز تعاونها مع الشركاء التقليديين خصوصا مفوضية الأمم المتحدة السامية للاجئين، برنامج الغذاء العالمي للجنة الدولية للصليب الأحمر، المنظمة الدولية للهجرة، العمل الإنساني الأفريقي، من خلال برامج مشتركة تشمل اجتماعات وحلقات دراسية. ومن بين الاجتماعات والحلقات الدراسية الرئيسية التي تمت في هذا الشأن الدورة العادية التاسعة للجنة الاتحاد الأفريقي لتنسيق المساعدة والحماية للاجئين والعائدين والمشردين داخليا في أفريقيا، الدورة السابعة والخمسون للجنة التنفيذية لبرنامج المفوض السامي، تدشين الدراسة التي ترعاها اللجنة الدولية للصليب الأحمر حول القانون الإنساني التقليدي في أفريقيا والدورة التاسعة المشتركة بين الاتحاد الأفريقي واللجنة الدولية للصليب الأحمر لاستثارة الأفكار خاصة للسفراء الأفريقيين المعتمدين لدى الاتحاد الأفريقي وإثيوبيا وفضلاً عن المساعدة التي قدمتها للاجئين، قدمت المفوضية مساهمة بمبلغ 100,000 دولارا أمريكيا لضحايا الفيضانات في إثيوبيا وكينيا .

273- فيما يتعلق بنتائج المؤتمر الوزاري حول اللاجئين والعائدين والمشردين داخليا الذي عقد في واجادوجو في يونيو، 2006 والذي طلب من كل من اللجنة الفرعية المنبثقة عن لجنة الممثلين الدائمين بشأن اللاجئين، شركاء الاتحاد الأفريقي التقليديين، الجمعيات المدنية والمنظمات غير الحكومية أن تواصل مراقبة تنفيذ نتائج المؤتمر . قامت اللجنة بمراجعة مشروع السياسة حول الوصول إلى التعليم الابتدائي لضحايا التشرد القسري في أفريقيا بغية اعتماده من قبل الدورة الحالية للمجلس التنفيذي.

274- ظلت المفوضية ترفع تقريرها عن التطورات الإيجابية لمعالجة الأسباب الجذرية للتشريد القسري منذ السنوات الثلاث المتعاقبة والتي أسفرت عن عودة آلاف اللاجئين والمشردين داخليا في القارة . نظرا إلى التحديات المتعددة التي يتعين على الدول الأعضاء مواجهتها، يتعين على مفوضية الاتحاد الأفريقي، باشتراك مع اللجنة الفرعية المنبثقة عن لجنة الممثلين الدائمين بشأن اللاجئين والعائدين والمشردين داخليا والعاملين بصورة وثيقة مع شركاء الاتحاد الأفريقي أن تعمل معا للمضي قدماً في مواجهة هذه التحديات خلال المؤتمر الوزاري حول اللاجئين

والعائدين والمشردين داخليا في واجادوجو، بوركينافاسو في يونيو 2006 وخلال بعثات اللجنة الفرعية المنبثقة عن لجنة الممثلين الدائمين بشأن اللاجئين. 275- أخيرا، أتطلع إلى انعقاد القمة المرتقبة لرؤساء الدول والحكومات حول التشرّد القسري في أفريقيا في 2008 وفقا للمقرر الصادر عن المجلس التنفيذي في بانجول، جامبيا في يوليو 2006. وفي هذا الصدد، أحث شركاءنا والوكالات الإنسانية الأخرى على التعاون الكامل مع المفوضية من أجل بدء التحضيرات في هذا العام لضمان نجاح هذه القمة المهمة للغاية كما يتجلى ذلك بوضوح في نتائج المؤتمر الوزاري حول اللاجئين والعائدين والمشردين داخليا المنعقد في واجادوجو، بوركينافاسو في أوائل يونيو 2006 .

حرية التنقل:

276- شرعت المفوضية بجديّة بالغة في عملية تنفيذ المقرر رقم EX.CL/DEC.211(VII) الصادر في سرت، ليبيا في يوليو 2005. وفي هذا الصدد، عقدت لجنة الخبراء حول أجندة حرية تنقل الأشخاص اجتماعا يومي 11 و12 ديسمبر 2006 في المقر الرئيسي للاتحاد الأفريقي. بحث هذا الاجتماع بتفصيل الأشكال المختلفة، والنصوص والملاحم الأمنية الضرورية لجواز سفر دبلوماسي أفريقي وإعداد نموذج له. وأمل في أن يتم كشف النقاب عنه خلال هذه القمة.

زاي-خامسا التعاون الأفريقي العربي:

277- يسرني أن أسترعي انتباه المجلس إلى أنه قد مضت ثلاثون سنة تقريبا منذ اعتماد خطة عمل القاهرة وبرنامج عمله من قبل القمة الأفريقية العربية الأولى المنعقدة في القاهرة، مصر في مارس، 1977. شهدت هذه الفترة تطورات عديدة وجديدة وتحديات في كل من أفريقيا، العالم العربي وعلى الصعيد العالمي. ولهذا، أصبح من الأهمية بمكان أن تتم مراجعة اتفاقيات القاهرة وتعديلها حتى تتلاءم مع هذه التغييرات والتحديات. وفي ضوء هذا، توصل كل من مفوضية الاتحاد الأفريقي والأمانة العامة لجامعة الدول العربية خلال الاجتماع الاستشاري الثاني المشترك بين الأمانتين إلى اتفاق لتشكيل لجنة تتكون من المهنيين من الجانبين للتداول حول رؤية جديدة وخطة عمل للتعاون الأفريقي العربي. ومن المقرر أن ينعقد اجتماع اللجنة حول هذه المسألة في فبراير 2007 في القاهرة، مصر.

278- إنني أوّمن إيمانا راسخا بأنه يتعين على المفوضية أن تبذل جهودا منسقة ومعززة لترجمة هذا المفهوم الجديد "للأخوة الأفريقية العربية" إلى برامج وأعمال ملموسة. وتحقيقا لهذه الغاية، أجريت عدة مناقشات فنية رفيعة المستوى كما قامت المفوضية بزيارات عمل إلى منظمات متخصصة لجامعة الدول العربية. وعقد الاجتماع التشاوري الثاني بين أمانتي الاتحاد الأفريقي وجامعة الدول العربية في

المقر الرئيسي لجامعة الدول العربية في القاهرة، مصر من 4-6 ديسمبر 2006 .
استعرض الاجتماع التقدم الذي تم إحرازه في ساحة التعاون الأفريقي العربي
وأوصى ببرامج ومشاريع جديدة لعام 2007 فما بعده .

279- خلال الاجتماع المشترك بين الأمانتين ، تم التوصل إلى اتفاقيات لتسهيل تشكيل
لجنة السفراء الأفريقيين والعرب في عواصم مختارة مثل أديس أبابا، القاهرة،
جنيف، بروكسل ونيويورك. وكان الهدف من هذا هو تقوية العلاقات السياسية
والدبلوماسية بين الإقليمين الأفريقي والعربي وتمكينهما من التشاور فيما بينهما
واتخاذ مواقف مشتركة من المسائل الإقليمية والعالمية الرئيسية ذات الاهتمام
المشترك . ونتيجة لهذا، كلفت المكاتب الإقليمية لمفوضية الاتحاد الأفريقي
وجامعة الدول العربية بتسهيل وتنسيق عملية المتابعة لهذه اللجان. وقد تم التوصل
كذلك إلى اتفاقية مماثلة لإقامة روابط مباشرة بين المنظمات المتوازية التابعة
للجانين مع منح تركيز خاص للعوامل الاقتصادية . في هذا الصدد، يتوقع عقد
اجتماعات استشارية بين الاتحادات العامة لغرف التجارة والصناعة والمجالس
الوزارية المتخصصة للجانبين.

280- في أعقاب الاتفاقيات التي توصل إليها الجانبان، تم الإعلان عن بدء دراسة حول
"تنمية آلية مؤسسية للدراسات الإستراتيجية الأفريقية العربية/إعادة تحديد دور
المعهد الثقافي الأفريقي العربي". وما زالت هذه الدراسة سارية وفي هذا الصدد،
عقد الخبراء الاستشاريون المكلفون بإجراء هذه الدراسة اجتماعهم الأول لاستئثار
الأفكار في المقر الرئيسي للاتحاد الأفريقي في أديس أبابا في أكتوبر 2006 لإلقاء
مزيد من الضوء على هذه المهمة ومناقشة طرق الدراسة.

(أ) المعهد الثقافي الأفريقي العربي:

281- سوف تركز الدراسة الإستراتيجية الأفريقية العربية المشار إليها على إعادة هيكلة
المعهد الثقافي الأفريقي العربي الذي مقره باماكو، جمهورية مالي. من الجدير
بالذكر أنه منذ تأسيسه حوالي خمس سنوات تقريبا، اعتمد المعهد وثائقه الأساسية
 ووضع برنامجا فنيا طموحا غير أن أنشطته بما في ذلك التمويل والنتائج التي
حققتها حتى الآن، تعتبر غير مرضية. وعليه، ترى المفوضية انه من الأهمية
بمكان تحويل هذا المعهد إلى معهد للدراسات الإستراتيجية ليس فقط من أجل أن
يكون منبرا لنتناول المسائل الأفريقية العربية فحسب بل أيضا في إنقاذ المعهد من
الانهيار الكامل.

282- سوف يشرع معهد الدراسات الإستراتيجية الأفريقية المقترح علاوة على هدفه
الأساسي الذي هو تعزيز التبادل الثقافي والتحليل المعمق وتقديم التوصية حول
إيجاد التدابير العلاجية لحل المشاكل الرئيسية بما فيها المشاكل الجغرافية
السياسية والدبلوماسية والاقتصادية والتاريخية والسلم والأمن وتسهيل أعماله التي
قد تؤثر إيجابيا أو سلبيا على الإقليمين الأفريقي والعربي من أجل توطيد التعاون

الأوثق فيما بينهما والمساعدة في صياغة سياسات واستراتيجيات موجهة نحو البحث حول التعاون الأفريقي العربي . ويتوقع أن تكتمل هذه الدراسة المهمة بحلول نهاية يناير 2007. وعند إتمامها، سيتم تنظيم ورشة عمل للمفكرين الأفريقيين والعرب البارزين في شهر مارس 2007 لتقييم نتيجة هذه الدراسة.

(ب) تنظيم الدورة السابعة للمعرض الأفريقي العربي:

283- يتمثل الانشغال الرئيسي الآخر للمفوضية بالنسبة للتعاون الأفريقي العربي، في تنظيم الدورة السابعة للمعرض الأفريقي العربي المقرر إقامتها في الخرطوم، السودان في ديسمبر 2005. غير أنه يؤسفني أن أذكر أن المجلس على الرغم من جميع الجهود الحميدة للغاية التي بذلتها الحكومة السودانية واللجنة المنظمة للمعرض، أجلت إقامة هذا المعرض مرتين مما أدى إلى سحب السودان عرضها لإقامته ويرجع السبب في ذلك إلى تردى مستوى القبول وتأكيد المشاركة في المعرض من قبل البلدان الأفريقية والعربية.

284- إن الفشل في إقامة الدورة السابعة للمعرض تعتبر رسالة واضحة للاتحاد الأفريقي وجامعة الدول العربية تذكرهما بالحاجة العاجلة إلى إعادة النظر في الممارسة الحالية الخاصة بتنظيم هذا الحدث وإنذارا لهما بالانسحاب التدريجي من أداء دور رئيسي في تنظيم هذا الحدث وتحويله إلى القطاعين الخاص والمدني للإقليمين . وأخذاً لما سبق في الحسبان ، اكمل الجانبان الاستعدادات لبدء التقييم الخارجي للمعرض مع احتمال الحصول على مساعدة مالية من البنك العربي للتنمية الاقتصادية في أفريقيا. وتتمثل الأهداف الرئيسية للتقييم في تقدير آثار إقامة المعرض على تبادل التجارة والاستثمار ودراسة مساهمته في تسهيل الروابط المباشرة بين مجتمعات الأعمال التجارية في الإقليمين والتعرف على المشاكل التنظيمية والعملية التي حالت دون إحراز التقدم في هذا المشروع بغية تحسين كفاءته وفعالته في المستقبل.

285- أكمل الجانبان كذلك المفاوضات حول "اتفاقية جديدة للتعاون بين الاتحاد الأفريقي وجامعة الدول العربية" التي ستحل محل الاتفاقية الحالية المبرمة في 1986. وسوف تحمل الاتفاقية الجديدة في طياتها تطورات جديدة كما ستوضح مفاهيم وأهداف "الأخوة الأفريقية العربية" ويؤمل في أن يتم التوقيع عليها في المستقبل القريب.

286- تم كذلك التفاوض على مذكرة للتفاهم بين مفوضية الاتحاد الأفريقي والصندوق العربي لتقديم المساعدة الفنية إلى البلدان الأفريقية وتجري الآن المفاوضات على موائيق مماثلة بين المفوضية والمنظمة العربية للتنمية الزراعية والسلطة العربية للاستثمار الزراعي في مجال الزراعة والبنك العربي للتنمية الاقتصادية في أفريقيا . سوف توفر الموائيق القانونية المشار إليها، بصورة فعالة، للمفوضية ،

توجيهات كما تنسق كافة الترتيبات الخاصة بالتعاون مع جامعة الدول العربية والدول الأعضاء فيها وكذلك بين المنظمات المتخصصة لجامعة الدول العربية. 287- أود أن أشير هنا إلى أن جميع الجهود التي تبذل لتوسيع أكبر في مجال التعاون الأفريقي العربي لن تؤتي أكلها بدون حوار سياسي متواصل على أعلى مستوى. إدراكا منهما لهذه الحقيقة ، وافق الجانبان على استغلال كافة الإمكانيات لعقد القمة الأفريقية العربية الثانية في 2007. وستكون هذه القمة مهمة من حيث اعتماد رؤية وخطة عمل جديدتين للتعاون الأفريقي العربي ووضع آليات أكثر عملية للتنسيق والمتابعة.

288- كما سبق ذكره مرارا وتكرارا ، لم تحظ مكانة التعاون الأفريقي العربي داخل مفوضية الاتحاد الأفريقي بالاعتراف اللائق بموجب هيكل مابوتو. وقد ظل هذا موضع اهتمام أثناء جميع المناقشات الفنية بل المناقشات والاجتماعات الرفيعة المستوى حول التعاون الأفريقي العربي التي تمت منذ السنتين الماضيتين وخلال اجتماع فريق العمل حول التعاون الأفريقي العربي والاجتماعين الاستشاريين الأول والثاني في إطار الأمانة المشتركة للاتحاد الأفريقي وجامعة الدول العربية المنعقدين في مايو 2004 ومايو 2005 وديسمبر 2006 على التوالي. خلال المناقشات والاجتماعات المذكورة، قدمت طلبات إلى المفوضية للنظر في رفع درجة التعاون الأفريقي العربي من وحدة إلى مديرية حتى تتمكن من مواصلة عملية التعاون مع العالم العربي بصورة جوهرية. وإنني متفائل أن التعاون الأفريقي العربي سيشهد هذا العام قوة دفع وحيوية جديدة وستسير برامجها بسرعة أكبر في التنفيذ وتحقيق رؤيتنا المشتركة.

حاء- مكتب جنيف

حاء-1 سياق دولي صعب:

289- إن البلدان الأفريقية والمجتمع الدولي، إدراكا منهما لمسائل التنمية التي تواجه القارة الأفريقية، قاما ولا يزالان يقومان بصياغة العديد من الاستراتيجيات والنهج بغية إخراج أفريقيا وأجزاء أخرى في العالم من التخلف. وتظل النقطة المرجعية لجميع هذه المبادرات هي وثيقة الأمم المتحدة التي تتعهد من خلالها كافة دولها الأعضاء بتحقيق الأهداف الإنمائية الثمانية للألفية بحلول 2015 .

290- لقد أصبحت هذه الوثيقة الموضوع المفضل لدى كافة وكالات الأمم المتحدة وأجهزتها المختصة وكذلك مختلف المنظمات الدولية والحكومية. فعلى مستوى منظمة التجارة العالمية، تركز حلقة الدوحة التي هي في طور المفاوضات بشدة على التنمية في حين يتم الحديث عن الأجندة الإنمائية على مستوى المنظمة العالمية للملكية الفكرية. أما على مستوى مجلس حقوق الإنسان، فالحديث عن

الحق في التنمية يزداد أكثر فأكثر. ومن جانبها، تسعى المنظمة الدولية للهجرة إلى الترويج للعلاقة التي تربط الهجرة بالتنمية.

291- أما السؤال المطروح فيمكن في التوصل إلى كيفية تحقيق جميع هذه المبادرات والمفاهيم على أرض الواقع وترجمتها إلى أفعال. فالحقائق والوقائع خلال الحوارات والمناقشات والمفاوضات توحى بأن الأمور ليست أكيدة وليست سهلة المنال. فالقليل الذي يمكن للبلدان النامية الحصول عليه لن يتحقق إلا من خلال كفاح مرير يتحول فيه الإنسان إلى ذئب حقيقي. ويتطلب واقع مفاوضات جنيف لتمرير المواقف مفاوضين أشداء يحددون المواعيد بعزم مستعنيين بالوسائل المناسبة.

292- لقد شهد النصف الثاني من عام 2006 على مستوى البعثة الدائمة للاتحاد الأفريقي في جنيف وفرة الأنشطة التي يمكن تقسيمها إلى جزأين أساسيين: دعم وتنسيق المجموعة الأفريقية من جهة وبعثة مفوضية الاتحاد الأفريقي من جهة أخرى.

حاء-2 البعثة: الأنشطة المتعددة الواجب تغطيتها:

293- لقد كان مكتب جنيف بمثابة همزة وصل بين المفوضية والمنظمات الدولية. فقد أدى جزءا كبيرا من مهمة تمثيل المفوضية والقارة الأفريقية والدفاع عن حقوقهما بكل ما أوتي من قوة بحيث غطى أكثر من 350 اجتماعا نظمت على مستوى الأمم المتحدة والمنظمات الدولية الأخرى الكائن مقرها بجنيف وبيرن. وفيما يخص المراسلات، فقد تلقى المكتب أكثر من 1030 رسالة وقام بإرسال 1103 بالإضافة إلى استلامه 945 فاكسا وإرساله أكثر من 7054 فاكس. أما بالنسبة للبريد الإلكتروني، فيتعذر تحديد الكمية نظرا لكثرة الرسائل. غير أن الجهود التي يبذلها المكتب تتعثر بسبب نقص الموارد البشرية والمالية كما أن المشاكل المرتبطة بالاتصالات لم تسمح للمكتب بحضور بعض الأحداث الهامة.

حاء-3 المجموعة الأفريقية: الحفاظ على انسجام المجموعة:

294- لقد شكلت المجموعة الأفريقية جزءا هاما من أنشطة مكتب جنيف الذي عكف على الحفاظ على انسجام المجموعة ساعيا إلى موازنة ومواءمة وجهات النظر بغية الحصول على مواقف موحدة. ومن ضمن الدعم المقدم للمجموعة الأفريقية من قبل مكتب جنيف لدينا الإعلانات المدروسة والمقترحات المقدمة والأفكار المقترحة إلى جانب تعبئة اللوجستيات وتنظيم الاجتماعات العادية والطارئة والاستثنائية والمشاورات مع المجموعة الأفريقية وأيضا مع بعثات ومجموعات الأقاليم الأخرى.

295- نظم مكتب جنيف واستضاف في مقره 48 اجتماعا على مستوى السفراء و65 اجتماعا على مستوى الخبراء بالإضافة إلى تنظيم 120 اجتماعا للمجموعة

الأفريقية حول المسائل المتعلقة بمنظمة التجارة العالمية تم عقدها في مقر المنظمة. كما أشرف المكتب أيضا على أكثر من 35 اجتماعا طارئا في إطار أعمال مجلس حقوق الإنسان تم عقدها في قصر الأمم. والجدير بالذكر أنه لم يتم إحصاء الاجتماعات الاستشارية مع المجموعات الأخرى على هامش المفاوضات.

296- لتعزيز التعاون الثنائي والمتعدد الأطراف وإنشاء شراكات تعود بالفائدة على الجميع بين البلدان الأفريقية والاتحاد الأفريقي والمنظمات الدولية الممثلة في جنيف وغيرها، دعت بعثة الاتحاد الأفريقي بجنيف 26 شخصية بارزة إلى اجتماعات المجموعة الأفريقية.

حاء-4 أهم الإنجازات التي حققها مكتب جنيف والمجموعة الأفريقية:

297- على مستوى مجلس حقوق الإنسان، قدمت المجموعة الأفريقية مساهمات هامة في النقاش المتعلق بإنشاء هذا الجهاز. كما ساهم في إفضال كافة المبادرات الرامية إلى توريث السودان بالنسبة لقضية دارفور. غير أنه ينبغي تقديم المزيد من المساهمات من أجل المشاركة في إنضاج هذا الجهاز الحديث النشأة.

298- فيما يخص المنظمة الدولية للملكية الفكرية، فقد ساهم الفريق الأفريقي مساهمة حاسمة في الحصول على مواصلة العمل على تحقيق الأجندة الإنمائية. ويشارك الفريق حاليا بفعالية في الأعمال المتعلقة بحماية الموارد الجينية والمعارف التقليدية والتراث الثقافي التقليدي.

299- علاوة على ذلك وفي أعقاب ورشة العمل المنظمة في مونتريال في مايو 2006 من قبل المنظمة الدولية للملكية الفكرية والاتحاد الأفريقي حول الملكية الفكرية، تمت التوصية بمشروع إنشاء منظمة أفريقية للملكية الفكرية. وخلال الاجتماع الرباعي (المنظمة الدولية للملكية الفكرية، المركز الإقليمي الأفريقي للتكنولوجيا، المنظمة الأفريقية للملكية الفكرية والمنظمة الإقليمية للملكية الفكرية) المنعقد في جنيف والذي شاركت فيه مفوضة الموارد البشرية والعلم والتكنولوجيا، تم بحث هذا المشروع من قبل مختلف الشركاء.

300- وعليه، تمت التوصية بإنشاء منظمة أفريقية للملكية الفكرية تحت رعاية مفوضية الاتحاد الأفريقي وذلك خلال مؤتمر الوزراء الأفريقيين المسؤولين عن العلم والتكنولوجيا المنعقد في القاهرة في نوفمبر 2006 بغية مواصلة وترشيد الأنشطة المتصلة بالملكية الفكرية لجميع الدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي. ومن المحتمل أن يقدم كل من مكتب جنيف والفريق الأفريقي وثيقة خطة العمل حول الملكية الفكرية لأفريقيا إلى القمة.

301- بفضل الحوار البناء مع الاتحاد البريدي العالمي، أصبحت أفريقيا حاليا مركز اهتمام لهذه الهيئة ولم يبق سوى الاستفادة القصوى من ذلك مع الحفاظ على روح التضامن والسخاء هذه.

- 302- على مستوى **منظمة التجارة العالمية**، فعلى الرغم من تعليق المفاوضات وعدم وضوح الآفاق، فإن أفريقيا تستعد أتم الاستعداد لمواجهة المواعيد القادمة.
- 303- تم القيام بأنشطة مكثفة للتأثير من قبل المجموعة الأفريقية من أجل زيادة الجزء المخصص لأفريقيا من ميزانية **المنظمة الدولية للهجرة** بالإضافة إلى مساهمات المجموعة في لجنة الميزانية البرنامجية لهذا الجهاز. وكان هناك حوار بناء على مستوى **المكتب الدولي للعمل**. كما قدمت المجموعة الأفريقية مقترحات هامة مدروسة جيدا إلى فريق العمل الحكومي حول الملكية الفكرية والابتكار والصحة العامة التابع لمنظمة الصحة العالمية.

يتعين على المجموعة الأفريقية بذل المزيد من الجهود

- 304- لقد نجحت المجموعة الأفريقية في تحقيق بعض الأداءات غير أنه ينبغي عليها القيام بالمزيد. فعلاوة على تضامن المجموعة الذي يعتبر مكسباً وبعض مواقفها التي تم أخذها في الاعتبار، يتعين عليها تعزيز قدراتها على نحو أكثر جدية من أجل تحقيق المزيد من الإنجازات المادية. ولهذا الغرض، يجب أن يتميز بروح المبادرة الحقيقية وتنجح في عرض مبادراتها ومقترحاتها الخاصة على طاولة المفاوضات على مستوى مختلف الهيئات.
- 305- تتطلب المكاسب الواجب جنيها من لعبة المفاوضات من المجموعة الأفريقية عملا جاهدا وخبرة عالية فيما يتعلق بكافة المسائل ذات الاهتمام بالنسبة لأفريقيا حتى تتمكن من إسماع صوتها أكثر مما كانت تفعل في الماضي. وعليه، يجب تزويد المجموعة بالموارد الضرورية كما ينبغي تحديث قدرات أعضائها بانتظام.

حاء-5 الآفاق المستقبلية:

مكتب جنيف: تعبئة الموارد:

- 306- من البديهي أن تفكير المفوضية الصائب بتزويد المكتب بالمزيد من العاملين كان مكسبا هاما له غير أن جودة وكمية العمل الواجب القيام به تستلزم تعزيزا إضافيا لقدرات المكتب سواء من حيث الموارد البشرية أو من حيث الموارد المادية والمالية.

- 307- تحظى المجموعة الأفريقية بالمزيد من الاحترام في جنيف حيث أن انسجامه يثير مشاعر الحسد لدى البعض ويمنح رؤية أكثر لأفريقيا والاتحاد الأفريقي. وما العدد المتزايد للبعثات الأفريقية في جنيف والذي يفوق الأربعين بعثة سوى دليل آخر على المستوى الجيد لسير المجموعة.

- 308- إن زيادة عدد أعضاء المجموعة لها مزاياها من حيث قوتها وثقلها الأمر الذي يتطلب مشاركة أكبر من عاملي مكتب جنيف واستغلالا أحسن لموارده. وعلى سبيل التوضيح، تزداد كمية الوثائق الواجب إنتاجها بازدياد عدد أعضاء المجموعة بالإضافة إلى ضيق قاعة الاجتماعات التي لم تعد تسع العائلة الأفريقية إذ يضطر السفراء إلى التضامن خلال الاجتماعات.

309- غير أنه يجب استبقاء هذه القوة وهذا الانسجام اللذين تتميز بهما المجموعة الأفريقية. ولهذا الغرض، ينبغي تقديم المزيد من الدعم لها من خلال تعزيز قدراتها بغية جعلها قيادية أكثر. فمكتب جنيف سيزيده شرفاً أن يزود بالميزانية البرنامجية المناسبة وبالمزيد من الوسائل والموارد من أجل تلبية احتياجات القضية الأفريقية في مختلف هيئات الأمم المتحدة بغية منح رؤية أفضل للمجموعة الأفريقية وأيضاً لمفوضية الاتحاد الأفريقي.

310- لمنح رؤية أفضل لمنظمتنا وتعزيز قدرات المجموعة الأفريقية والحفاظ على تماسكها، قام المكتب بعدد أقل من الأنشطة. غير أن توفير التمويل التكميلي والبحث عن وسائل تمويل إضافية من شأنه أن يساهم في كسب بعض المعارك خلال المفاوضات الجارية والقادمة على الأقل. ولهذا الغرض وإذا تمت الموافقة على ميزانيتها البرنامجية، ينوي مكتب جنيف تنظيم الأنشطة التالية على الأقل:

- أربع ندوات ثلاثية ودراسات حول المسائل الاقتصادية والتجارية.
- ندوة حول المسائل المرتبطة بالشؤون السياسية والصحة والعمل في يوليو 2007.

- ندوة حول مسائل حقوق الإنسان في مايو 2007 .
- ندوة حول تعزيز التعاون مع المفوضية السامية لشؤون اللاجئين والمنظمة العالمية للهجرة ومكتب الأمم المتحدة للشؤون الإنسانية.
- الاحتفال بيوم أفريقيا في 25 مايو 2007 في جنيف.

311- لقد تم تحقيق نتائج ملموسة في جنيف على الرغم من محدودية الوسائل. ولتحقيق

- المزيد من النتائج خلال المواعيد القادمة، يتعين تزويد مكتب جنيف بما يلي:
- مبان تسكن فيها المجموعة الأفريقية وكل العائلة الأفريقية في جنيف على نحو لائق.
- ميزانية برنامجية تمكنه من تعزيز قدرات ومواقف الفريق الأفريقي بانتظام.
- عدد إضافي كاف من العاملين المؤهلين.
- وسائل تمكنه من مصاحبة الفريق خلال الأنشطة التي تجري خارج جنيف.
- وسائل تمكنه من المشاركة في الاجتماعات والمؤتمرات التي تنظمها مفوضية الاتحاد الأفريقي على مستوى الوزراء حول المسائل ذات الأهمية على مستوى جنيف.

طاء- الموارد البشرية والعلم والتكنولوجيا

312- يسرني أن أحيط المجلس علماً ببعض أنشطة المفوضية في مجالات التعليم والعلم والتكنولوجيا والشباب باعتبارها جهود ترمي إلى تعزيز القدرات في القارة.

طاء-1 الموارد البشرية والشباب:

(أ) ميثاق الشباب الأفريقي:

313- لقد قمت شخصيا بالإطلاق الرسمي لميثاق الشباب الأفريقي في 16 نوفمبر 2006 خلال مراسم افتتاح المنتدى الأفريقي الخامس للتنمية بعد اعتماده من قبل رؤساء الدول والحكومات خلال قمة بانجول (يوليو 2006). نظرا لإشراك مختلف أصحاب المصالح وتحديد الشباب وكسب تأييد صناع القرار والترويج للميثاق، كان من المتوقع أن يقوم العدد المطلوب من الدول الأعضاء بالتوقيع والتصديق على الميثاق في أقرب وقت حتى يدخل حيز التنفيذ. إلى يومنا هذا، قامت ثلاث دول أعضاء بالتوقيع على الميثاق في مكتب المستشار القانوني وشرعت في عملية التصديق (مالي، بروندي وتوجو). وستولى إدارة الموارد البشرية والعلم والتكنولوجيا متابعة وتنسيق ورصد العمليات والتقدم الذي أحرزته البلدان بالمساعدة الفنية لاتحاد شباب عموم أفريقيا والمنظمات الدولية ووكالات الأمم المتحدة. أود انتهاء هذه الفرصة لأناشد كافة الدول الأعضاء بالتوقيع والتصديق على الميثاق الجديد من أجل دخوله حيز التنفيذ في أقرب وقت ممكن بغية تزويد شبابنا بالإطار الضروري لأنشطتهم.

314- ولهذا الغرض، أطلقت المفوضية عملية وضع آليات لتنشيط اتحاد شباب عموم أفريقيا الذي تم تحديده كلاعب هام في ضمان تنفيذ الميثاق. كما يُنظر إليه على أنه عنصر أساسي لتحسين الاتصالات بين مفوضية الاتحاد الأفريقي والشباب الأفريقي. وتقوم الإدارة باتخاذ التدابير لتوفير وسائل فنية ومالية مستدامة لاتحاد شباب عموم أفريقيا. وتأتي هذه التحضيرات طبقا لمقرر المجلس التنفيذي خلال دورته التاسعة في بانجول بشأن تنشيط اتحاد شباب عموم أفريقيا باعتباره هيكلًا شبابيًا أفريقيًا. وقد أوصى إعلان توافق الآراء الصادر عن المنتدى الأفريقي الخامس للتنمية بتعزيز اتحاد شباب عموم أفريقيا بوصفه ركيزة هامة لتنسيق ورصد وتبليغ أنشطة الشباب الأفريقي حتى يكون همزة وصل استراتيجية بين مفوضية الاتحاد الأفريقي والشباب الأفريقي. ومن المقرر عقد مؤتمر استثنائي لوزراء الشباب الأفريقيين في بداية السنة المقبلة قصد بحث مشروع الاستراتيجية المتعلقة بتنشيط اتحاد شباب عموم أفريقيا.

(ب) بناء قدرات التعليم والتدريب الفنيين والمهنيين:

315- تم تحديد التعليم والتدريب الفنيين والمهنيين كأحد أهم المجالات الأساسية التي يجب العناية بها باعتبارها جزءا من خطة العمل المتعلقة بعقد التعليم الثاني في

أفريقيا. ويعتبر التعليم و التدريب الفنيين والمهنيين نشاطا رئيسا يتعامل مع عدد كبير من الشباب البطالين في الدول الأعضاء وكذلك مع النسبة العالية من الشباب المطرودين من المدارس الأفريقية. ومن المتوقع تزويد الشباب بالمهارات الفنية والمهنية لدخولهم عالم العمل وبدء مشاريعهم التجارية الخاصة بهم من خلال تزويد التعليم والتدريب الفنيين والمهنيين بأحسن الوسائل داخل المدارس وخارجها.

316- بالتعاون مع أهم الشركاء في التنمية مثل بنك التنمية الأفريقي واللجنة الاقتصادية لأفريقيا، تخطط المفوضية إنشاء صندوق رأس مال مشاريع لصالح الشباب الأفريقيين الذين يتابعون تعليما وتدريباً فنيين ومهنيين شبيهين بما ينظمه بنك جرامين في بنغلادش. ومن المنتظر أن يتيح التعليم تزويد التعليم والتدريب الفنيين والمهنيين بأحسن الوسائل للشباب الأفريقيين أفضل الفرص للبحث عن سبل العيش في بلدانهم وبالتالي وقف هجرتهم غير الشرعية.

ج) المركز الدولي لتعليم الفتيات والنساء في أفريقيا:

317- لقد تم تكليف إدارة الموارد البشرية والعلم والتكنولوجيا بالإشراف على أنشطة المركز الدولي لتعليم الفتيات والنساء في أفريقيا الذي يعتبر مؤسسة متخصصة تابعة للاتحاد الأفريقي مقرها في بوركينافاسو مسؤولة عن تحسين تسجيل وأداء الفتيات في مجال التعليم. خلال هذه السنة، ركزت كل من إدارة المفوضية والمركز على إدراج برامج المركز في خطة عمل عقد التعليم الثاني في أفريقيا. واستناداً إلى خطة العمل هذه، سيقوم المركز الدولي لتعليم الفتيات والنساء في أفريقيا بدراسة استقصائية شاملة حول تسجيل الفتيات في المدارس بغية تحديد البلدان التي لديها أكبر قدر من المشاكل الجديدة. وسينظم بعدها المركز ورش عمل مع أصحاب المصالح الأساسيين في هذه البلدان لصياغة استراتيجيات من أجل تحسين تسجيل الفتيات وأدائهن في المدارس. علاوة على ذلك، يشترك المركز في برنامج التعليم والتدريب الفنيين والمهنيين الذي سيتم تنفيذه لصالح الفتيات والنساء الشباب. كما ستتواصل المناقشات بين المفوضية والمركز لاستكمال عملية التعاون وضمان أن يكون المركز الدولي لتعليم الفتيات والنساء في أفريقيا فرعا فنياً فعالاً بالنسبة لمفوضية الاتحاد الأفريقي من خلال تنفيذ خطة العمل حول مسائل الجنسين والثقافة باعتبارها أحد القطاعات الفرعية السبعة لعقد التعليم الثاني في أفريقيا.

طاء-2 التعليم:

أ) عقد التعليم الثاني في أفريقيا (2006-2007):

318- اعتمدت الدورة العادية السادسة لمؤتمر رؤساء الدول والحكومات للاتحاد الأفريقي مقرراً أعلنت فيه الفترة بين 2006 _ 2015 عقد التعليم الثاني في

أفريقيا. وتمت صياغة خطة عمل العقد الثاني في يونيو 2006 وتم إطلاقها من قبل رئيس الوزراء الموزمبيقي خلال الدورة الاستثنائية الثانية لمؤتمر وزراء التعليم للاتحاد الأفريقي (كوميداف 2) في مابوتو في سبتمبر 2006. وستؤدي خطة العمل إلى مواءمة سياسة وأنشطة التعليم للدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي وتمنح أساسا للالتزام الرشيد اتجاه الشركاء في التنمية في مجال التعليم.

ب) مرصد التعليم للاتحاد الأفريقي:

319- لقد قرر وزراء الدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي خلال الدورة الاستثنائية الثانية لمؤتمر وزراء التعليم للاتحاد الأفريقي (كوميداف 2) تحويل المعهد الأفريقي للتعليم من أجل التنمية (إيباد) إلى مرصد للتعليم تابع للاتحاد الأفريقي. وسيتولى هذا المرصد أساسا مسؤولية تسهيل تطوير أنظمة المعلومات الخاصة بالتعليم في الدول الأعضاء وتطوير قواعد بيانات إحصاءات التعليم الأفريقية. وقد انعقدت الدورة الرابعة عشر للمجلس التنفيذي للمعهد الأفريقي للتعليم من أجل التنمية في سبتمبر 2006 تعهدت خلاله دوله الأعضاء الإحدى عشر بتصفية ديون المعهد المعلقة والتي تقرب ثلاثة ملايين دولار أمريكي في غضون السنتين المقبلتين. ونظمت المفوضية بعثة مراجعة في أكتوبر 2006 قامت بتحديد احتياجات المعهد من حيث بناء قدراته أفضت إلى وضع برنامج مناسب للمدخلات يمكن المعهد من لعب دوره الجديد كمرصد للتعليم.

ج) تعزيز تعليم العلم والرياضيات:

320- شرعت إدارة الموارد البشرية والعلم والتكنولوجيا في مناقشات تعاون مع مسؤولي برنامج الدعم للوكالة اليابانية للتعاون الدولي بغية تعزيز تعليم الرياضيات والعلم في البلدان الأفريقية. فقد تم تحديد تحسين مستوى معلمي الرياضيات والعلوم باعتباره أحد أهم المجالات التي يجب منحها الأولوية في خطة عمل عقد التعليم الثاني.

د) مشروع منحة مواليمو نيريري للاتحاد الأفريقي:

321- لقد تم الإعلان عن هذا المشروع وسيتم استكمال عملية الاختيار في أقرب وقت. وقد تم تعيين خبير استشاري لتطوير المشروع بما في ذلك تنمية علاقات التعاون مع برنامج إراسموس موندوس الأوروبي، وضع آلية للحصول على دعم الدول الأعضاء والشركاء وتحسين توفير المعلومات حول المنح لجميع الدول الأعضاء.

طاء-3 العلم والتكنولوجيا:

322- كما يدرك المجلس، فإن موضوع قمة رؤساء الدول والحكومات ليناير 2007 هو "العلم والتكنولوجيا والبحث من أجل تنمية أفريقيا". وستتاح لرؤساء الدول

والحكومات فرصة إعادة تقييم دور العلم والتكنولوجيا بغية تنمية أفريقيا الاجتماعية والاقتصادية لمواجهة التغيرات السريعة التي تشهدها القارة. وتحضيراً للقمة، نظمت المفوضية سلسلة من المؤتمرات حول العلم والتكنولوجيا حتى تساهم في توصيات مؤتمر الوزراء الأفريقيين حول العلم والتكنولوجيا (أمكوست). وتتمثل الأنشطة في ما يلي:

أ) قمة أفريكاندو القارية 2006 حول العلم والتكنولوجيا والبحث من أجل تنمية أفريقيا:

323- تم تنظيم هذا المؤتمر من قبل مؤسسة الديمقراطية في أفريقيا بالتعاون مع المفوضية. ويهدف المؤتمر إلى تعزيز إشراك الأفريقيين في المهجر في المساعدة على بناء القدرات المؤسسية من أجل التنمية المستدامة في أفريقيا ومن ثم تنمية قدرات أفريقيا العلمية والتكنولوجية بغية تحقيق النمو الاجتماعي والاقتصادي. لقد سهلت المفوضية عقد هذا الاجتماع طبقاً لنداء الاتحاد الأفريقي بتعبئة جميع شرائح السكان الأفريقيين لتحقيق أهدافه والربط بين الأفريقيين في المهجر وقارتهم الأفريقية. وخلص المؤتمر إلى الحث على إعادة تمركز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الصغيرة من المهجر إلى الدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي.

ب) مؤتمر الاتحاد الأفريقي الأول للعلماء وصناع السياسة:

324- تم تنظيم ورعاية مؤتمر الاتحاد الأفريقي الأول للعلماء وصناع السياسة من قبل المفوضية باعتباره عملية تحضيرية أخرى لقمة يناير 2007. وقد ركز المؤتمر على المواضيع الأساسية التالية: * حلول أفريقية للتحديات الأفريقية من خلال العلم والتكنولوجيا، * تنمية واستمرارية رأس المال البشري الأفريقي، * إنشاء البيئة المناسبة لتنمية العلم والتكنولوجيا. وفي ختام المؤتمر، أوصى العلماء وصناع السياسة بأن تكون سنة 2008 سنة العلم والتكنولوجيا ونقل التكنولوجيا كطريق للمضي قدماً نحو تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. وأخيراً، أبرزوا الدور الهام الذي تلعبه المعرفة والتكنولوجيا الأصلية في تنمية أفريقيا الاجتماعية والاقتصادية.

ج) المؤتمر الأفريقي الثاني للبحث العلمي والتكنولوجيا:

325- وإذ تحدها أيضاً الحاجة إلى تعبئة جميع شرائح السكان الأفريقيين لتحقيق أهداف الاتحاد الأفريقي، نظمت المفوضية المؤتمر الأفريقي الثاني للبحث العلمي والتكنولوجيا بالتعاون مع المجتمع الأفريقي للبحث العلمي والتكنولوجيا والمركز الوطني للبحث في مصر. ودعا المشاركون إلى إنشاء لجنة توجيهية وطنية لصياغة " خريطة طريق علمية" على المستوى الوطني إلى جانب وضع آلية

موحدة للتعاون الأفريقي بغية تعزيز إدماج المرأة في مجال العلم والتكنولوجيا والتزام وسائل الإعلام بالترويج للعلم والتكنولوجيا.

د) المؤتمر الاستثنائي لمجلس الوزراء الأفريقيين حول العلم والتكنولوجيا (أمكوست)

326- عقد المؤتمر الاستثنائي لمجلس الوزراء الأفريقيين حول العلم والتكنولوجيا (أمكوست) في القاهرة، مصر من 20 إلى 24 نوفمبر 2006 لبحث توصيات المؤتمرات المذكورة أعلاه والخروج بتوصياته الخاصة التي سيعرضها على القمة. وتمت التوصية بما يلي إلى مؤتمر رؤساء دول وحكومات الاتحاد الأفريقي: * إعلان سنة 2007 السنة الأفريقية للتكنولوجيا في أفريقيا، * الموافقة على إنشاء المنظمة الأفريقية للملكية الفكرية و * دعم التعاون الجنوبي الجنوبي في العلم والتكنولوجيا والابتكار وتعزيز دوره في الشراكات الدولية. وقد نوه المؤتمر الاستثنائي لمجلس الوزراء الأفريقيين حول العلم والتكنولوجيا بالفريق الأفريقي العالي المستوى حول التكنولوجيا الأحيائية الحديثة والتزم الوزراء بعدد من المسائل المتعلقة بالعلم والتكنولوجيا الرامية إلى النهوض بخطة العمل الموحدة حول العلم والتكنولوجيا في أفريقيا.

هـ) معرض الاتحاد الأفريقي:

327- سيتم تنظيم معرض للاتحاد الأفريقي بدعم فني من لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأفريقيا في أديس أبابا من 22 إلى 30 يناير 2007 على هامش القمة. ويهدف المعرض إلى عرض المشاريع الأوروبية المبتكرة التي يمكن من خلالها إبراز ضرورة العودة إلى الاستثمار في العلم والتكنولوجيا وإقناع صناعات السياسة بأن العلم والتكنولوجيا يعتبران فعلا القوة الدافعة نحو التنمية الاجتماعية والاقتصادية.

طاء-4 تكنولوجيا المعلومات والاتصالات:

328- أود أن أؤكد للمجلس أنه فيما يخص مقرر رؤساء الدول والحكومات خلال قمة بانجول في يوليو 2006 ، قامت المفوضية بإضفاء الصفة الرسمية على اللجنة التوجيهية وإنشاء فريق العمل حول تنفيذ مسودة خطة العمل الإقليمية الأفريقية حول اقتصاد المعرفة بغية تحديد المشاريع الرئيسية والتحضير للمؤتمر حول تعبئة الموارد المقرر عقده في أبريل 2007 . ستجمع المفوضية القطاع العام والشركاء في التنمية والأكاديميات والمجتمع المدني والدول الأعضاء للاتفاق بشأن تخصيص الموارد لمسودة خطة العمل الإقليمية الأفريقية حول اقتصاد المعرفة وتنفيذ مشاريعها. وفي نفس الوقت، تم إطلاق جائزة الاتحاد الأفريقي لأفضل الممارسات خلال الأسبوع الأفريقي لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات 2006 . وتعتبر الجائزة مبادرة فريدة من نوعها للاتحاد الأفريقي فيما يخص تحفيز مجتمع المعلومات. فهي جائزة قارية رائدة تكرم التميز في التصميم والعمل

والإبداع في مجال تصميم المواقع على شبكة الإنترنت من خلال إنشاء مجموعة موهوبين ذوي عقول نيرة ومبدعة تكون بمثابة محرك للنمو الاجتماعي والاقتصادي الأفريقي تستخدم تكنولوجيا المعلومات والاتصالات كأداة وتعمل على نشر ثمارها عبر المناطق الزمنية والتنوع الثقافي وعبر الأسس الاجتماعية والاقتصادية.

طاء-5 الأنشطة في مجال السلامة الأحيائية:

329- في يوليو 2003، في مابوتو، اعتمد المجلس التنفيذي المقرر EX.CL/DEC.26(III) بشأن "بناء قدرات أفريقيا في مجال السلامة الأحيائية".

يؤكد المقرر، من بين أمور أخرى، على:

"حاجة الدول الأعضاء إلى تزويد أنفسها بالقدرات البشرية والمؤسسية الضرورية لمعالجة مسائل السلامة الأحيائية ضمن إطار تنفيذ بروتوكول قرطاجنة حول السلامة الأحيائية"

330- لتنفيذ المقرر، تم إعداد مشروع حول النظام الأفريقي للسلامة الأحيائية مدته ثلاث سنوات وقدرت ميزانيته بمليونين يورو وبدعم من الوكالة الألمانية للتعاون الفني عن طريق تمويل من الوزارة الاتحادية للتعاون الاقتصادي. ويهدف المشروع إلى تزويد مفوضية الاتحاد الأفريقي بالقدرة الضرورية والأدوات الفعالة لمساعدة الدول الأعضاء على تنفيذ بروتوكول قرطاجنة حول السلامة الأحيائية واستخدام القانون الأفريقي النموذجي حول السلامة في التكنولوجيا الأحيائية. وسيسمح المشروع بإدراج السلامة الأحيائية في الأطر السياسية والمؤسسية للدول الأعضاء.

331- قام المشروع بصياغة مشروع استراتيجية أفريقية حول السلامة الأحيائية وهو يعكف على مراجعة القانون الأفريقي النموذجي حول السلامة في التكنولوجيا الأحيائية مع الأخذ في الاعتبار التحديات الحالية والتطورات الأخيرة التي شهدتها هذا المجال في أفريقيا. وتم عرض مشروع الاستراتيجية الأفريقية حول السلامة الأحيائية على المؤتمر الاستثنائي لمجلس الوزراء الأفريقيين حول العلم والتكنولوجيا (أمكوست) الذي اعتمده في نوفمبر 2006.

باء- الشؤون الاجتماعية

332- أود استرعاء انتباه المجلس إلى كون القطاع الاجتماعي الأفريقي قلق جدا إزاء تزايد انتشار الفقر وخدمات الرفاه الاجتماعي غير الكافية المتوفرة لدى أغلبية السكان الأفريقيين. فقد أصبحت الهوة بين الفقراء والأغنياء أكبر مع زيادة عبء المرض والمجاعة وانعدام الخدمات الأساسية إلى جانب الهجرة الداخلية والخارجية بالإضافة إلى كون الوضع الديموغرافي للقارة لا يزال مصدر قلق. وبالرغم من الجهود الكبيرة المبذولة خلال عدة عقود مضت للموازنة بين نمو

السكان والموارد المتوفرة، لا تزال أفريقيا تشهد نموا سريعا للسكان مع هيكل ديموغرافي تميزه كثرة عنصر الشباب ونسبة عالية من التبعية وعدد كبير من السكان غير المتعلمين وعاطلين أو يعملون دون المستوى المطلوب. ولقد أدى عدم التوازن بين نمو السكان والموارد القابلة للاستخدام إلى تدهور البيئة وإزالة الأحراج والتصحر. وقد زادت هذه الظواهر من خطر الحوادث وفاقمت من حدة الجفاف والمجاعة والموت جوعا إلى جانب النزوح من الأرياف إلى المدن بحثا عن عمالة غير موجودة وفرص مدرة للدخل.

333- لن تتمكن أفريقيا من تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية بحلول 2015 ما لم تستثمر في البرامج التي تركز على السكان وتهدف إلى منح كافة المواطنين حقوقهم الإنسانية الأساسية. وفي هذا الصدد، تسعى المفوضية جاهدة إلى منح المسائل الاجتماعية مكانة أساسية في أجندة الاتحاد الأفريقي.

باء-1 الصحة والتغذية والسكان:

334- يعاني قطاع الصحة في أفريقيا من عدة مشاكل تتمثل في البنية التحتية المحدودة والأنظمة الصحية الضعيفة وتخصيصات الميزانية غير الكافية إلى جانب واستنزاف الموارد البشرية للصحة. فضلا عن ذلك، فالقطاع يتحمل عبء الأمراض الثقيل مثل وباء فيروس نقص المناعة البشرية/ الإيدز الذي يستمر تأثيره الهدام في إصابة الملايين من الأشخاص والمجتمعات والاقتصادات والمؤسسات الاجتماعية. كما تمارس الملاريا والأمراض المعدية الأخرى ضغطا كبيرا وتظل تشكل تحديا بالنسبة للصحة العامة في أفريقيا. هذا بالإضافة إلى المشاكل الصحية العديدة الأخرى التي يسببها سوء التغذية والفقر والتخلف.

335- سعيا منها إلى مواجهة هذه التحديات في مجالات الصحة والتغذية والسكان، التزمت المفوضية بصياغة وتعزيز وتنفيذ عدة نصوص سياسة وأدوات كسب التأييد خلال الفترة قيد البحث من بينها:

- إعداد " التقرير عن وضع السكان في أفريقيا لعام 2006 " .
- إعداد واعتماد وزراء الصحة الأفريقيين لخطة عمل مابوتو حول الصحة والحقوق الجنسية والإنجابية في أفريقيا.
- مراجعة الاستراتيجية الأفريقية الإقليمية للتغذية.
- تنشيط دور الطب التقليدي في أفريقيا.
- التحضيرات لعقد مؤتمر الاتحاد الأفريقي الثالث لوزراء الصحة والدورة السادسة لمؤتمر لجنة السكان الأفريقيين في غضون عام 2007.

336- علاوة على ذلك، شاركت مفوضية الاتحاد الأفريقي في منتديات إقليمية ودولية وتحديدا مع جمهورية الصين الشعبية الديمقراطية وبلدان أفريقيا والمحيط الهادئ والبحر الكاريبي والاتحاد الأوروبي في مجالات السكان والتنمية والصحة بما في ذلك الصحة الإنجابية وفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز وأنفلونزا الطيور

خلال فترة رفع التقارير. ولم تزد هذه الجهود من رؤية الاتحاد الأفريقي فحسب ولكنها ساعدت أيضا على تعزيز الشراكة مع مختلف الفاعلين في المجالات المذكورة آنفا.

ياء-2 فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، السل، الملاريا وشلل الأطفال: **أ) برنامج إيدز واتش أفريقيا (أوا):**

337- لتفعيل هذا البرنامج باعتباره منبرا لكسب التأييد على مستوى رؤساء الدول وكما تم طلبه، عقد اجتماع لمستشاري رؤساء دول إيدز واتش أفريقيا حول فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز يومي 4 و5 سبتمبر 2006 في أديس أبابا. وقام المستشارون بصياغة خطة عمل لتوجيههم في تنسيق المسئوليات الموكلة لكل عضو في إيدز واتش أفريقيا خلال قمة بانجول في يوليو 2006 حيث قرروا، من بين أمور أخرى، الاجتماع مرتين سنويا لمقارنة الملاحظات وإعداد التقارير مرحلية لتقديمها لرئيس "إوا"، رئيس دولة نيجيريا. ومن المقرر عقد الاجتماع القادم لمستشاري "إوا" في يناير 2007 حيث يتم استكمال الخطط لتفعيلها.

ب) متابعة قمة أبوجا الخاصة لمايو 2006 حول فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، السل والملاريا:

338- تهدف نتائج القمة الخاصة حول فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، السل والملاريا إلى التعجيل بالجهود نحو وصول الجميع إلى الخدمات الشاملة لفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، السل والملاريا مع التركيز على وصول الجميع إلى الوقاية والعلاج والرعاية بمعنى أنه يجب أن يتمتع جميع الناس على قدم المساواة بالتغذية الكافية والماء الصحي والمأوى والوسائل الصحية والخدمات الأساسية الأخرى. ويتطلب ذلك نهجا متكاملا ومتعدد القطاعات لا يمكن تحقيقه إلا من خلال شراكات جيدة التنسيق على المستويات الوطنية والإقليمية والقارية والدولية بالإضافة إلى الدعوة إلى توفير الموارد والسلع البشرية والمالية. وكان موضوع اليوم العالمي للإيدز: "المساءلة" يهدف إلى تذكير القادة على كافة المستويات والأفراد بأنهم قابلون للمساءلة أمام أمثالهم من البشر الذين مُنحوا حقوقهم الإنسانية الأساسية.

339- بعد اعتماد التزامات أبوجا من قبل الدورة العادية لمؤتمر الاتحاد الأفريقي في بانجول، تم إرسال الوثائق إلى الدول الأعضاء والمجموعات الاقتصادية الإقليمية والشركاء من أجل تنفيذها. كما تم توزيع هذه الوثائق كلما سنحت الفرصة لذلك مثلا في المنتديات الإقليمية والقارية بدعم من الشركاء في التنمية. وتمت صياغة مشروع خطة التنفيذ لعرضه على مؤتمر الاتحاد الأفريقي لوزراء الصحة المقرر عقده في أبريل 2007. ويقترح المشروع الأعمال الواجب أن تقوم بها الدول أعضاء ومنظمات المجتمع المدني والمجموعات الاقتصادية الإقليمية وأجهزة

وبرامج الاتحاد الأفريقي إلى جانب الشركاء الدوليين في التنمية كما يمنح المشروع أيضا الخطوط التوجيهية لرفع التقارير والرصد والتقييم.

340- نظراً لوجود عدة لاعبين على مختلف المستويات من تنفيذ الاستراتيجيات المتعلقة بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز والسل والملاريا، من الضروري تنسيق ومواءمة البرامج والأعمال على مختلف المستويات. ولهذا الغرض، قامت مفوضية الاتحاد الأفريقي بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة المشترك لمكافحة الإيدز واللجنة الاقتصادية لأفريقيا ومنظمة الصحة العالمية ووكالات الأمم المتحدة الأخرى بتنظيم اجتماع بين الوكالات لتنسيق ومواءمة الاستراتيجيات المتعلقة بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز والسل والملاريا في أديس أبابا من 6-8 نوفمبر 2006. ومن بين أهم أهداف هذا الاجتماع البحث عن أفضل الطرق التي تمكن المفوضية والمجموعات الاقتصادية الإقليمية من تنسيق ومواءمة برامجها والعمل نحو تحقيق أجندة موحدة. وقد تم تشجيع وكالات الأمم المتحدة وبنك التنمية الأفريقي على تنسيق وتحسين دعمهم للاتحاد الأفريقي بما في ذلك بناء القدرات والمساعدة الفنية. وتمت توصية المفوضية والمجموعات الاقتصادية الإقليمية بالسعي إلى التعاون والتخطيط لبرامجها الأساسية وتفعيلها بالإضافة إلى بحث المفوضية على جمع المجموعات الاقتصادية الإقليمية في حين تمت توصية وكالات الأمم المتحدة بإنشاء فريق عمل خاص لتنسيق دعمها. وكمتابعة للاجتماع بين الوكالات، شاركت المفوضية في المراجعة الإقليمية لأصحاب المصالح لخطة مجموعة شرق أفريقيا الاستراتيجية الخماسية حول فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، المنعقدة في أروشا، تنزانيا يومي 4 و5 ديسمبر 2005. وعلى نفس المنوال، شاركت المفوضية في "المؤتمر الدولي حول العلوم الاجتماعية وفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز في أفريقيا: الرؤية الجديدة وآفاق السياسة" المنعقد في أديس أبابا من 20-22 نوفمبر 2006.

341- للمراقبة الفعالة لفيروس نقص المناعة البشرية، يظل اللقاح ضمن الوسائل نظراً لعدم التوصل بعد إلى العلاج الأنسب. وبما أن الفيروس يغير نفسه بشكل متكرر ويحدث في صفات، يحتاج مثل هذا اللقاح إلى أن يكون مناسباً لكل نوع من فيروس نقص المناعة البشرية بعبارة أخرى أن يكون على أساس بحوث تجرى في أفريقيا. فضلاً عن ذلك، يجب أن يكون سهل المنال ومتاح لجميع الأفريقيين المصابين بالفيروس. ولمعالجة هذه المسألة، من بين أهداف أخرى، تم وضع البرنامج الأفريقي للقاح ضد فيروس نقص المناعة البشرية الذي يعمل في إطار المبادرة الدولية للقاح ضد فيروس نقص المناعة البشرية. يدعم البرنامج الأفريقي للقاح ضد فيروس نقص المناعة البشرية ويحث الباحثين الأفريقيين ومؤسسات البحث الأفريقية على التعاون مع مؤسسات البحث الدولية الأولى والشركاء في التنمية بغية القيام بالبحث حول الفيروس في أفريقيا بالاستعانة بباحثين أفريقيين. وكمتابعة للمنتدى الأفريقي الثالث للمبادرة الدولية للقاح ضد فيروس نقص

المناعة البشرية المنعقد في ياوندي، الكامبيون في أكتوبر 2005 ، تم تنظيم الاستشارة الإقليمية بين الاتحاد الأفريقي/البرنامج الأفريقي للقاح ضد فيروس نقص المناعة البشرية حول البحث المتعلق بلقاح فيروس نقص المناعة البشرية وتطويره في أديس أبابا، في أكتوبر 2006 حيث تم خلالها اعتماد توصيات بناءة تستحق بحثها من قبل القارة.

ج) إعادة إطلاق حملة القضاء على الملاريا في أفريقيا:

342- بعد مرحلة من المراقبة المرضية، ظهرت الملاريا من جديد في أفريقيا في نهاية القرن الأخير ولم تصبح وباء مرة أخرى فحسب ولكن تفشت أيضا في مناطق جديدة. ويعود ذلك إلى عدة تحديات مثل مقاومة الأدوية ومبيدات الحشرات والاحتباس الحراري العالمي وتدهور البيئة والنزاعات. في الوقت نفسه، تم القضاء على الملاريا في عدة بلدان من العالم بما في ذلك بعض البلدان الأفريقية وبما أن هذا حدث في هذه البلدان يمكن أن يحدث في بلدان أخرى. واقتناعا منها بذلك وتنفيذا لالتزامات قمة أبوجا الخاصة حول فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، السل والملاريا المنعقدة في مايو 2006، تنوي المفوضية بالتعاون مع الدول الأعضاء والمجموعات الاقتصادية الإقليمية وشركاء الأمم المتحدة التخطيط لإطلاق حملة القضاء على الملاريا يوم 25 أبريل 2007 أي في اليوم الأفريقي للملاريا. كما تدعو المفوضية أيضا بالتعاون مع المبادرة المتعددة الأطراف حول الملاريا وتقديم الدعم للبحث الصحي في أفريقيا وتحديدا لمكافحة الملاريا. وفي هذا الصدد، قامت المبادرة المتعددة الأطراف حول الملاريا بدعم خبير باحث في المفوضية بين يونيو ونوفمبر في معالجة هذا المجال المهم.

د) القضاء على شلل الأطفال:

343- في عام 2003 ، كان هناك أمل للقضاء على شلل الأطفال بحلول 2005 حيث أنه في ذلك الوقت لم تقم سوى ثلاثة بلدان بالإبلاغ عن حالات انتقال شلل الأطفال. غير أن ذلك لم يتم بسبب بعض التحديات التي واجهتها أفريقيا وآسيا. ففي أفريقيا، تم تصدير شلل الأطفال إلى بلدان توقف تنقل المرض فيها من غرب أفريقيا إلى الأقاليم الأربعة الأخرى. ولوقف موت أطفالنا أو تشويهم من جراء مرض يمكن الوقاية منه بسهولة من خلال لقاح فعال وسهل النفاذ إلى الجسم ، يتعين على كل فرد لعب دوره في توعية الجماهير ونشر المعلومات حتى يتم تحصين جميع الأطفال من المرض. ولقد قررت لعب دور الريادة في حث رؤساء الدول والحكومات في البلدان المتأثرة من أجل تكثيف الجهود لتحصين جميع الأطفال.

ياء-3 العمل والعمالة والهجرة:**أ) متابعة إعلان وخطة عمل وآلية المتابعة لواجادوجو حول تعزيز العمالة وتخفيف حدة الفقر:**

344- يواصل الفقر والبطالة ملازمة القارة مما يجعل تعزيز العمالة أحد البرامج ذات الأولوية في أجندة مفوضية الاتحاد الأفريقي. وطبقا للمقرر EX.CL/DEC.290(IX) الصادر عن المجلس التنفيذي في بانجول، نظمت المفوضية خمس ورش عمل إقليمية حول تعزيز سياسة وبرامج العمالة المتكاملة في أقاليم أفريقيا الخمسة. وقد ركزت مداولات هذه الورش على: الدراسات حول تحليل العمالة في كل إقليم والأطر الإقليمية حول تعزيز سياسات العمالة المتكاملة. وكل هذا طبقا لإعلان وخطة عمل قمة واجادوجو الاستثنائية حول تعزيز العمالة والحد من الفقر (2004). وقد شاركت الدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي على نحو فعال في ورش العمل هذه وسيتم تحليل التقارير الإقليمية وتجميعها في تقرير مرحلي قاري.

ب) الهجرة والتنمية:**الموقف الموحد من الهجرة والتنمية:**

345- يذكر المجلس أيضاً مقرر بانجول EX.CL/DEC.305(XI) بشأن الموقف الأفريقي الموحد من الهجرة والتنمية. وكما هو منصوص عليه في الفقرة 9 (1) من المقرر، شرعت مفوضية الاتحاد الأفريقي في مشاورات مع الاتحاد الأوروبي من خلال اجتماعين تحضيريين عقدا في برازافيل ومالطا على التوالي. وقد تمثلت نتائج الاجتماعين التحضيريين في مشروع جدول أعمال المؤتمر الوزاري بين أفريقيا/الاتحاد الأوروبي والإعلان المشترك بين أفريقيا والاتحاد الأوروبي حول الهجرة والتنمية.

346- بدعوة من الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية العظمى، تم عقد المؤتمر الوزاري بين أفريقيا_الاتحاد الأوروبي حول الهجرة والتنمية في طرابلس من 21 إلى 23 نوفمبر 2006. واعتمد المؤتمر الإعلان المشترك بين أفريقيا-الاتحاد الأوروبي حول الهجرة والتنمية وخطة عمل واجادوجو لمكافحة الاتجار بالبشر وتحديد النساء والأطفال. تقدم هذه الوثائق إلى المجلس كبنود منفصلة من جدول الأعمال قصد البحث.

ج) مكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز في أماكن العمل:

347- طبقا لإعلان أبوجا حول فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، السل والأمراض المعدية ذات الصلة الأخرى (2001) والتزامات القادة الأفريقيين التي تلتها إلى جانب خطة المفوضية الاستراتيجية حول فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، نظمت المفوضية بدعم من منظمة العمل الدولية ورشة عمل حول فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز في أماكن العمل (مفوضية الاتحاد الأفريقي) التي عقدت

في المركز الدولي للبحوث حول الثروة الحيوانية، أديس أبابا يومي 17 و18 أكتوبر 2006. اعتمدت ورشة العمل سياسة مفوضية الاتحاد الأفريقي حول فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز في أماكن العمل التي ستتم عملية اعتمادها عبر القنوات العادية للاتحاد الأفريقي.

ياء-4- الرفاه الاجتماعي:

(أ) بقاء الطفل وحمايته ونماؤه:

348- لقد حافظت مسائل الطفل على المكانة الأساسية التي تحتلها في أجندة إدارة الشؤون الاجتماعية التي واصلت متابعة التصديق على الميثاق الأفريقي لحقوق الطفل ورفاهيته. وفي هذا الصدد، تجدر الإشارة إلى أن جمهورية الكونغو قد قدمت وثائق التصديق في 10 أكتوبر 2006 لتصبح البلد التاسع والثلاثون المصدق على الميثاق. أود مرة أخرى حث الدول الأعضاء التي لم تقم بالتصديق على الميثاق على التعجيل بذلك.

349- يجدر التذكير بأنه في المقرر ASSEMBLY/AU/DEC.75(V) المعتمد في يوليو 2005 حول "التعجيل العمل من أجل بقاء الطفل ونماؤه في أفريقيا لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية"، تم تكليف المفوضية بصياغة خريطة طريق حول بقاء الطفل بالتعاون مع اليونيسيف ومنظمة الصحة العالمية. وعليه، تمت صياغة مشروع والمفوضية في طور استكمالها بحيث سيتم تقديم المشروع النهائي للوثيقة إلى اجتماع المراجعة المتوسطة الأمد حول الموقف الأفريقي الموحد من الطفل المقرر عقده في مايو 2007.

(ب) جائزة الأمم المتحدة للمدافعين عن قضايا الأطفال في أفريقيا:

350- سيدكر المجلس بأنه قد تم منح جائزة الاتحاد الأفريقي الأولى للمدافعين عن قضايا الأطفال خلال قمة بانجول في يوليو 2006. وتود المفوضية إحاطة المجلس علماً بأن الفائز بالجائزة كانت الشبكة الأفريقية لوقاية وحماية الطفل من التعسف والإهمال. لقد واصلت الشبكة التي لعبت دوراً أساسياً في تصور وصياغة الميثاق الأفريقي لحقوق الطفل ورفاهيته في اتخاذ التدابير المبتكرة لتحسين حماية الطفل. ونأمل أن تواصل الشبكة الأفريقية لوقاية وحماية الطفل من التعسف والإهمال بالتعاون مع شبكة المنظمات غير الحكومية كسب التأييد للتصديق على الميثاق وتعزيز حماية الطفل ونماؤه.

(ج) اللجنة الأفريقية للخبراء حول حقوق الطفل ورفاهيته:

351- يسرني إحاطة المجلس علماً بأن اللجنة الأفريقية للخبراء حول حقوق الطفل ورفاهيته التي تم إنشاؤها عام 2001 لرصد تنفيذ أحكام الميثاق الأفريقي قد عقدت اجتماعها الثامن في مركز المؤتمرات للاتحاد الأفريقي في أديس أبابا،

إثيوبيا من 27 إلى 1 ديسمبر 2006. وخلال الاجتماع، قام العضو الحادي عشر في اللجنة الذي انتخب خلال قمة الخرطوم في يناير 2006 بتأدية اليمين. وطبقا لمختلف مواد الميثاق الأفريقي، اعتمدت اللجنة عدداً من الخطوط التوجيهية الهامة وتحديدًا حول الاتصالات والتحقيق ومنح صفة مراقب للمنظمات غير الحكومية والمنظمات الأخرى التي تتعامل مع مسائل الطفل. كما قامت اللجنة أيضاً باستكمال خطة عملها (2005-2008) وقررت عقد الدورة المسبقة لتمكين اللجنة من بحث تقارير الدول الأطراف قريباً بعد اجتماعها القادم. وتجدر الإشارة إلى أنه لم تقم سوى أربعة بلدان بتقديم تقاريرها إلى اللجنة وهي على التوالي: مصر، موريشيوس، رواندا ونيجيريا. وأود مناشدة الدول الأعضاء التي لم تقدم تقاريرها بعد بالقيام بذلك في أقرب وقت. كما ندعو الدول الأعضاء أيضاً إلى دعم أنشطة اللجنة وأصحاب المصالح الآخرين المعنيين بتحسين رفاه الطفل الأفريقي.

(د) تعزيز رفاهية الشيوخ والمسنين:

352- في إطار تنفيذ إطار سياسة وخطة عمل الاتحاد الأفريقي حول المسنين والمقرر EX.CL/DEC.290(IX) المعتمد في يوليو 2006، تواصل مفوضية الاتحاد الأفريقي جهودها لإنشاء المجلس الاستشاري لرصد تنفيذ خطة العمل حول المسنين. وفي هذا الصدد، تتواصل المشاورات مع منظمة مساعدة المسنين الدولية - منطقة أفريقيا التي تعتبر شريكنا الهام في هذه المسألة من أجل استكمال طرق إنشاء المجلس الاستشاري. ومن المتوقع أيضاً القيام بمشاورات إقليمية بغية الحصول على وجهات نظر موحدة بهذا الشأن. ففي سبتمبر 2006، تم عقد مشاورة إقليمية حول المسنين وفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز في ياوندي، الكاميرون بغرض معالجة التحديات التي يواجهها العديد من كبار السن الذين يجدون أنفسهم مجبرين على رعاية اليتامى المصابين بالإيدز في الوقت الذي يفقدون فيه إلى الطاقة والموارد ويكونون هم أنفسهم يعانون من الضعف.

(هـ) المركز الأفريقي للبحث التطبيقي والتدريب في مجال الإنماء الاجتماعي:

353- تنفيذًا لتوصيات الدورة الرابعة للجنة العمل والشؤون الاجتماعية حول "مبادرة القذافي حول الشباب والأطفال والنساء الأفريقيين في القرن 21" وكما تم اعتماده خلال الدورة التاسعة للمجلس التنفيذي، عقد المركز الأفريقي للبحث التطبيقي والتدريب في مجال الإنماء الاجتماعي مائدة مستديرة في نوفمبر 2006 لصياغة استراتيجيات لتنفيذ المبادرة. وقد كانت أهداف المائدة المستديرة من بين أمور

أخرى: * تبادل المعرفة والمعلومات والاستفادة من مختلف التحديات التي يواجهها الشباب والأطفال والنساء في أفريقيا، * تحديد أنشطة السياسة، * تحديد الطرق ذات الأولوية لتحسين رفاه الأطفال والشباب والنساء، * بحث طرق التعاون مع الوزارات الحكومية، مفوضية الاتحاد الأفريقي، وكالات الأمم المتحدة، المنظمات غير الحكومية، اللجنة الاقتصادية لأفريقيا التابعة للأمم المتحدة، المؤسسات الأكاديمية والجامعات. وقد اعتمدت المائدة المستديرة استراتيجية قصيرة الأمد حول تنفيذ المبادرة. ويتضمن ذلك من بين أمور أخرى: * دعم الأهداف الإنمائية للألفية، * القيام بحملات توعية حول السياسات الاجتماعية على المستوى الوطني، * إنشاء قاعدة بيانات حول أفضل الممارسات إلى جانب الموقع على شبكة الإنترنت حول المبادرة، * إنشاء صندوق للقيام بأنشطة المبادرة، * إنشاء مرصد إقليمي حول الأطفال والشباب والنساء، * وضع قائمة بأسماء الخبراء الذين قاموا ببحوث حول الشباب والأطفال والنساء. كما تمت التوصية أيضا بعقد اجتماع للخبراء حول المبادرة.

و) مكافحة المخدرات:

354- أود استرعاء انتباه المجلس إلى كون الاتجار غير المشروع بالمخدرات وتعاطيها قد شهد تزايدا كبيرا في القارة الأفريقية. وقد تم توفير منصب "موظف سياسة كبير لمكافحة المخدرات" في هيكل مفوضية الاتحاد الأفريقي داخل إدارة الشؤون الاجتماعية وقد تم شغل المنصب منذ 1 يوليو 2006. وعليه، تم إيفاد بعثات تقييم إلى ست أمانات مجموعات اقتصادية إقليمية حول وضع تنفيذ إعلان الاتحاد الأفريقي المنقح وخطة عمله حول مكافحة الاتجار غير المشروع بالمخدرات وتعاطيها (2002-2006). سيتم إدراج توصيات بعثات التقييم في إعداد خطة عمل الاتحاد الأفريقي حول مكافحة المخدرات (2007-2010) التي ستقدم إلى مؤتمر الاتحاد الأفريقي الوزاري الثالث حول مكافحة المخدرات خلال النصف الثاني من 2007.

ياء-5 الرياضة:

355- لقد قادت المفوضية عملية إطلاق الاتحاد الأفريقي للسنة الدولية لكرة القدم الأفريقية 2007 بالتعاون مع حكومتي إثيوبيا وجنوب أفريقيا. وسيفضي إطلاق السنة الدولية الذي سيتم خلال مؤتمر الاتحاد الأفريقي في يناير 2007 إلى

أنشطة خاصة ليس لتحسين المستوى الفني لكرة القدم وقوانين الرياضات الأخرى وإدارتها في القارة عام 2007 ومستقبلا فحسب ولكن أيضا التأكيد على دور الرياضة في بناء السلم على وجه الخصوص.

ياء-6 الثقافة:

(أ) الأكاديمية الأفريقية للغات:

356- كما يذكر المجلس، فقد تم اعتماد قواعد إجراءات الأكاديمية في يونيو 2006 خلال دورة هيئة التسيير المؤقتة للأكاديمية الأفريقية للغات خلال اجتماعها في أديس أبابا بمقر الاتحاد الأفريقي. فضلا عن ذلك، فإن اتفاقية المقر المتعلقة بالأكاديمية بين مفوضية الاتحاد الأفريقي وجمهورية مالي في طور الاستكمال حيث تمت صياغة الهيكل التنظيمي للأكاديمية الذي ينتظر استكمال من قبل الأمانة العامة للأكاديمية التي يترأسها حاليا السيد أداما ساماسيكو.

(ب) السنة الدولية للغات الأفريقية:

357- تم إطلاق السنة الدولية للغات الأفريقية في يونيو 2006 خلال دورة هيئة التسيير المؤقتة في أديس أبابا. وفي هذا الصدد، قامت أمانة الأكاديمية الأفريقية للغات بصياغة برنامج أنشطة السنة الدولية للغات الأفريقية. ومن بين هذه الأنشطة المقترحة: تنظيم ندوة دولية حول الشراكة بين اللغات الأفريقية والأوروبية، حشد الجهود مع اليونسكو لجعل سنة 2008 السنة الدولية للغات الأفريقية وتنظيم ملتقيات إقليمية للأكاديمية الأفريقية للغات. وإلى جانب الملتقيات الإقليمية الخمسة التي ستعقد في الجنوب الأفريقي، شرق أفريقيا، وسط أفريقيا وشمال أفريقيا، فقد تم عقد الملتقى الأول في باماكو غرب أفريقيا.

(ج) المؤتمر الثقافي الإفريقي:

358- عقد المؤتمر الثقافي الإفريقي الأول للاتحاد الإفريقي في أديس أبابا، خلال الفترة من 13 على 15 ديسمبر 2006. وحضر الاجتماع مشاركون من إفريقيا الإفريقيون في المهجر. وتمثل الموضوع الرئيسي للمؤتمر في استكشاف العلاقات بين الثقافة والاندماج والنهضة الإفريقية، أي بكلمات موجزة تمثل في كيفية استخدام الثقافة لتعزيز الاندماج والنهضة الإفريقية. وجاء الاجتماع تتويجا لسلسلة من الأحداث التي نظمتها الاتحاد الإفريقي على مدى فترة ثلاث سنوات تضمنت ما يلي:

- المؤتمر التحضيري – أديس أبابا 2004.
- اجتماع الخبراء المستقلين – نيروبي 2005.
- اجتماع الاتحاد الإفريقي الأول لوزراء الثقافة والتعليم الإفريقيين ، نيروبي، 2005.

• قمة الاتحاد الإفريقي السادسة المعقودة في الخرطوم، السودان والتي ركزت مداولاتها على الثقافة والتعليم.

359- بادر المشاركون في المؤتمر إلى مناقشات حول المواضيع الفرعية الثمانية للمؤتمر وهي: الذاكرة، التراث، الثقافة واللغة والتعليم، الحريات والحقوق الثقافية وحقوق الملكية الثقافية، الثقافة والتنمية والتحول الاجتماعي، الثقافة الإفريقية، وسائل الإعلام والتكنولوجيات الجديدة، الثقافة والشباب ونوع الجنسين، التنمية الثقافية، السياسات الثقافية في إفريقيا، وأكد المؤتمر ضرورة تنفيذ عدد من الاتفاقات من قبيل خطة العمل اللغوية لإفريقيا، وخطة دكار للصناعات الثقافية، وخطة نيروبي، وبالأخص الميثاق الثقافي للنهضة الإفريقية. واستعرض المشاركون في المؤتمر مشروع بيان توافق الآراء، وقاموا بصياغة إطار سياسة ثقافية قابل لمزيد من المناقشة والمراجعة قبل اعتمادها.

كاف- البنية التحتية والطاقة

360- يسعدني أن أطلع المجلس على أن المفوضية بادرت، خلال الفترة من يوليو إلى ديسمبر 2006، إلى عدد من الأنشطة ذات الأهمية الاستراتيجية في مجال البنى التحتية والطاقة. وتم إعطاء الأولوية إلى صياغة السياسات والاستراتيجيات في مجالات النقل بالسكك الحديدية والكهرباء والنفط والغاز، والاتصالات السلكية واللاسلكية وتكنولوجيا المعلومات والاتصال، فضلا عن تحسين مشاريع محددة تهدف إلى تنمية المرافق الأساسية والخدمات لتكنولوجيا المعلومات والاتصال. وقد شمل ذلك مشروع الإدارة الإلكترونية (VSAT) لمفوضية الاتحاد الإفريقي ومكاتبها الإقليمية، ومشروع الشبكة الإلكترونية الإفريقية للتعليم عن بعد والطب عن بعد بالتعاون مع الحكومة الهندية ومشروع الترقيم الموحد للاتصالات السلكية واللاسلكية.

361- في إطار تعزيز التعاون مع الشركاء، شاركت المفوضية في اجتماع كونرسيوم البنى التحتية لإفريقيا والشراكة الأوروبية – الإفريقية حول البنى التحتية، كجزء من الجهود التي تبذلها لدعم وحفز تنمية البنى التحتية في إفريقيا. وبنفس الروح تم الشروع في إعداد آلية تنسيق لتنمية الهياكل الأساسية في إفريقيا مع الشركاء الرئيسيين، بمن فيهم المجموعات الاقتصادية الإقليمية وبنك التنمية الإفريقي وأمانة نيباد. وزيادة على ذلك فقد سجل الحوار بين الاتحاد الإفريقي والاتحاد الأوروبي حول التعاون في تنمية البنى الأساسية للنقل والاتصالات السلكية واللاسلكية والطاقة في إفريقيا، سجل تقدما ملحوظا إذ أدى إلى عقد اجتماع الفريق العامل المشترك بين مفوضية الاتحاد الإفريقي واللجنة الأوروبية خلال الفترة من 11 إلى 12 سبتمبر 2006، في بروكسل.

كاف- [قطاع النقل]:

(أ) حلقة التدارس المشتركة بين الاتحاد الإفريقي والاتحاد الأوروبي حول الطيران المدني.

362- قام الاتحاد الإفريقي واللجنة الأوروبية بتنظيم حلقة التدارس المشتركة الأولى حول الطيران فى الفترة من 13 إلى 14 سبتمبر 2006 فى بروكسل وكان ذلك جزءا من الحوار التعاونى الجارى بين المنظمين فى مجال النقل الجوى. ويركز الحوار على تسوية اختلافات السياسة العامة فضلا عن تحديد مجالات وإقرار طرق ووسائل تدعيم التعاون فى الشؤون المتعلقة بالنقل الجوى بين المنظمين القاريين. وقد حضر الحدث ممثلون رفيعو المستوى عن 30 دولة إفريقية والمجموعات الاقتصادية الإقليمية ومنظمات متخصصة فى مجال الطيران .

363- تم خلال الحلقة تأكيد أهمية إقامة شراكة بين الاتحاد الإفريقي والاتحاد الأوروبي ودعم مسار التكامل الإقليمى فى إفريقيا. وتم اعتبار مسار ياموسوكرو المتعلق بتحرير النقل الجوى فى إفريقيا على نحو ما أجزته مفوضية الاتحاد الإفريقي وانعكس فى تجربة الاتحاد الأوروبي فى إعادة تنظيم سوق طيرانها الداخلية، كإسهام قيم فى الجهود التى يبذلها الاتحاد الإفريقي لوضع سياسة قارية شاملة فى ميدان الطيران.

364- شملت حلقة التدارس بحث مسائل اقتصادية وتقنية يمكن حسب ما تم الاتفاق عليه، أن تشكل الأساس لألية تعاون سليم بين القارتين. وتشمل هذه المسائل ما يلى:

- * التنظيم الاقتصادى (بما فى ذلك تنظيم الوصول إلى الأسواق).
- سياسة المنافسة فى النقل الجوى.
- سياسة الطيران الخارجى.
- سلامة وأمن الطيران.
- القضاء الجوى الأوروبى الواحد (إدارة الحركة الجوية).
- البرنامج التكنولوجى والصناعى للفضاء الجوى الأوروبى الواحد، SESAR.
- نظم الملاحة الجوية عبر السواتل.
- الخبرة الإفريقية فى مجال تحرير النقل الجوى – مقرر ياموسوكرو.

365- تتمثل إحدى المسائل الرئيسية التى كان من المفروض معالجتها فى إطار الحلقة فى إطلاع أصحاب المصلحة الإفريقيين على سياسة الطيران الخارجى الجديدة للاتحاد الأوروبى التى تؤكد على أن مجموع إقليم الاتحاد الأوروبى يمثل فضاء جويا واحدا وهى السياسة التى تتطلب، تحقيقا لهذا الغرض، إدراج شرط محدد (شرط جماعة الاتحاد الأوروبى) فى جميع اتفاقات الخدمة الجوية الثنائية القائمة (BASAS) المبرمة بين فرادى دول الاتحاد الأوروبى وبلدان ثالثة.

366- نظراً لما قد يكون لسياسة الطيران الخارجى الجديدة للاتحاد الإفريقي من آثار فى الوصول إلى الأسواق والنظم التنافسية بين القارتين، فقد بادرت مفوضية الاتحاد

الإفريقي إلى إعداد موقف تفاوضي مشترك لضمان عدم تعريض مصالح إفريقيا في مجال الطيران إلى الخطر عند التفاعل مع الاتحاد الأوروبي كطرف واحد في اتفاقات الخدمة الجوية الثنائية الراهنة. وتحقيقاً لهذا الغرض، فقد تمت مراعاة نتائج حلقة التدارس المعقودة في بروكسل فيما جرى حالياً من صياغة الخطوط الإرشادية للتفاوض بشأن اتفاقات الخدمات الجوية بين دول الاتحاد الإفريقي والاتحاد الأوروبي.

ب) التعاون بين الاتحاد الإفريقي والمنظمة الدولية للطيران المدني:

367- ميز الفترة جملة من الأعمال الهادفة إلى تدعيم التعاون بين الاتحاد الإفريقي ومنظمة الطيران المدني الدولية. أولها حضور السيد الطيب شريف الأمين العام لمنظمة الطيران المدني الدولية شخصياً، المؤتمر الثاني للوزراء الإفريقيين المسؤولين عن النقل الجوي في ليرفيل (الجابون) في مايو 2006. وخلال هذا المؤتمر أعرب الأمين العام للمنظمة الدولية عن تقديره للحبوية الجديدة التي يعالج بها الاتحاد الإفريقي مسائل النقل الجوي في القارة. وأشار، في هذا الصدد، إلى أن المنظمة التي يشرف عليها تنوى إيلاء المزيد من العناية لصناعة الطيران المدني الإفريقي وبناء علاقة قوية مع الاتحاد الإفريقي، لهذا الغرض.

368- وعلى إثر ذلك، دعت المفوضية الأمين العام إلى المقر الرئيسي للاتحاد الإفريقي لمناقشة مسائل حاسمة تؤثر على النقل الجوي في إفريقيا والتعاون المستقبلي بين المنظمتين. وتمت الزيارة في 15 أغسطس 2006 وكانت فرصة لمفوض الاتحاد الإفريقي للهيكل الأساسية والطاقة وللأمين العام لمنظمة الطيران المدني الدولية وللوفود لعقد مباحثات حول وثيقة توجيهية تم إعدادها لمشروع مشترك يرمي إلى بناء قطاع نقل جوي مستدام في إفريقيا. وقد حضر الاجتماع أيضاً ممثلو كل من اللجنة الإفريقية للطيران المدني ورابطة الخطوط الجوية الإفريقية.

369- خلصت المنظمتان إلى ضرورة مشاركة مفوضية الاتحاد الإفريقي في مجموع عملية إعداد وإدارة المشروع بوصفها الرئيس المشارك للجنة تسيير المشروع. وتتولى منظمة الطيران المدني الدولية دور الوكالة التنفيذية وتقوم بتعبئة الموارد المطلوبة لتنفيذ المشروع.

370- تم الاتفاق أيضاً على وضع ترتيبات إشراك منظمات أخرى مثل منظمة السياحة العالمية التابعة للأمم المتحدة والبنك الدولي والمجلس الدولي للمطارات وهي منظمات أعربت عن رغبتها في الانضمام إلى المشروع سلعا أو نقدياً. وتم تخطيط مدة المشروع لثلاث سنوات على أن يبدأ في يناير 2007 على أثر إبرام وتوقيع مذكرة تفاهم بين المنظمتين.

371- وفر الاجتماع أيضاً فرصة هامة لمناقشة مسائل متبقية أخرى، بما فيها تسوية الخلافات التي غالباً ما تطرأ فيما يتعلق بالسياسات الخارجية التي تتبعها الدول والإقليم في مجال النقل الجوي، وكذا دعم جهود إفريقيا الهادفة إلى تنمية خطة رئيسية متكاملة في مجال النقل وهجرة الأدمغة والمساعدة على إعادة هيكلة

اللجنة الإفريقية للطيران المدني. وفي الختام اتفق الوفدان على الاشتراك في تنظيم مؤتمر إفريقي حول أمن الطيران في أوائل 2007.

372- فيما يتعلق بالوثيقة التوجيهية حول استدامة النقل الجوي في إفريقيا والتي اقترحتها المنظمة الدولية للطيران المدني، اتفقت المنظمتان على ضرورة بذل جهود لأجل تنفيذها علما بأن الشركاء من قبيل منظمة السياحة العالمية التابعة للأمم المتحدة والبنك الدولي والمجلس الدولي للمطارات، قد أظهروا اهتماما بالانضمام سلعا أو نقدا إلى المشروع الذى من المفروض أن ينطلق فى يناير 2007 ويدوم ثلاث سنوات. ويجرى اتخاذ الترتيبات اللازمة لإضفاء الطابع الرسمى للتعاون بين الاتحاد الإفريقي والمنظمة الدولية للطيران المدني، من خلال مذكرة تفاهم.

ج) الندوة العالمية للمنظمة الدولية للطيران المدني حول تنظيم النقل الجوي:

373- نظرا للطابع الدولي للنقل الجوي ما فتئت المنظمة الدولية للطيران المدني تعمل على إيجاد بيئة تشغيلية فعالة وملائمة لعملية العولمة الجارية حاليا فى قطاع صناعة الطيران المدني. وفى هذا الصدد، تمت دعوة المفوضية إلى حضور الندوة العالمية للمنظمة الدولية للطيران المدني حول تنظيم النقل الجوي، التى عقدت فى دبي فى الفترة من 18 على 19 سبتمبر 2006.

374- والهدف الرئيسى لعقد هذه الندوة هو توفير منتدى يجمع بين الدول وأصحاب المصلحة الصناعية والشركاء الآخرين فى الطيران بغرض استعراض التقدم المحرز فى عملية تحرير القطاع وتقاسم المعلومات والخبرات وتبادل وجهات النظر حول بعض المسائل والتحديات ومناقشة سبل ووسائل المضى قدما بتحرير النقل الجوي. وفى هذا السياق، عنى المشاركون بالمساعي الرامية إلى تحرير النقل الجوي فى الأقاليم/القارات وقاموا بتقييم الآثار المترتبة على عملية التحرير هذه على أداء صناعة الطيران. كما بحثوا الاستراتيجيات الرامية إلى ضمان سلامة وأمن الطيران فى سياق بيئة متغيرة وإلى زيادة فوائد التحرير فى القطاع.

375- تركزت المداولات على الفوارق المسجلة فى مدى تقدم التحرير فى مختلف الأقاليم، القارات وما لهذه الفوارق من صلة بالاختلاف فى مستوى التنمية. وكمثال على ذلك تمت الإشارة إلى مقرر ياموسوكرو بشأن تحرير أسواق النقل الجوي فى إفريقيا. وتمت معالجة شواغل البلدان ذات القطاع الطيرانى الضعيف فضلا عن الحاجة إلى الاحتفاظ بنظم تنظيمية قوية من شأنها ضمان التمسك الفعلى بمقاييس دولية للحفاظ على أمن وسلامة الطيران وحماية البيئة.

376- فى الختام، تم الاتفاق، على أن تحرير النقل الجوى ينطوى على مزايا كثيرة على المدنيين المتوسط والبعيد، وبالتالي يتعين على البلدان والتجمعات الإقليمية بذل جهود متسقة للتصدى للتحديات وضمان تحقيق فوائد التحرير. وفى هذا الصدد، تم تأكيد الحاجة إلى المضى قدما، من خلال الحوار البناء والتعاون وإشراك جميع الأطراف.

د) تنفيذ مقرر ياموسوكرو بشأن تحرير أسواق النقل الجوى فى إفريقيا:

377- أود أن أطلع المجلس، فى هذا المقام، على أن المفوضية بادرت إلى عدد من الأنشطة المتعلقة بتنفيذ مقرر ياموسوكرو لعام 1999، بشأن تحرير أسواق النقل الجوى فى إفريقيا وفقا للتفويض المتضمن فى مقرر الوزراء الإفريقيين المسؤولين عن النقل الجوى الصادر عن مؤتمرهم الأول المعقود تحت رعاية الاتحاد الإفريقي فى صن سیتی، جنوب إفريقيا فى مايو 2005 (مقرر صن سیتی).

378- فى هذا الصدد بادرت المفوضية إلى إعداد دراسات لمعالجة المسائل المتبقية التالية وعناصر مقرر ياموسوكرو.

- تقييم تنفيذ مقرر ياموسوكرو.
- مواءمة قواعد المنافسة (المادة 7).
- إعداد آلية تسوية النزاعات (المادة 8).
- إنشاء وكالة تنفيذ إفريقية للنقل الجوى (المادة 9).

379- سيتم بحث نتائج هذه الدراسات فى اجتماعات وورش عمل خبراء القطاع المقرر عقدها فى أوائل 2007. وبعدها سيتم استكمال الوثائق المنبثقة عن هذه الاجتماعات وعرضها على مؤتمر الاتحاد الإفريقي الثالث للوزراء المسؤولين عن النقل الجوى، المقرر عقده فى أديس أبابا فى مايو 2007.

380- مرة أخرى، أود أن أعتنم هذه الفرصة لأحث جميع الدول الأعضاء على إعطاء الأولوية القصوى لمقرر ياموسوكرو واتخاذ كافة التدابير اللازمة لضمان تنفيذه الكامل لتفادى المزيد من التهميش لأفريقيا فى الصناعة العالمية للطيران المدنى.

هـ) إعداد الخطة الرئيسية للمرافق الأساسية للنقل فى إفريقيا:

381- يسعدنى أن أخبركم بأن العمل المتعلق بإعداد خطة رئيسية متكاملة للنقل فى إفريقيا يجرى على نحو مرض. وبعد القيام بتنمية مفهوم ومنهجية صياغة الخطة الرئيسية، وعلى إثر المشاورات الواسعة النطاق التى أجريت مع المؤسسات الدولية المتضلعة من إعداد خطة رئيسية للمرافق الأساسية، فقد أطلع فريق إعداد المشروع ممثلى المجموعات الاقتصادية الإقليمية على هذا المشروع الهام وعلى ما يمكن أن تؤديه من أدوار محتملة خلال اجتماعات كونرسيوم المرافق

الأساسية لإفريقيا التي عقدت في أديس أبابا في الفترة من 19 على 20 يونيو 2006.

382- تم التأكيد على الحاجة الماسة إلى إعداد هذه الخطة الرئيسية خلال الاجتماع الذي ضم مفوضية الاتحاد الإفريقي والمجموعات الاقتصادية الإقليمية واللجنة الأوروبية والذي عقد في بروكسل، بلجيكا في 11 يوليو 2006 والذي تناول - من بين أمور أخرى - الشراكة بين أوروبا وإفريقيا في مجال المرافق الأساسية. وخلال هذا الاجتماع تم الاتفاق على أن دعم الاتحاد الإفريقي لتنمية المرافق الأساسية في إفريقيا سيتم على أساس خطة رئيسية للنقل القارى تضمن الربط عبر القارة على أن يتم اختيار بعض المشاريع ذات الأولوية منها، بالاتفاق بين الاتحاد الإفريقي والمجموعات الاقتصادية الإقليمية.

383- تواصل العمل التحضيرى من خلال البعثات الاستشارية التي أداها فريق مشترك بين الاتحاد الإفريقي/اللجنة الاقتصادية لإفريقيا إلى المجموعات الاقتصادية الإقليمية. ووفقا للهدف الرئيسى للبعثات فقد تمكن الفريق المشترك من التعرف على الدراسات والمشاريع والأنشطة سواء ما تم منها حديثا أو ما هو جار منها أو مقترح من المجموعات الاقتصادية الإقليمية في مجال تنمية البنى الأساسية للنقل، كما تمكن من جمع البيانات والمعلومات ذات الصلة التي يجرى إدخالها في قاعدة البيانات. وقام الفريق الاستشارى بالتعاون مع المجموعات الاقتصادية الإقليمية بالتحقق من المشاريع ذات الأولوية الممكن إنجازها ومن المعايير المستعملة لتنمية وتصنيف هذه المشاريع، مما يتيح تحليلا مقارنا ووضع جملة من الخطوط الإرشادية والأولويات على نطاق القارة واستحداث أروقة رئيسية من البنى الأساسية للنقل المتكامل والمتعدد الوسائط. وتمت المشاورات مع المجموعات الاقتصادية الإقليمية على النحو التالى:

- المجموعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا (أوجا)، المجموعة الاقتصادية لدول وسط إفريقيا (ليبرفيل)، والهيئة الحكومية المشتركة للتنمية (جيبوتى)، ووزارة نيباد السنغالية ووحدتها المتعاملة مع مؤسسة IGN الدولية لفرنسا، فى أغسطس وسبتمبر 2006).
- مجموعة تنمية الجنوب الإفريقي (جابورونى، السوق المشتركة لشرق إفريقيا والجنوب الإفريقي (لوساكا)، مجموعة شرق إفريقيا (أروشا): فى سبتمبر وأكتوبر 2006، و
- اتحاد المغرب العربى (الرباط) وتجمع دول الساحل والصحراء وطرابلس، فى أكتوبر ونوفمبر 2006.

384- تم إجراء مشاورات أيضا مع الوكالات المتخصصة، بما فيها:

- رابطة إدارة موانئ شرق إفريقيا والجنوب الإفريقي الواقعة فى مدينة ممباسا وتشمل مجموعة تنمية الجنوب الإفريقي والسوق المشتركة لشرق إفريقيا والجنوب الإفريقي ومجموعة شرق إفريقيا.

- اللجنة الحكومية الدولية الدائمة للشحن، وهي تقع أيضا في ممباسا.
 - هيئة تنسيق النقل العابر في الرواق الشمالي، التي يقع مقرها في ممباسا وهي تغطي كينيا وأوغندا ورواندا وبوروندي وجمهورية الكونغو الديمقراطية.
 - اللجنة الدولية لحوض أنهار الكونغو وأوبانجدي وسانجا الواقعة في كينشاسا. وتعنى هذه المنظمة - في جملة أمور - بالنقل النهري.
 - الاتحاد الإفريقي للسكك الحديدية، الواقع أيضا في كينشاسا.
 - منظمة تنمية نهر السنغال، الواقعة في داكار.
 - مركز المتابعة الإيكولوجية لإدارة الموارد الطبيعية، الواقع في داكار والذي يعنى بتنمية البنى الأساسية في إفريقيا.
 - هيئة موانئ كينيا، الواقعة في ممباسا، هيئة ميناء داكار، ميناء جيبوتي.
 - الهيئات الليبية للسكك الحديدية والطرق.
- 385- تجرى معالجة البيانات المحصلة واستخدامها لوصف عناصر وأروقة النقل في مكانها الصحيح ومقارنة بعضها ببعض بغية إجراء تحليل مستفيض لكافة العوامل والظروف والبدائل ذات الصلة. ويجرى إنجاز هذا العمل بحسب المجموعة الاقتصادية الإقليمية ووسائل النقل والأولويات. ويتم جمعه على شكل شبكات وأروقة أولية عابرة لإفريقيا متكاملة.
- 386- تساعد البيانات المحصلة من كافة الأطراف المعنية على إثراء قاعدة البيانات وتساهم في وضع المسودة الأولية للخطة الرئيسية بحلول فبراير 2007. وبعدها سيتم مناقشة المسودة في اجتماع يعقد على نطاق الاتحاد الإفريقي واللجنة الاقتصادية لإفريقيا في أواخر منتصف مارس 2007. وعلى إثر ذلك، ستجرى المناقشات مع المجموعات الاقتصادية الإقليمية والوكالات المتخصصة بحلول نهاية إبريل 2007.
- 387- على إثر إدراج التعقيبات والمقترحات من المجموعات الاقتصادية الإقليمية والوكالات المتخصصة واقتناء البيانات اللازمة لسد الثغرات في تنمية الشبكات والأروقة ستجرى المناقشات التقنية خلال الربع الثالث من عام 2007. وستعقب هذه المناقشات التحاليل والخلاصات التقنية لوضع الصورة النهائية للخطة التي سيتم عرضها بعد ذلك، على وزراء النقل لبحثها خلال مؤتمرهم المقرر عقده في الربع الثالث من عام 2007.

كاف-2 الطاقة:

أ) مؤتمر الوزراء الإفريقيين المسؤولين عن المحروقات (النفط والغاز).

- 388- إن الارتفاع المفاجئ لأسعار النفط يمثل منة للبلدان المنتجة ومشكلا كبيرا للبلدان المستوردة، بالأخص البلدان الفقيرة. وأمام هذا الوضع قررت قمة الاتحاد

الإفريقي السادسة المعقودة في الخرطوم (السودان) في يناير 2006، إنشاء صندوق إفريقي للبتروك يتمثل هدفه الرئيسي في تعبئة موارد مخصصة لمساعدة البلدان الإفريقية المستوردة للنفط على احتواء خدمة البترول وتيسير تمويل وارداتها من النفط.

389- عكفت القمة السابعة المعقودة في بانجول (جامبيا) في الفترة من 1 إلى 2 يوليو 2006، من جديد، على هذه الإشكالية وطلبت إلى مفوضية الاتحاد الإفريقي إعداد دراسة كاملة حول المسألة وعرض استراتيجية مفصلة عن التعاون والتضامن بين البلدان الإفريقية المنتجة للنفط والبلدان غير المنتجة له، بهدف: (1) تخفيف أثر ارتفاع أسعار البترول على اقتصادات البلدان الإفريقية الفقيرة غير المنتجة للنفط، و(2) الوصول بالإيرادات النفطية للبلدان الإفريقية المنتجة للنفط إلى الحد الأعلى و(3) زيادة كميات المنتجات النفطية وتحسين نوعيتها بهدف تحقيق الأهداف الإنمائية للقارة.

390- من جهة أخرى فقد تم في 27 يوليو 2006، خلال اجتماع الوزراء الإفريقيين للطاقة للبلدان غير المنتجة للنفط الذي عقد في داكار (السنغال)، إطلاق رابطة البلدان الإفريقية غير المنتجة للنفط، تحت رئاسة السنغال. وتم اعتماد إعلان في هذه المناسبة يطلب إلى مفوضية الاتحاد الإفريقي الإسراع بتنظيم التعاون الإفريقي في ميدان النفط، لاسيما من خلال إنشاء صندوق تثبيت وآلية توريد بشروط تفضيلية لصالح البلدان الإفريقية غير المنتجة للنفط.

391- استجابة للمهام المسندة إليها والتي تم ذكرها سابقاً، قامت مفوضية الاتحاد الإفريقي، بالإشتراك مع بنك التنمية الإفريقي بإطلاق دراسة تتعلق من جهة بـ"أثر ارتفاع أسعار الغاز والبترول على الاقتصادات الإفريقية وبـ"آلية إنشاء وتسيير صندوق إفريقي للنفط"، من جهة أخرى، يكون الغرض منه مساعدة البلدان الإفريقية غير المنتجة للنفط على احتواء الصدمات النفطية وتيسير تمويل وارداتها من النفط.

392- تم عرض نتائج هذه الدراسة على الاجتماع الأول لوزراء الاتحاد الإفريقي المسؤولين عن المحروقات (النفط والغاز) الذي عقد في القاهرة (مصر) في الفترة من 14 إلى 15 ديسمبر 2006.

393- جاءت مقررات وتوصيات وخطة عمل الاجتماع المذكور كبنء منفصل من جدول أعمال المجلس التنفيذي.

ب) تنفيذ مقررات وتوصيات مؤتمر الوزراء المسؤولين عن الطاقة الكهربائية:

394- تم إعداد مشاريع هيكلية وتسيير مؤتمر الوزراء المسؤولين عن الطاقة الكهربائية بوصفه جهاز تنسيق سياسات واستراتيجيات تنمية القطاع الكهربائي الإفريقي ونظامه الداخلي، فضلا عن تفاصيل خطة عمله.

395- يجرى حالياً إعداد مشروع مذكرة تفاهم وتعاون بين هذا الجهاز ونظيره المعنيين بالمياه والبيئة وهما مؤتمر الوزراء الأفريقيين حول المياه والمؤتمر الوزاري الأفريقي المعنى بالبيئة، على التوالي. وستقوم المفوضية خلال الربع الأول من عام 2007 بتنظيم اجتماع مكتب المؤتمر لاعتماد هذه الوثائق.

396- تم الشروع فى الدراسة الرامية لصياغة سياسة قارية والخطة الرئيسية لتنمية القطاع الكهربائى الإفريقي. وتتمثل الأنشطة اللازم إنجازها فيما يلى:

- تقييم الوضع الراهن للقطاع،
- صياغة السياسة القارية.

• إعداد المواصفات المطلوبة لصياغة الخطة الرئيسية لتنمية القطاع.

397- ينبغى أن تستند الدراسة، بالفعل، إلى سياسات وبرامج المجموعات الاقتصادية الإقليمية. وسيتم تنظيم ورشة عمل لإجازة هذه المرحلة من الدراسة خلال النصف الأول من عام 2007 بمشاركة الممثلين عن المجموعات الاقتصادية الإقليمية والمجموعات الإقليمية للطاقة والمؤسسات المتخصصة للقطاع مثل اللجنة الاقتصادية وبنك التنمية الإفريقي وأمانة نيباد واللجنة الأفريقية للطاقة واتحاد منتجي وناقلي وموزعي الطاقة الكهربائىة فى أفريقيا.

398- فيما يتعلق بإقامة لجنة تنسيق المشاريع الكهرومائية الكبرى والمتكاملة، يسعدنى أن أخبر بأن المفوضية شرعت فى صياغة دراسة قانونية ومؤسسية للتزود بالإطار الملائم والأمن بالنسبة للأطراف المعنية بتنمية المشاريع الكهرومائية الكبرى والمتكاملة، مثل المشروع INGA الكبير. وقد قبلت الحكومة المصرية استضافة الاجتماع الأول حول هذا المشروع الهام خلال الربع الأول من عام 2007.

كاف-3 الاتصالات السلكية واللاسلكية وتكنولوجيات المعلومات والاتصالات:

(أ) مشروع الشبكة الإفريقية للخدمات المباشرة للطب عن بعد

والتعليم عن بعد:

(1) معلومات أساسية وجيزة عن المشروع:

399- يهدف مشروع إنشاء شبكة إفريقية للخدمات المباشرة بواسطة الألياف البصرية والسوائل إلى تزويد الدول 53 الأعضاء فى الاتحاد الإفريقي بالخدمات المباشرة للتعليم عن بعد والطب عن بعد. وتتولى الهند إنجاز هذا المشروع.

400- على مستوى القارة الإفريقية ستتكون الشبكة من محطة أرضية (موزع مركزي) تتصل، عن طريق الأقمار الصناعية بما يأتى:

- 53 محطة عبر الأقمار الصناعية يتم تركيبها فى 53 مستشفى وطنياً (مستشفى واحد فى كل دولة عضو) بالنسبة للطب عن بعد و 53 محطة الفيسات تركيب فى 53 جامعة وطنية (جامعة واحدة فى كل بلد عضو) بالنسبة للتعليم عن بعد.

- 5 محطات الفيسات يتم تركيبها في 5 جامعات إفريقية تدعى جامعات توجيهية إقليمية و5 محطات فيسات تركيب في 5 مستشفيات إفريقية تدعى مستشفيات بالغة التخصص تساهم، على التوالي على تقديم خدمات التعليم عن بعد وخدمات الطب عن بعد للشبكة.
 - في الهند ستتكون الشبكة أيضا من محطة أرضية (موزع مركزي) تكون على اتصال بـ 6 مستشفيات هندية و 6 جامعات هندية للتزويد، على التوالي، بخدمات الطب عن بعد والتعليم عن بعد للشبكة.
- 401- تكون المحطة الأرضية الرئيسية الإفريقية الموزع المركزي مربوطة بالمحطة الأرضية الرئيسية في الهند بواسطة الكوابل التحتبحرية المصاغة من الألياف البصرية.
- 402- التزمت الهند بتمويل المشروع بقيمة 50 مليون دولار أمريكي⁽¹⁾ ويشمل ذلك توريد الألياف البصرية وتركيبها وتشغيلها وإيجار إجازة مرور القمر الصناعي وصيانة الشبكة لفترة 5 سنوات. ومن جهة أخرى تتكفل الهند بدعم القدرات من خلال تدريب موظفي الدول ودفع رسوم الجامعات الهندية التي ستقدم الدروس لـ 10000 طالب و500 طبيب و1000 ممرضة.
- 403- تم توقيع اتفاقين بين مفوضية الاتحاد الإفريقي والهند ويتعلق الاتفاق الأول مع الحكومة الهندية بالجوانب العامة لإنشاء الشبكة الإفريقية. ويتعلق الاتفاق الثاني الموقع مع (الشركة الهندية لمستشارى الاتصالات السلكية واللاسلكية) بعمليات التوريد والتركيب والتشغيل والصيانة لفترة 5 سنوات.
- 404- من جهة ثانية، تم التوقيع بين الطرفين بالأحرف الأولى على الاتفاق بين الهند وكل بلد عضو يرغب في المشاركة في المشروع. وقد تضمنت مختلف الاتفاقات المذكورة أعلا المسؤوليات الرئيسية لكل من مفوضية الاتحاد الإفريقي والهند والدول الأعضاء الراغبة في المشاركة في المشروع. وكان توقيع الاتفاقات انطلاقة في التنفيذ الفعلى للمشروع.

(2) تنفيذ المشروع:

- 405- في إطار مراقبة ومتابعة تنفيذ المشروع، تم تشكيل لجنة توجيهية تتكون من ممثلى الاتحاد الإفريقي والهند. وقد عقدت اللجنة إلى حد الآن ثلاثة اجتماعات عولجت خلالها النقاط الرئيسية التالية:
- (1) اعتماد تنظيم اللجنة التوجيهية واللجان التقنية الفرعية ومهامها وبرامج عملها،
 - (2) تحليل المقترحات التقنية التي قدمتها الهند فيما يتعلق بتوصيات اللجنة الاستشارية الخاصة.

(1) القيمة الأولية للعرض لكن يجب تحديثها لتراعى الانتقال من 3 إلى 5 سنوات دعم.

(3) بحث ما يلي:

- مواصفات البرمجيات التي ستستخدم في الشبكة فضلا عن هياكل مكونات الطب عن بعد والتعليم عن بعد .
- مواصفات التكنولوجيا ومقاييس معدات الطب عن بعد والتعليم عن بعد.
- خدمات الطب عن بعد والتعليم عن بعد التي ستوفرها الشبكة.
- صلاحية وديمومة المشروع.
- التزامات الهند.

(4) اختيار البلد الذي سيستضيف المحطة الأرضية الرئيسية (الموزع المركزي) للشبكة الإفريقية للخدمات المباشرة واختيار الجامعات والمستشفيات الإقليمية.

(5) بحث أسعار الخدمات التي ستقدمها الشبكة فضلا عن بحث هيكل وطرق إدارة الشبكة الإفريقية قبل وبعد الخمس سنوات من المساعدة التي تقدمها الهند.

(3) اختيار البلدان المضيفة لمحطة الموزع المركزي والجامعات والمستشفيات الإقليمية:

406- فيما يتعلق بالبلد الذي سيستضيف المحطة الأرضية الرئيسية للشبكة، فقد تضمنت العملية المستخدمة عدة مراحل ، منها:

- صياغة ونشر طلب اهتمام لدى البلدان الإفريقية التي يتوفر فيها مكان هبوط كبل تحتبحري دولي متكون من الألياف البصرية،
- تحليل العروض من جانب لجنة تقييم تشكلها اللجنة التوجيهية،
- القيام بزيارة المواقع المقترحة من البلدان المختارة الأولى، وعلى إثر هذه العملية، فقد تم اختيار السنغال لاستضافة محطة الموزع المركزي.

407- تم اختيار الجامعات الرائدة الإقليمية الخمس والمستشفيات البالغة التخصص الإقليمية الخمس، وفقا لعملية مشابهة لتلك التي استخدمت بالنسبة لمحطة أرضية وهكذا تم على إثر الاجتماع الثالث للجنة التوجيهية المعقود في يوليو 2006، اختيار جامعتين (2) ومستشفى واحد (1). ويتعين مواصلة عملية طلب الترشيحات بهدف استكمال اختيار الجامعات والمستشفيات المتبقية.

(4) تحقيق التزامات مفوضية الاتحاد الإفريقي:

408- ساهمت مفوضية الاتحاد الإفريقي في تنفيذ المشروع من خلال اضطلاعها بالأنشطة التالية:

- صياغة نصوص مختلف الاتفاقات والبروتوكولات في اللغات الأربع للاتحاد وإرسالها إلى الدول الأعضاء لتوقع عليها وتعلن مشاركتها في المشروع وحتى الآن فقد استلم الاتحاد الإفريقي بروتوكول الاتفاق الموقع في 14 بلدا،

- توعية الدول والعناصر الفاعلة الرئيسية بفوائد المشاركة في المشروع،
 - تمويل وتنظيم اجتماعات اللجنة التوجيهية.
- تجدر الإشارة إلى أنه من المفروض أن ينتهي تنفيذ المشروع في فترة 18 شهرا بدءا من تاريخ توقيع الاتفاقات .
- 409- في الختام، فقد بذل كل من مفوضية الاتحاد الإفريقي واللجنة التوجيهية جهودا جديرة بالثناء لتنفيذ المشروع غير أنه ينبغي الإشارة إلى بعض الصعوبات التي اعترضت تنفيذ المشروع ، أهمها ما يلي:
- تدنى مستوى الموارد البشرية والمالية المخصصة لمتابعة تنفيذ أنشطة وتوصيات اللجنة التوجيهية.
 - تباطؤ الدول في تأكيد مشاركتها في المشروع من خلال التوقيع على بروتوكول البلد.

(ب) مشروع الإدارة الإلكترونية (الفيسات):

- 410- إنه يسعدني كثيرا أن أبلغكم بانطلاق هذا المشروع، مشروع الإدارة الإلكترونية الفيسات الذي يستهدف، في إطار التحول المؤسسي للاتحاد الإفريقي، إلى ضمان تقديم خدمات عصرية للاتصالات السلكية واللاسلكية والربط الكامل بين المقر الرئيسي للمفوضية والمكاتب الإقليمية والممثلات الخارجية والمجموعات الاقتصادية الإقليمية والدول الأعضاء، عن طريق إقامة شبكة ترابط بواسطة الأقمار الصناعية.
- 411- سيعطى هذا المشروع للاتحاد الإفريقي القدرة على التصرف في نظامها الخاص للاتصالات السلكية واللاسلكية، ومن ثم التمتع باستقلالية أكبر من حيث الخدمات وتوافرها. وستوفر هذه الشبكة للاتحاد الإفريقي خدمات المؤتمرات عبر الفيديو والوصول إلى خدمات الإنترنت العالية النوعية وخدمات الهاتف على نظام IP وخدمات تحويل الرسائل على الفور مقترنة بجهاز الفيديو لإجراء مناقشات على أساس وقت فعلي حقيقي كما ستوفر الشبكة فرصة تقاسم العلوم والدراسة والمعلومات وإمكانية العمل على أساس جماعي، ومن ثم تحسين الإنتاجية والاستخدام الأمثل للموارد (الاقتصاد في تكاليف الاتصالات وتكاليف السفر إلخ...).
- 412- يتضمن العقد الموقع مع المورد خطة تنفيذ من 5 شهور. وقد دخل المشروع الآن في المرحلة العملية حيث تم تنفيذ ما يلي:
- دفع الفاتورة الأولى التي قدمها المورد،
 - انطلاق عملية صناعة المعدات،
 - تعيين مراكز التنسيق في المواقع المستفيدة وتقديم طلبات للحصول على الترددات لدى السلطات المختصة في البلدان المقرر استضافتها للمواقع،
 - تحضير المواقع التي تستلم المعدات.

ج) مواءمة السياسات والأطر التنظيمية للاتصالات السلكية واللاسلكية وتكنولوجيات المعلومات والاتصال:

413- تشكل الاتصالات السلكية واللاسلكية وتكنولوجيات المعلومات والاتصال أدوات لدعم وتسهيل التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. وبالأخص فإن إقامة نظم وخدمات ذات كفاءة للاتصالات السلكية واللاسلكية وتكنولوجيات المعلومات والاتصال من شأنها توفير دعامة لا غنى عنها لبلوغ الهدف الأسمى الذى ينشده الاتحاد الإفريقى والمتمثل فى تحقيق تكامل القارة.

414- لسوء الحظ، فإن الإحصاءات السنوية، بالأخص تلك التى قام بإعدادها الاتحاد الدولى للاتصالات السلكية واللاسلكية تشير إلى أنه، على الرغم من الجهود المبذولة من الدول وشركائها فى مجال إعادة هيكلة الشبكات والخدمات وتنميتها وتحديثها، فإن الفجوة الرقمية آخذة فى التزايد، وهو أمر مثير للقلق.

415- ولأجل تصحيح هذا الوضع، عمدت عدة عناصر فاعلة فى تنمية القارة إلى إدراج قطاع الاتصالات السلكية واللاسلكية وقطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات فى مقدمة أعمالها ذات الأولوية. غير أن تعدد الجهات الفاعلة ذات الأعمال المتفاوتة لنفس الأغراض ولنفس المستفيدين، لا يضمن بالضرورة فاعلية هذه الجهود الجماعية وبلوغ النتائج المتوقعة. وتم الاعتراف بأن التنمية المثلى والفعالة للمرافق الأساسية داخل الأقاليم وفيما بينها واستغلالها على نحو رشيد تتطلب فى المقام الأول تحديد وتنفيذ الإطار السياسى والتنظيمى الملائم.

416- بناءً على الاعتبارات السالفة الذكر، بادرت المفوضية، بدعم من لجنة رفيعة المستوى، إلى إجراء دراسات حول صياغة إطار مرجعى منسق للسياسات والتنظيمات يساعد على التنمية المتسقة والسريعة للشبكات والخدمات الإقليمية والقارية للاتصالات السلكية واللاسلكية وتكنولوجيات المعلومات والاتصالات.

417- أدت الدراسة إلى النتائج الرئيسية التالية:

- التعبير عن رؤيا إقليمية وقارية مشتركة حول دور قطاع الاتصالات السلكية واللاسلكية وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات وما يتوقع منه وما يحتاج إليه من حفز،
- إطار مرجعى منسق لسياسة تنمية قطاع الاتصالات السلكية واللاسلكية وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات وممارسات تنظيمية مطبق على مستوى الأقاليم بل وعلى المستوى القارى، لا سيما فيما يتعلق بالتوجيهات الاستراتيجية والنقاط التى من المتوقع أن تصدر بشأنها توجيهات من المجموعات الاقتصادية الإقليمية قبل وضعها موضع التنفيذ.
- تحديد الدراسات المشتركة بين القطاعات ذات الأولوية واللازم إنجازها،
- إيجاد آلية ملائمة للتشاور والتعاون بين العناصر الفاعلة والشركاء الرئيسيين، لا سيما لدعم النهج.

418- حددت مدة التنفيذ بستة (6) شهور. وفي نهاية عام 2006 سيحال مشروع تقرير اللجنة الرفيعة المستوى إلى أعضاء اللجنة والمجموعات الاقتصادية الإفريقية لكي يبحثوه قبل اعتماده من قبل اللجنة الرفيعة المستوى في فبراير 2007 وعرضه على خبراء الدول الأعضاء والمجموعات الاقتصادية الإقليمية خلال ورشات العمل التي ستقام على المستوى الإقليمي. ومن المقرر أن يتم خلال الربع الأول من 2007 تنظيم مؤتمر الوزراء المسؤولين عن الاتصالات السلكية واللاسلكية وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، بغرض بحث واعتماد نتائج الدراسة.

(د) مشروع إنشاء فضاء موحد لترقيم الاتصالات السلكية واللاسلكية في إفريقيا:

419- أود أن أشير إلى أن هذا المشروع الذي انطق في 2004 يتواصل على نحو عادي وأن أهدافه الرئيسية تتمثل فيما يلي:

- إثارة اهتمام المتعاملين ببناء شبكات إقليمية موحدة تتضمن نقاط تبادل إفريقية عبر الإنترنت.
- دعم الترابط بين الشبكات وتشجيع إنشاء خدمات إفريقية،
- إعطاء رمز قوى للوحدة الإفريقية وتكاملها.
- الإسهام في زيادة المنافسة وتوسيع نطاق سوق خدمات الاتصالات السلكية واللاسلكية وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات في إفريقيا.
- الإسهام في تقليص الفجوة الرقمية.

420- اقترحت الدراسة الأولية التي أجريت في 2004 الخيارات التالية لتحقيق الفضاء الموحد للترقيم:

- مطالبة الاتحاد الدولي للاتصالات السلكية واللاسلكية القيام، وفقا للتوصية E164 بإصدار رقم مشير (+28 أو 288) مشترك بين بلدان أو مجموعة من البلدان الإفريقية، على أن يعمل به جنبا إلى جنب مع الأرقام المشيرة الدولية الفردية المعتمدة حاليا في البلدان،
- استعمال هذا الرقم المشير المشترك بين البلدان في الخدمات الإفريقية الموجهة أساسا إلى تكنولوجيات المعلومات والاتصالات.

421- اقترحت الدراسة أيضا المرحلتين الرئيسيتين التاليتين لإنشاء الفضاء الموحد:

- المرحلة الأولى: إنشاء فضاء ترقيم الاتصالات السلكية واللاسلكية الإفريقية يعمل به جنبا إلى جنب مع الأرقام المشيرة الفردية المستخدمة حاليا في البلدان.
- المرحلة الثانية: التطور نحو خطة ترقيم متكاملة تندمج فيها وظائف أخرى.

- وأشارت الدراسة إلى أن تقديرات الموارد المالية المطلوبة لتنفيذ المشروع تبلغ 1500ر000 دولار أمريكي خلال فترة شاملة لا تتجاوز سنتين.
- 422- تم عرض نتائج الدراسة الأولية على خبراء الدول الأعضاء في مارس 2005. وقد وافقوا على الخيار ومراحل إنشاء الفضاء الموحد للترقيم ومنهجيته وأوصوا بما يلي:
- الشروع في المساعي اللازمة لتعبئة الموارد لضمان انطلاق الأنشطة التحضيرية الأولية،
 - إنجاز دراسات جدوى اقتصادية لتشجيع التزام الدول الأعضاء بالمشاركة في المشروع،
 - صياغة خطة دعائية لترويج المشروع بغية توعية جميع العناصر الفاعلة والجهات المعنية وضمان الدعم من أقاليم أخرى من العالم،
 - الشروع في حملات توعية وحملات إعلامية خلال التظاهرات الإقليمية والقارية والدولية التابعة لقطاع الاتصالات السلكية واللاسلكية.
- 423- تضمن وضع تنفيذ المشروع أنشطة تحسيسية وإعلامية، قامت بها المفوضية في 2005 و 2006 خلال تظاهرات قطاع الاتصالات السلكية واللاسلكية، وإجراء دراسات جدوى اقتصادية ينتظر التعرف على نتائجها في بداية فبراير 2007.
- 424- ستكون لنتائج الدراسة علاقة بما يلي:
- الفرص الاقتصادية والتجارية المتاحة من خلال موارد وخدمات فضاء ترقيم الاتصالات السلكية واللاسلكية الإفريقية.
 - إدماج التكنولوجيات الناشئة في هيكل شبكة فضاء ترقيم الاتصالات السلكية واللاسلكية،
 - توقعات متعاملي الشبكات وموردى الخدمات والمستثمرين في قطاع الاتصالات السلكية واللاسلكية/تكنولوجيات المعلومات والاتصالات الذين سيكونون من المستعملين المحتملين لموارد فضاء ترقيم الاتصالات السلكية واللاسلكية الإفريقية.

كاف-4 الأنشطة الأخرى:

أ) صياغة آلية تنسيق تنمية المرافق الأساسية:

- 425- تمت صياغة الآلية من المفوضية، بالتعاون مع بنك التنمية الإفريقي وأمانة نيباد. وتم توسيعها لتشمل المجموعات الاقتصادية الإقليمية والمؤسسات المتخصصة للاتحاد الإفريقي.
- 426- تتمثل الأدوار الرئيسية للعناصر الفاعلة في تنمية المرافق الأساسية في إفريقيا في القيام بما يلي:

- يحدد مؤتمر قمة الاتحاد الإفريقي رؤيا تنمية المرافق الأساسية فى إفريقيا.
 - تحدد مفوضية الاتحاد الإفريقي السياسة والاستراتيجيات القطاعية القارية فى مجال المرافق الأساسية.
 - تقوم أمانة نيباد بتطوير وإعداد مشاريع وبرامج الاتحاد.
 - تعمل المجموعات الاقتصادية الإقليمية على ضمان تنفيذ مشاريع وبرامج الاتحاد الإفريقي باعتبارها أعمدة التكامل،
 - يقوم بنك التنمية الإفريقي بتعبئة الموارد ومساعدة مفوضية الاتحاد الإفريقي فى حشد الأموال وفى كسب التأييد لصالح برامج الاتحاد،
 - تقوم المؤسسات المتخصصة بدعم مفوضية الاتحاد الإفريقي وأمانة نيباد والمجموعات الاقتصادية والدول.
 - تتحمل الدول الأعضاء المسؤولية الأولى عن تنفيذ مشاريع وبرامج الاتحاد الإفريقي، بمساعدة وتيسير من المجموعات الاقتصادية الإقليمية والمؤسسات الإقليمية والقارية الرئيسية الأخرى.
- 427- استنادا إلى التوزيع المبين أعلاه للأدوار وإلى الدور الريادى الذى يجب أن تؤديه المفوضية لضمان تنسيق واتساق المبادرات الإفريقية فى إطار تنمية المرافق الأساسية فى إفريقيا، فإن تشغيل آلية التنسيق سيرتكز على المبادئ التالية:
- قيام مفوضية الاتحاد الإفريقي بتنظيم اجتماع تحضيرى للعناصر الفاعلة الرئيسية قبل كل اجتماع يعقده كونرسيوم المرافق الأساسية. ويتعين عقد اجتماعات أخرى مماثلة، بقيادة مفوضية الاتحاد الإفريقي قبل أى حدث هام ذى صلة بإشكالية تنمية المرافق الأساسية فى إفريقيا (اجتماعات منتدى الشراكة الإفريقية: الشراكة بين الاتحاد الإفريقي/الاتحاد الأوروبى) بهدف إعداد موقف إفريقي موحد،
 - زيادة مشاركة مفوضية الاتحاد الإفريقي فى تنمية السياسات والبرامج الإنمائية للمجموعات الاقتصادية الإقليمية، والعكس بالعكس، وذلك دعما لهذا التعاون،
 - إشراك المؤسسات المتخصصة فى كافة برامج تنمية المرافق الأساسية فى إفريقيا على جميع المستويات، سواء على مستوى مفوضية الاتحاد الإفريقي أو على مستوى المجموعات الاقتصادية الإقليمية، و
 - تحسين الاتصال وتبادل المعلومات بين الجهات المعنية، عموديا (بين المجموعات الاقتصادية الإقليمية، بين المؤسسات المتخصصة، وبين المجموعات الاقتصادية الإقليمية والمؤسسات المتخصصة) وأفقيا (بين المؤسسات المذكورة آنفا وأجهزة الاتحاد الإفريقي).
- 428- أقرت الأطراف بأن هذه الآليات ستشغل على نحو أفضل عند إتمام إدماج نيباد فى عمليات الاتحاد الإفريقي. وبالفعل، فقد لوحظ تكرار وتشابك فى مهام المفوضية

وتلك التي أسندت لنيباد مع العلم أن الأجهزة النظامية لكل منهما تشغل على نحو متواز. وعلى العكس من ذلك، وفيما يتعلق بالمؤسسات الأخرى، كان الأمر يتعلق بزيادة دعم التعاون والتكامل والتنسيق على أساس أن لكل منها دورها الخاص. وهذا التوافق في الآراء الذي تم التوصل إليه بشأن المرافق الأساسية، يمكن اعتباره عنصرا لتقييم هذا الشعور العام بحاجة إفريقيا إلى " التكلم بصوت واحد "

**(ب) الإطار السياسى والتنظيمى الرفيع المستوى للمرافق الأساسية لشبكات
النيباد ذات الموجات العريضة، لصالح دول شرق إفريقيا والجنوب
الإفريقي:**

429- تم فى 29 أغسطس 2006 فى كيجالى، رواندا، تحت الرعاية السامية لفخامة السيد بول كاجامى رئيس جمهورية رواندا، حفل توقيع البروتوكول المتعلق بالإطار السياسى والتنظيمى الرفيع المستوى للمرافق الأساسية لشبكات النيباد ذات الموجات العريضة لصالح دول شرق إفريقيا والجنوب الإفريقي. وكمقدمة لهذا الحفل، عقد وزراء الدول المعنية المسؤولين عن تكنولوجيا المعلومات والاتصالات فى 28 أغسطس 2006 وبنفس المكان، اجتماعا لبحث البروتوكول. وفى هذا الصدد، اعتمدوا قرارا يتعلق بعدة نقاط من البروتوكول.

430- تنبغى الإشارة إلى أن العملية التى أفضت إلى توقيع البروتوكول فى كيجالى تطالبت عدة لقاءات بين مسؤولين رفيعى المستوى ومساهمة نيباد وخبراء تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لبلدان شرق إفريقيا والجنوب الإفريقي إلى جانب بعض الشركاء فى التنمية. وإن الهدف الرئيسى لهذا البروتوكول الذى يستند إلى القانون التأسيسى للاتحاد الإفريقي هو حث الشركاء على بناء واستغلال المرافق الأساسية لشبكات نيباد ذات الموجات العريضة لصالح دول شرق إفريقيا والجنوب الإفريقي استنادا إلى مبادئ حرية الوصول. وبموجب البروتوكول هذا تلتزم الأطراف الموقعة أيضا، بمواءمة وثائقها السياسية وأطرها التنظيمية الوطنية للإمتثال للبروتوكول.

431- شهد الحفل الذى أقيم فى كيجالى التوقيع الفعلى للبروتوكول من جانب ليسوتو ومدغشقر وملاوي ورواندا وجنوب إفريقيا وتنزانيا وأوغندا. أما الحفل الثانى الذى أقيم فى 16 أكتوبر 2006 فى كيب تاون، فى جنوب إفريقيا. وبهذه المناسبة وقع كل من جمهورية بوتسوانا وجمهورية زيمبابوي على البروتوكول.

(ج) المؤتمر الاستراتيجى للاتحاد الدولى للبريد:

432- تمثلت أهداف هذا المؤتمر الذى عقد فى دبی فى الفترة من 14 إلى 16 نوفمبر 2006، فى عرض التطورات الأخيرة والتحديات التى يواجهها القطاع البريدى وتقييم مستوى تنفيذ استراتيجيات بوخارست (2004) والتحضيرات لخريطة الطريق المقرر اعتمادها خلال المؤتمر العام لنيروبى فى 2008. وبناء على

دعوة المدير العام للاتحاد الدولي للبريد فقد مثل مفوضية الاتحاد الإفريقي وفد بقيادة رئيس مفوضية الاتحاد الإفريقي.

433- توجد فى إفريقيا، بالفعل، عدة مبادرات تهدف إلى تنمية القطاع البريدى. ويقوم البنك الدولي بمساعدة العديد من البلدان الإفريقية فى إطار الإصلاحات الجارية فى القطاع البريدى. وتم وضع استراتيجية من بلدان غرب ووسط إفريقيا سمحت بتنفيذ مشروع تحويل أموال بالشراكة مع الاتحاد الدولي للبريد وبريد فرنسا. وكما أكده رئيس مفوضية الاتحاد الإفريقي، فإن على الاتحاد الإفريقي للبريد أن يودى دورا رياديا فى ضمان مواءمة سياسات تنمية القطاع الخاص على المستوى القارى.

434- فى أعقاب المناقشات، تم التأكيد على أن تنمية وتحويل البريد يتطلب ما يلى:

- عولمة القطاع.
- مواءمة التنظيمات.
- تحرير المنافسة وتعزيزها.
- النهوض باستخدام التقنيات الجديدة (تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، التجارة الإلكترونية).
- تدريب الموارد البشرية.

لام- الاقتصاد الريفي والزراعة

435- أود أن أخطر المجلس بأنه منذ التقرير الأخير المعروض عليه فى يوليو 2006، فقد سجلت تطورات ملحوظة على صعيد تنفيذ برنامج العمل الزراعى الإفريقي. على وجه التحديد - وفى إطار البرنامج الإفريقي الشامل للتنمية الزراعية وإعلان سرت بشأن الزراعة والمياه - فقد ظلت المفوضية تركز تدخلاتها على مجالات مختارة رئيسية ذات الميزة النسبية وهى المجالات التى تؤدى قيادة المفوضية فيها إلى توليد قيمة مضافة وإمكانية إحداث أثر بالغ على النمو الزراعى والتنمية الزراعية وإدارة البيئة والموارد الطبيعية.

لام-1 تنفيذ إعلان مابوتو لعام 2003 بشأن تخصيص الدول الأعضاء نسبة 10%
من ميزانيتها للقطاع الزراعى:

436- كإجراء لمتابعة تنفيذ تخصيص 10% من الميزانية، يظل كل من المفوضية وأمانة نيباد يرصدان، على أساسا مشترك، تنفيذ قرار الدول الأعضاء وجمع

بياناتها وتحليلها بانتظام. ولأجل تحسين نوعية ودقة البيانات المجمعة على المستوى القطري، استلم كل من مفوضية الاتحاد الإفريقي ونيباد دعماً مالياً من البنك الدولي بمبلغ 50000ر00 دولار أمريكي تم تحويله إلى منظمة الأغذية والزراعة (الفاو)، وذلك بهدف تعزيز وبناء قدرات الدول الأعضاء في ميدان جمع البيانات وتحليلها.

437- إلى حد الآن قامت 19 دولة بتقديم البيانات باستخدام المنهجية الموصى بها والمشابهة. وتشير هذه البيانات إلى أنه في عام 2004 خصصت ثلاثة بلدان ما يزيد على 10% من ميزانيتها وأربعة بلدان ميزانية تتراوح بين 5 إلى 10% و12 بلداً ميزانية تقل عن 5%. وتتمثل الخطوة القادمة في بناء قدرات وطنية وإقليمية لأجل الرصد الفعلي لتنفيذ القرار، فضلاً عن محاولة كسب تأييد الدول الأعضاء للإعلان، عن طريق اللوبي لحملها على تخصيص المزيد من الموارد المالية لقطاع الزراعة

لام-2 تنفيذ الأجندة الزراعية الإفريقية في إطار البرنامج الإفريقي الشامل للتنمية الزراعية – سرت:

438- يسرني أن أعلن أن تقدماً هاماً قد توج بالمصادقة على الخطة المتكاملة للبرنامج الإفريقي الشامل للتنمية الزراعية – سرت. من جانب مؤتمر رؤساء الدول والحكومات خلال دورته العادية السابعة في بانجول، 2006 من خلال المقرر (IX) EX.CL/DEC.297. وفي أعقاب هذا المقرر الذي يقضي بدفع الأجندة الزراعية قدماً في سياق وعملية التكامل الاقتصادي في القارة، قامت المفوضية بالتعاون مع أمانة النيباد، بتنظيم اجتماع استشاري بين مفوضية الاتحاد الإفريقي، وأمانة النيباد والأفرقة الزراعية للمجموعات الاقتصادية الإقليمية في الفترة من 7 إلى 9 نوفمبر 2006. وكان الغرض من عقد المؤتمر هو العمل على زيادة التفاعل بين مفوضية الاتحاد الإفريقي، والنيباد والمجموعات الاقتصادية الإقليمية بغية بناء وتعزيز قدراتها التنسيقية، ومواءمة جهودها، وتحديد أدوارها، والجهد الجماعي لتعبئة الموارد اللازمة للأجندة الزراعية والاستثمار في إفريقيا، وبالإضافة إلى ذلك، استهدف الاجتماع أيضاً تحديد نظام الاتصال والإعلان المترابط ومشاركة الدروس المستفادة والآثار/التحديات الناشئة في عملية تنفيذ البرامج الزراعية عبر القارة. وفي هذا الصدد، وافق الاجتماع على عقد وتأسيس اجتماعين كل عام بين أفرقة مفوضية الاتحاد الإفريقي، والنيباد والمجموعات الاقتصادية الإقليمية بهدف توفير برنامج للمؤسسات الهامة الثلاث: لإعداد تقرير عن التقدم المحرز، والمنجزات والتحديات في تنفيذ الأجندة الزراعية في إفريقيا؛ معالجة التفاهم الجماعي، وتوحيد أهداف ومقاصد برنامج الزراعة على الأصعدة القارية، والإقليمية والوطنية؛ وإضفاء الطابع الذاتي والمؤسس على التفاعلات بين مفوضية الاتحاد الإفريقي والنيباد والمجموعات الاقتصادية الإقليمية من أجل

التنسيق النهائي السلس وإلقاء الضوء على التقدم المحرز في أجندة الزراعة في إفريقيا، وذلك من بين جملة أمور أخرى. ومن المقرر عقد الاجتماع الأول في مايو 2007. كما اتفق أيضاً على إدراج نتائج الاجتماع في الاجتماعات الوزارية/القمم الإفريقية في خطة الشراكة للبرنامج الإفريقي الشامل للتنمية الزراعية. ومن بين القضايا الرئيسية الأخرى التي اتفق عليها من أجل الجهود الجماعية: إنشاء نظام مترابط للاتصالات واستراتيجية مشتركة لتعبئة الموارد من المصادر المحلية والأجنبية.

3-م-3 **تنفيذ دعوات الأولوية للبرنامج الإفريقي الشامل للتنمية الزراعية:**
أ- **الدعامة الأولى: توسيع المجال في ظل إدارة مستدامة للأراضي ونظم يعول عليها لتنظيم المياه:**

(1) **التعاون في مجال إدارة المياه عبر الحدود:**

439- كانت المفوضية تعمل بتعاون وثيق مع مجلس الوزراء الإفريقي للمياه لتعزيز المنظمات القائمة لأحواض الأنهار والبحيرات، من خلال تقريبها لبعضها، وتوحيدها في هيئة تنظيمية واحدة. وفي هذا الصدد، بدأ الاثنان مشاورات مع الشبكة الإفريقية لمنظمات الأحواض بهدف جعل الأخيرة شبكة إفريقية جامعة بحتة، بعضوية أساسية لمنظمات أحواض الأنهار والبحيرات، على خلاف هيكل العضوية الحالية، الذي يشمل منظمات من خارج القارة. وجدير بالذكر أن التحول لشبكة إفريقية جامعة بحتة سوف يتطلب استعراض العضوية الحالية والقانون الأساسي للشبكة الإفريقية لمنظمات الأحواض. وتحقيقاً لهذا الهدف، أجرت المفوضية وAMCOW مشاورات مع أمانة الشبكة الإفريقية لمنظمة الأحواض من أجل تحقيق التحول المرجو. ويجري الآن العمل بصورة نشطة في تنفيذ عملية التحول. وسوف تقدم المقترحات الخاصة بالتحول إلى الجمعية العامة المقبلة لـAMCOW للمصادقة عليها وبالتالي على المؤتمر العام للشبكة الإفريقية لمنظمات الأحواض لاعتمادها.

440- في شهر يوليو 2006، أعلنت المفوضية أنها قد حصلت على تأييد من برنامج الأمم المتحدة للبيئة لوضع الخطوط التوجيهية لإنشاء اتفاق للتعاون في مجال المياه عبر الحدود وفقاً للالتزامات الواردة في إعلان سرت بشأن الزراعة والمياه. وفي هذا المضمار، تم إعداد الخطوط التوجيهية وسوف ترفع لاجتماع خبراء ووزاري خلال العام لتوثيقها والمصادقة عليها. والهدف من هذه الخطوط

التوجيهية هو توفير المعلومات اللازمة لتوجيه الدول الأعضاء التي ترغب في إبرام اتفاق للتعاون من أجل الإدارة المتكاملة للحوض الذي تنتمي إليه.

(2) الرصد الإفريقي للبيئة من أجل تنمية مستدامة:

441- خلال الفترة قيد العرض، أعلنت المفوضية موافقتها على استضافة وحدة لإدارة المشروعات تابعة للرصد الإفريقي من أجل تنمية مستدامة، والتي هي عبارة عن برنامج لرصد الموارد البيئية والطبيعية، يقوم على بيان ومعلومات الأقمار الاصطناعية وسوف يفيد هذا البرنامج من المجموعات الاقتصادية لدول غرب إفريقيا، والإيجاد، ومجموعة تنمية الجنوب الإفريقي، و CEMAC والمجلس الأولمبي الدولي 152، على أن يتم تمويله من خلال الصندوق الأوروبي للتنمية. وقد اعتمدت المفوضية الإفريقية اتفاق التمويل للبرنامج، والآن في مفوضية الاتحاد الإفريقي ومفوضية الاتحاد الأوروبي في سبيلها لتحديد شركة استشارية لخدمة إدارة المشروع ومن المتوقع إطلاق مشروع الرصد الإفريقي من أجل تنمية مستدامة قبل نهاية عام 2007.

(3) مؤتمر أطراف اتفاقية باماكو:

442- لم تستطع المفوضية المضي في عقد المؤتمر الأول لأطراف اتفاقية باماكو، الذي كان من المقرر عقده في باماكو، مالي خلال الفترة من 20-24 نوفمبر 2006. وبغض النظر عن ندرة الاستجابات من الدول الأعضاء لتأكيد مشاركتها (تنزانيا فقط أبدت استعدادها للمشاركة بحلول أول نوفمبر) لم تستطع المفوضية تعبئة الموارد المالية الكافية لدعم مشاركة الأطراف والدول الأعضاء من غير الأطراف في الاتفاقية. واضطرت المفوضية لتأجيل اجتماع أطراف اتفاقية باماكو حتى شهر إبريل 2007. وسوف تستمر المشاورات مع مالي بشأن هذه المسألة.

(4) تغير المناخ:

443- في ضوء الأهمية الاقتصادية والاجتماعية والبيئية لآثار تقلبات وتغيرات المناخ، وفي ضوء تعرض إفريقيا لهذه الآثار وانخفاض قدرة إفريقيا على التكيف مع الظروف الطارئة، بدأت المفوضية بالاشتراك مع اللجنة الاقتصادية لإفريقيا، وبنك التنمية الإفريقي، بدعم من مؤسسات الشركاء مثل النظام العالمي لمراقبة الأحوال المناخية - إفريقيا، بذل الجهود اللازمة لإعداد الإجراءات الضرورية للتكيف مع التغيرات المناخية في إفريقيا. وفيما يبدو واضحاً أن تنفيذ خطط التكيف هذه قد لا تكون فعالة، إلا في حالة قيام البلدان الرئيسية لإنتاج الغاز GHG بخفض انبعاثات الغاز بدرجة كبيرة، فإن القارة لديها التزام، في سياق اتفاقياتها العالمية ذات الصلة التي تعتبر الدول الأعضاء طرفاً فيها، بضمان هذه الخطة. وفي حالة ما إذا نفذت الخطة تنفيذاً فعالاً، فإنها سوف تسهم في تحقيق التنمية المستدامة إقليمياً وبيئياً وعالمياً. وسوف تقدم المفوضية عرضاً بشأن "إدارة التغير المناخي من أجل تنمية إفريقيا". إلى هذه القمة مشفوعاً بالتوصيات

المناسبة، فضلاً عن المقررات المقترحة . كما سيقدّم أيضاً مشروع خطة عمل للنظر فيه.

(5) الجدار الأخضر لمبادرة الصحراء:

444- في شهر ديسمبر 2006، أطلقت المفوضية وحكومة جمهورية نيجيريا الاتحادية، على هامش مؤتمر القمة للأمن الغذائي المعقود في العاصمة النيجيرية أبوجا، للجدار الأخضر لمبادرة الصحراء وسوف يُذكر أن فخامة الرئيس النيجيري أولوسيجون أوباسانجو اقترح هذه المبادرة في القمة العادية الخامسة في عام 2005 وطلب من المفوضية تسهيل العملية. واستناداً إلى هذا الطلب. أعدت المفوضية ورقة مفاهيمية، كانت موضوع إطلاق الجدار الأخضر. وبالنسبة لعام 2007، سوف تركز المفوضية على وضع برنامج للتنفيذ، مع التركيز بصفة خاصة على أنشطة التعاون عبر الحدود، والذي سوف يقدم لتنظر فيه اللجنة الفنية ولجنة التسيير للمبادرة. وسوف تبذل المفوضية كل ما في وسعها لضمان نجاح تنمية وتنفيذ البرنامج، فضلاً عن أنها سوف توافي القمة بمعلومات عن سير التقدم بصفة دورية.

(ب) الدعامة الثانية: تحسين البنية التحتية والقدرات ذات

الصلة بالتجارة من أجل الوصول إلى الأسواق:

(1) إنشاء سوق مشتركة للمنتجات الغذائية:

445- تعتبر إفريقيا المنطقة الوحيدة في العالم النامي التي تشهد انخفاضاً في معدل الإنتاج الغذائي للفرد خلال الأعوام الأربعين الماضية، مما يعرض قطاعات عريضة من السكان لمخاطر اختلال الأمن الغذائي والتغذية. وما زالت الزراعة، بما في ذلك مصائد الأسماك، والإحراج تهيمن على اقتصادات ومجتمعات معظم البلدان الإفريقية، فضلاً عن أنها تشكل قاطرة النمو الاقتصادي في القارة. ولا يزال القطاع مستمر في إنتاج الحجم الأكبر من الأغذية المستهلكة في إفريقيا، إذ يمثل حوالي 60 في المائة من إجمالي العمالة وحوالي 20 في المائة من إجمالي الصادرات التجارية والنتاج المحلي الإجمالي. ويعتبر هذا القطاع المصدر الرئيسي للمواد الخام اللازمة للصناعة، وأن أكثر من ثلثي القيمة المضافة الصناعية في معظم البلدان الإفريقية يقوم على المواد الخام الزراعية.

446- بالرغم من أهمية الزراعة في اقتصادات البلدان الإفريقية، إلا أن التجارة في المنتجات الزراعية بين هذه البلدان مازالت بمعدل منخفض نسبياً. وبالنسبة لواردات المنتجات الزراعية إلى القارة فكانت آخذة في الزيادة على نحو أسرع من الصادرات منذ الستينات، وكانت إفريقيا ككل منطقة مستوردة صافية للمنتجات الزراعية منذ عام 1980 وتتسم أنماط الصادرات الزراعية في إفريقيا بعد صغير من السلع التقليدية وبعتمادها على الوصول التفضيلي لعدد قليل من أسواق البلدان المتقدمة. وهذا سمة مميزة لتكوين رأس المال غير الكافي، وتصفية رأس المال بصورة كبيرة، وهذا من شأنه زيادة التكاليف والإنتاجية المنخفضة

في القطاع الزراعي. وقد تضرر المزارعون الصغار، ومعظمهم من النساء من ذلك، بصفة خاصة. وعلاوة على ذلك، فقد اضطر الأداء الهابط للقطاع الزراعي كثيراً من المزارعين والوكلاء الاقتصاديين الآخرين إلى الانخراط في ممارسات من شأنها العمل على تآكل موارد الأرض، ونضوب الغابات والأعشاب الطبيعية الأخرى، فضلاً عن إلحاق الضرر بالموارد البحرية والمائية الأخرى. ومع ذلك، سوف تظل الزراعة، في المستقبل القريب، أهم قطاع للتصدي لخل الأمن الغذائي والفقير في إفريقيا.

447- هذه المشاكل وكيفية التغلب عليها كانت على رأس المناقشة التي دارت حول الأداء الاقتصادي الضعيف لإفريقيا - ومن ثم فإنه تقرر في مؤتمر رؤساء الدول لمنظمة الوحدة الإفريقية السابقة الذي عقد في لوساكا في يوليو 2001، أن ثمة عامل حفاز لحل مشكلة خلل الأمن الغذائي في إفريقيا يتمثل في إنشاء سوق مشتركة للمنتجات الزراعية تحت إشراف الاتحاد الإفريقي. وبناءً عليه، بدأت منظمة الفاو بالاشتراك مع مفوضية الاتحاد الإفريقي، العملية التي سوف تتوج بإنشاء السوق المشتركة الإفريقية للمنتجات الأساسية.

448- وفي الوقت الحاضر، تم الاستعانة باستشاريين، وبعد التنظيم الناجح لبدء ورشة العمل، سوف يبدأ التقييم الإقليمي فوراً في أعقاب استنجاز استشاريين إقليميين.

(ج) الدعامة الثالثة: زيادة الإمدادات الغذائية والحد من الجوع:

(1) أنظمة الإنذار المبكر للأمن الغذائي:

449- سوف يذكر المجلس أن تعزيز وتنسيق نظم الإنذار المبكر للأمن الغذائي قد تم تحديدها من قبل الدول الأعضاء كموضوع أولوية؛ ومن ثم تمت التوصية بتقييم النظم القائمة والهدف من التقييمات هذه هو الحصول على فهم واضح لكفاية وفعالية نظم الإنذار المبكر الحالية كوسيلة لتمكين تنمية آليات مناسبة للتعامل مع الكوارث الطبيعية التي تؤثر على أمن الغذاء والتغذية في إفريقيا. وقد بدأت بعثات التقييم في مايو 2005 وتم استكمالها في ديسمبر 2005. وتم إيفادها إلى ثلاث مناطق إفريقية التي تتعرض حالياً لحالات من خلل الأمن الغذائي وهي على وجه التحديد، غرب إفريقيا، ومنطقة الجنوب الإفريقي والقرن الإفريقي الأكبر. وبالإضافة إلى ذلك، تم استشارة المنظمات الإقليمية الأساسية في أنظمة الإنذار المبكر مثل اللجنة الدولية لمكافحة الجفاف في منطقة الساحل ومجموعة تنمية الجنوب الإفريقي والإيجاد، أثناء العمل الميداني. وبدأت التقييمات في كل منطقة بورشة عمل تخطيطية أعقبها زيارات ميدانية قطرية وإقليمية. بعد ذلك، نوقشت النتائج الأولية مع الشركاء الأساسيين في ورش العمل الإقليمية (واجادوجو، جابوروني ونيروبي)، وتم إعداد التقارير حول كل بلد وكل منطقة تم تقييمها أيضاً.

450- استعرضت بعثات التقييم مظاهر قوة وضعف نظم الإنذار المبكر القائمة فيما يتعلق بالأمن الغذائي، وقيمت إلى مدى هذه الأنظمة مناسبة، ولها مصداقية وفعالة من ناحية التكاليف ومستدامة على الأصعدة الإقليمية والوطنية. واختتمت التقييمات بتقديم توصيات حول كيفية تعزيز قدرات الإنذار المبكر على نحو أفضل من أجل أمن غذائي أعظم في القارة الإفريقية. وقدم التقرير المركب النهائي لاجتماع خبراء الدول الأعضاء وبالتالي إلى الوزراء خلال الاجتماع الوزاري بليببرفيل، الجابون الذي عقد في نوفمبر عام 2006، ونتيجة للمناقشات التي جرت، تم تقديم توصيتين رئيسيتين خلال اجتماع الخبراء.

(1) يتعين أن تصبح نظم الإنذار المبكر أيضاً جزءاً من نظام معلومات وتحليل موسع للأمن الغذائي، القادر على إصدار معلومات قابلة للحياة، ومناسبة ولها مصداقية.

(2) أن تركز البلدان، والمنظمات الإقليمية والشركاء الإنمائيون والاتحاد الإفريقي جهودها الجماعية على إنشاء وتعزيز آليات مؤسسية قادرة على توجيه التنمية لنظم الإنذار المبكر وتمكينها من التطور بطريقة ديناميكية ومستدامة، وأن تكون متجاوبة مع مستخدميها الرئيسيين.

451- مع الأخذ في الاعتبار هذه التوصيات، فإن الخطوة المقبلة سوف تتمثل في بناء نظم إنذار مبكر قوية قادرة على إصدار معلومات قابلة للحياة، ومناسبة ولها مصداقية على الصعيدين الإقليمي والوطني. كما سيتم أيضاً تطوير الآليات المؤسسية بغية توجيه تنمية أنظمة إنذار مبكر فعالة وعملية في إفريقيا.

(2) موقف إفريقي من الكائنات المعدلة وراثياً:

452- إن استحداث الهندسة الوراثية في الزراعة قد غير بصورة واضحة مضمون وطبيعة النقاش حول كيفية الاستجابة للأمن الغذائي وكيفية تحقيق نمو زراعي وأمن غذائي طويل الأجل. ومع ذلك، هناك موقفان متطرفان يبدو أنهما يستقطبان النقاش حول الكائنات المعدلة وراثياً، وهما بالتحديد الموقف الموالي للهندسة الوراثية، والموقف المضاد للهندسة الوراثية. أما المجموعات الموالية للهندسة الوراثية فتميل إلى تصنيف المزايا الكامنة للتكنولوجيا. وغالباً ما تستبعد أي مشاعر قلق حول المخاطر المحتملة نظراً لأنها تميل إلى تصوير التكنولوجيا الحيوية على أنها الدواء الشافي لمكافحة خلل الأمن الغذائي في إفريقيا. وفي الجانب الآخر هناك الناشطون المناهضون للتكنولوجيا الحيوية الذين لا يروا أي مزايا واضحة ولا يربطون التكنولوجيا بأي شيء سوى بالأخطار والمخاطر ومن ثم فهم يقترحون وضع حد للتسويق التجاري للتكنولوجيا وتطبيقها.

453- إن افتقار إفريقيا إلى توافق عام واضح ونهج استراتيجي للتصدي لهذه القضايا الخاصة بالتكنولوجيا الحيوية قد سمح لأصحاب المصالح المختلفة من استغلال عدم اليقين في صنع السياسات، بغض النظر عما قد يكون الموقف الموضوعي في إفريقيا، ومن ثم ، هناك حاجة إلى أن تتخذ إفريقيا موقفاً إزاء الكائنات المعدلة

وراثياً الكفيل بمساعدة صانعي السياسات وقطاعات المجتمع في تقييم أفضل للقضايا المتعلقة بالكائنات المعدلة وراثياً من خلال تنمية ونشر معلومات موثوق بها وإتاحة التوجيه أمام هذه الجماعات.

454- يمكن استخدام التكنولوجيا الحيوية الزراعية في مساعدة المزارعين في إفريقيا في إنتاج المزيد من خلال تنمية سلسلة متنوعة من المحاصيل الجديدة التي تتحمل الجفاف وتقاوم الحشرات والأعشاب الضارة. وبطبيعة الحال، يعتبر الاختبار الدقيق ضرورياً لضمان سلامة سلسلة المحاصيل الجديدة المتنوعة من خلال التكنولوجيا الحيوية، وبالإضافة إلى ذلك، يتعين معالجة مسائل السلامة من الآن فصاعداً إذا كان لا بد من الاستفادة من مزايا الكائنات المعدلة وراثياً في إفريقيا.

455- لقد أدركت الحكومات الإفريقية أهمية التعاون الإقليمي في تناول الاحتمالات والقضايا المرتبطة بالتكنولوجيا الحيوية والتعديل الوراثي. وفي هذا السياق، عكفت المفوضية في العملية القارية على خلق موقف إفريقي بشأن الكائنات المعدلة وراثياً الكفيل بمساعدة الدول الأعضاء على معالجة القضايا المتعلقة بالتكنولوجيا الحيوية الحديثة والسلامة الحيوية بالمصادقة على المقرر EX.CL/DEC.26(III) الذي يدعو إلى اتخاذ موقف إفريقي مشترك إزاء التكنولوجيا الحيوية. وفي إطار تناولها لهذه القضية، نظمت المفوضية ورشة عمل بمقر الاتحاد الإفريقي في أديس أبابا في الفترة من 17-19 2006 لمعالجة قضايا الكائنات المعدلة وراثياً في المجال الزراعي ومحاولة وضع خطوط توجيهية بشأن المسائل المثيرة للجدل، والمخاطر، والتحديات والغموض الذي يحيط بنمو وتطور التكنولوجيا الحيوية في إفريقيا وفي أعقاب ذلك، قدم التقرير للخبراء والوزراء خلال الاجتماع الوزاري الذي عقد في العاصمة الجابونية ليرفيل في شهر نوفمبر 2006.

456- تنطوي الملاحظات الأساسية التي خرجت عن اجتماع الخبراء على أن الهندسة الوراثية هي الأداة التي يمكن استخدامها في حسم بعض معوقات الزراعة الإفريقية، وينبغي دراستها جيناً إلى جنب مع الممارسات الزراعية الأخرى (الأسمدة، البذور، التربة والحفاظ على المياه، والتخزين، والتجهيز والتسويق التجاري فيما بعد الحصاد). ويمكن استخدام التكنولوجيا الحيوية أيضاً في وصف التنوع الحيوي الوراثي من أجل حماية وحفاظ واستخدام أفضل (بصمات الأصابع DNA). بيد أنه من الضروري الاعتراف بالتكلفة العالية لبحوث وتنمية التكنولوجيا الحيوية، ومن ثم يصبح ضرورياً تشجيع التعاون والشراكة الدوليين، فضلاً عن الروابط المؤسسية والمبادرات الإقليمية (مراكز التميز التابعة لنيباد) والنهج الابتكارية للحصول على التكنولوجيا المرخصة لصالح صغار الملاك من المزارعين.

457- ثمة ملاحظة واحدة خاصة هي أنه لكي نسخر التكنولوجيا الخاصة بالتعديل الوراثي، فإنه يتعين على إفريقيا أن تضع تسهيلات لأغراض تنظيمية، وتعزيز

القدرة العلمية للمؤسسات العاملة في مجال بحوث وتنمية التكنولوجيا الحيوية وتلك المؤسسات التي تجري دراسات تقييم للمخاطر المحتملة، وإنشاء مرافق لاختبار الكائنات المعدلة وراثياً، وتوحيد اللوائح من أجل اختبار المحاصيل المعدلة وراثياً لتقييم ميزتها. وفي هذا الصدد، سوف تستمر المفوضية في تسهيل إنشاء آلية قارية لتأكيد أن مزايا الكائنات المعدلة وراثياً تزداد بينما تقل المخاطر المحتملة إلى أدنى حد. ومن بين الإجراءات المخططة، إنشاء فريق عمل يطلع بتحريك الأجندة الإفريقية نحو التكنولوجيا الحديثة وإنشاء قاعدة بيانات بشأن الكائنات المعدلة وراثياً وذلك لمشاركة المعلومات (النظم، والسياسات، الخ..)

(3) البرنامج الإفريقي للبذور والتكنولوجيا الحيوية:

458- سوف يذكر المجلس أن الدورة العادية للمؤتمر المعقودة في سرت، ليبيا، في عام 2005 قد ناقشت أهمية البذور المحسنة لزيادة الإنتاجية الزراعية والأمن الغذائي في القارة. وطلب المؤتمر من المفوضية، أن تقوم بالتعاون مع منظمة الأغذية والزراعة الدولية (الفاو) بوضع برنامج شامل لقطاع البذور.

459- وفي أعقاب ذلك، رحبت الدول الأعضاء التي شاركت في الاجتماع الإقليمي الرابع والعشرين للفاو في يناير 2006 بالبرنامج الإفريقي للبذور والتكنولوجيا الحيوية، كما رحبوا بالنهج المتكامل المتصور.

460- وفي سياق العمل على زيادة تطوير البرنامج المقترح كما طلب، عقدت المفوضية وبالتعاون مع الفاو، ورشة عمل لمشاورات الخبراء في أديس أبابا، إثيوبيا، في الفترة من 13 - 14 نوفمبر 2006، حضرها مختلف أصحاب المصلحة الذين يمثلون المجموعات الاقتصادية الإقليمية، والمنظمات الدولية ومنظمات البحث وشبكات البذور، ومنظمات المزارعين والمجتمع المدني، بما في ذلك المنظمات غير الحكومية والمنظمات المجتمعية ومنظمات البحث الإقليمية الفرعية ومنظمات البذور العامة والخاصة.

461- قدم تقرير ورشة العمل إلى الاجتماع الوزاري في ليرفيل، بالجابون في نوفمبر 2006، ولقي التقرير ترحيباً وحدد الخبراء عدداً من الإجراءات الواجب اتخاذها للتحرك قدماً. وأوصى الخبراء، من بين جملة أمور أخرى، بأن تبادر المفوضية بالمصادقة على البرنامج الإفريقي للبذور والتكنولوجيا الحيوية باعتباره إطاراً استراتيجياً لزيادة تنمية قطاع البذور في إفريقيا. وأوصوا كذلك بأن تقوم المفوضية بإنشاء ترتيبات مؤسسية ضرورية لتنسيق التنفيذ الفعال للبرنامج الإفريقي للبذور والتكنولوجيا الحيوية، على الأصعدة القارية، والإقليمية والوطنية، فضلاً عن قيام الدول الأعضاء بتخصيص الأموال اللازمة والموارد الأخرى لدعم تنفيذ البرنامج الإفريقي للبذور والتكنولوجيا الحيوية.

(د) الدعامة الرابعة: البحوث الزراعية ونشر واعتماد التكنولوجيا:

(هـ) تنفيذ وثيقة البرنامج الإفريقي الشامل للتنمية الزراعية:

(1) استعراض الاتفاقيات الإفريقية لمصايد الأسماك:

462- سوف يذكر المجلس أن المؤتمر، أثناء انعقاد الدورة العادية في سرت، ليبيا في فبراير 2004، قد فوض المفوضية بتعزيز موارد مصايد الأسماك، وتطوير أساليب ومعدات صيد السمك، وتحسين المرافق اللازمة لحفظ وتخزين وتوزيع وتجهيز موارد مصايد الأسماك في إفريقيا، وفي هذا السياق، تم حث المفوضية على العمل مع المنظمات الإقليمية الإفريقية لمصايد الأسماك، والمجموعات الاقتصادية الإقليمية والدول الأعضاء من أجل مواءمة السياسات خاصة فيما يتعلق بالتفاوض على اتفاقيات الصيد.

463- في الحقيقة أن إفريقيا تنتج في الوقت الحالي 731 مليون طن من الأسماك كل عام. من هذا الإنتاج الإجمالي، 481 مليون طن من المصايد البحرية و25 مليون طن من المصايد في داخل البلاد. وفيما زادت مصايد الأسماك زيادة مطردة خلال الثمانينات والتسعينات، إلا أنها بعد ذلك أصيبت بحالة من الركود، إذ وصل إنتاجها إلى حوالي 684 مليون طن في عام 2002. وهذه الاتجاهات مقرونة بنمو السكان تعسر انخفاض استهلاك الفرد للأسماك بل ربما تدنى هذا الاستهلاك. وهذا أكثر غرابة في البلدان الإفريقية الواقعة جنوب الصحراء حيث انخفض استهلاك الفرد خلال الأعوام العشرين الماضية.

464- على الرغم من الانخفاض الذي حل بصيد الأسماك، إلا أن التجارة في منتجات الأسماك قد زادت زيادة ملحوظة خلال العقد الماضي، ويرجع الفضل في ذلك، من بين العوامل الأخرى، زيادة الوصول إلى أسواق أكثر تنظيماً مثل الأسواق الأوروبية والآسيوية نتيجة التحسن في طرق التجهيز والحفظ التي تقي بمعايير الصحة الدولية. وهذا يمكن قطاع مصايد الأسماك من أن يلعب دوراً هاماً كمصدر لتوفير النقد الأجنبي. وفي الواقع، أنه بالأخذ في الاعتبار إجمالي القيمة المضافة المولدة (بما في ذلك، القطاع الثانوي، والدخول والعائدات المختلفة كذلك التي تم الحصول عليها من إبرام اتفاقيات مع أساطيل الصيد الأجنبية، مصاريف التراخيص، والضرائب والرسوم)، نجد أن مساهمة قطاع مصايد الأسماك في الاقتصاد الإقليمي عالية بصورة بارزة.

465- على الرغم من زيادة تجارة مصايد الأسماك التي تمكن البلدان الإفريقية من تدبير المزيد من النقد الأجنبي، إلا أن هناك تحدياً يواجه البلدان الإفريقية، خاصة فيما يتعلق باتفاقيات الصيد التي تعتبر في أغلب الأحيان غير عادلة للدول الإفريقية الساحلية، إذ أن معظم المزايا والفوائد تعود للشركات الأجنبية المعنية. كما يقال أيضاً أن مثل هذه الاتفاقيات تسهم في زيادة استغلال مصايد الأسماك فضلاً عن استخدام ممارسات غير مستدامة وتحقيقاً لهذا الهدف، تقوم المفوضية، بالاشتراك مع الفاو والشركاء الإنمائيين الآخرين بإجراء استعراض لاتفاقيات مصايد الأسماك الإفريقية التي سوف يساعد الدول الأعضاء في التفاوض على اتفاقيات تعكس حقوق ومصالح الدول الإفريقية الساحلية، من خلال التفاوض على الأمور

المادية/ والخطوط التوجيهية، فضلاً عن بناء القدرات في الدول الأعضاء بهدف تحسين مهاراتها التفاوضية.

466- اليوم، استكمل الاستشاري المشارك في هذا العمل الميداني وهو في سبيله الآن لصياغة التقرير الذي سوف يولد الاستراتيجية وخطة العمل لتنمية إطار إفريقي حول اتفاقيات مصايد الأسماك، على أن تقدم لأصحاب المصلحة ذوي الصلة في فبراير 2007.

(و) القضايا المستعرضة:

(1) إطار ومبادئ توجيهية لسياسة الأرض في إفريقيا:

467- خلال الفترة قيد العرض ، استمرت الجهود المبذولة من قبل الاتحاد الذي تقوده إفريقيا ويضم ثلاثة مؤسسات إقليمية إفريقية وهي بالتحديد اللجنة الاقتصادية لإفريقيا وبنك التنمية الإفريقي بقيادة المفوضية من أجل تعزيز شراكتها بوضع إطار لسياسات الأراضي على مستوى إفريقيا وخطوط توجيهية فضلاً عن الوسائل اللازمة لتنفيذها على الأصعدة القطرية، والإقليمية والقارية التي تستهدف تأمين الحقوق الخاصة بالأراضي وزيادة الإنتاجية، وتحسين سبل المعيشة وتعزيز إدارة الموارد الطبيعية والإسهام في تحقيق نمو اقتصادي كبير في القارة. وفي أعقاب ورشة العمل الاستشارية، التي نظمت في مارس 2006، ركز الاتحاد جهوده على بناء وتدعيم الشراكة والجهود التعاونية مع المؤسسات التي تقود السياسة الإقليمية للأراضي ومبادرات إصلاح الأراضي وتعبئة الموارد اللازمة للمبادرة.

468- وبالإضافة إلى ذلك، تم تكريس العمل الرئيسي لإجراء تقييمات إقليمية بالتعاون مع المجموعات الاقتصادية الإقليمية التي ستوثق بدورها المواصفات والوقائع الإقليمية على الأرض. وسوف تشكل نتائج هذه التقييمات أساس المناقشات خلال المشاورات الإقليمية المقبلة في سائر المناطق الخمس في القارة. وسوف تشكل النتيجة الأساسية للمشاورات الإقليمية مشروع إطار قاري ثري وكذلك خطوط توجيهية لسياسة الأراضي وإطار إصلاح الأراضي، الذي سيعرض خلال الاجتماع الوزاري قبل عرضه على أجهزة سياسات الاتحاد الإفريقي.

لام-4 البرامج المتخصصة:

(أ) الحملة الإفريقية للقضاء على ذبابة تسي تسي وداء المثقبيات:

469- منذ التقرير الأخير المقدم للجنة في يوليو 2006، اضطلعت المفوضية بعدد من الأنشطة في إطار تفويضها ببدء، وتنسيق وتوجيه وتعزيز الأنشطة ذات الصلة بتنفيذ أهداف مبادرة الحملة الإفريقية للقضاء على ذبابة تسي تسي وداء المثقبيات.

470- وفي المشاورات التي جرت مع بنك التنمية الإفريقي، سوف يعقد الآن مؤتمر المانحين الاستثنائي بشأن الحملة الإفريقية للقضاء على ذبابة تسي تسي وداء

المتقيبات، الذي كان مقرراً أصلاً عقده في تونس في أكتوبر 2006، في أديس أبابا يوم 2 فبراير 2007. وقد تم إرسال الدعوات لجميع الدول المتضررة والشركاء الإنمائيين المحددين. وسوف يقدم تقرير تام حول نتائج المؤتمر في التقرير الذي سيقدم للقمة في يوليو 2007.

471- إنني لسعيد أن أعلن أن بعد عمليات الرش الجوي، التي بدأت في مايو 2006 وأكملت في سبتمبر 2006، والتي تغطي مساحة أكثر من 10000 كيلومتراً مربعاً في منطقة كواندو/زامبيزي في أربعة بلدان (أنجولا، وبوتسوانا، وناميبيا وزامبيا) كجزء من مشروع القضاء على ذبابة تسي تسي الذي تم تنسيقه تحت إشراف الاتحاد الإفريقي أصبحت بوتسوانا وناميبيا الآن خالية من ذبابة تسي تسي وداء المتقيبات. وانتقلت جبهة العمليات شمالاً في شعبتين إلى أنجولا وزامبيا، حيث من المقرر أن تبدأ أنشطة الرش القادمة في مارس 2007.

472- تحت تنظيم وتنسيق المفوضية، أكملت عدة مجموعات من البلدان التي تشترك في حزام ذبابة تسي تسي مشترك (بوروندي ، ورواندا، وتنزانيا، نيجيريا، النيجر، بوركينا فاسو، بنين وتوجو، الكاميرون، وتشاد، وجمهورية إفريقيا الوسطى ونيجيريا، إثيوبيا، والسودان، جنوب إفريقيا وموزمبيق، أنجولا وزامبيا، وجمهورية الكونغو الديمقراطية والكونغو) المقترحات الخاصة بالمشروع المشترك للقضاء على ذبابة تسي تسي وداء المتقيبات، التي ستقدم للنظر فيها خلال مؤتمر المانحين في فبراير 2007.

473- والمفوضية الآن في سبيلها استحداث ميدالية تعرف باسم "ميدالية الذبابة الأخيرة"، تقدم خلال مؤتمر قمة رؤساء الدول والحكومات لإحدى الدول التي أكملت بنجاح مهمة اقتلاع التهديد الذي تشكله ذبابة تسي تسي وداء المتقيبات من أراضيها. وهذه الميداليات التي تحتوي كل منها على عدسة تصور اسم وألوان العلم الوطني للبلد المعني وكذلك ذبابة مغلقة لذبابة تسي تسي، قد تم تصنيعها. وهناك اقتراح الآن بمنح كل من رئيس بوتسوانا وناميبيا، هذه الميدالية خلال مؤتمر القمة في يناير 2007، اعترافاً وتقديراً لنجاحهما الأخير في القضاء على وباء ذبابة تسي تسي وداء المتقيبات واقتلاعهما من أراضيها.

474- إلى جانب اعتماد EX.CL/DEC.251(VIII) من قبل القمة في الخرطوم والذي تم حث المفوضية فيه على "إجراء التغييرات اللازمة في هيكل مكتب تنسيق الحملة الإفريقية للقضاء على ذبابة تسي تسي وداء المتقيبات استجابة لأنشطته الممتدة ومجال التغطية"، تقدم المفوضية وثيقة عنوانها: "تنظيم وإدارة مكتب تنسيق الحملة الإفريقية للقضاء على ذبابة تسي تسي وداء المتقيبات داخل مفوضية الاتحاد الإفريقي"، ساعية لاعتمادها تمهيداً لتنفيذ الهيكل المقترح.

475- في أعقاب تلقي الدعم المالي من بنك التنمية الإفريقي، بدأت الأنشطة التي تستهدف في اقتلاع داء المتقيبات في مناطق محددة في 6 بلدان (بوركينا فاسو، إثيوبيا، غانا، كينيا، مالي وأوغندا) في إطار المرحلة الأولى لبرنامج الحملة

الإفريقية للقضاء على ذبابة تسي تسي وداء المثقبيات المدعم من جانب بنك التنمية الإفريقي والذي تقوم المفوضية بتنسيقه وتواصل المفوضية ترديد المطالبة باتخاذ الإجراءات اللازمة للتأكد من استمرارية ودعم الأنشطة اللازمة للقضاء على ذبابة تسي تسي وداء المثقبيات. وجاري بذل الجهود لتنشيط الاتصال مع الدول الأعضاء المتضررة وجميع الشركاء الذين لهم صلة بتنفيذ مبادرة الحملة الأفريقية للقضاء على ذبابة تسي تسي وداء المثقبيات وبدأت المفوضية الاضطلاع بالأنشطة المختلفة التي تستهدف زيادة الوعي حول قضية وأغراض مبادرة الحملة الإفريقية للقضاء على ذبابة تسي تسي وداء المثقبيات. وفي هذا الصدد، ساهمت منظمة الصحة العالمية بإجمالي مبلغ قدره 90000 دولار أمريكي لدعم عمل المفوضية في تنمية ونشر الإعلان والمواد الإعلامية العامة. وشاركت المفوضية أيضاً في الجهود التي تستهدف إجراء التدريبات اللازمة لبناء القدرة الفنية اللازمة والكفاءات المطلوبة لتنفيذ أهداف مبادرة الحملة الإفريقية للقضاء على ذبابة تسي تسي وداء المثقبيات.

(ب) أنفلونزا الطيور والتدخلات في إفريقيا:

476- يعتبر المكتب الدولي للموارد الحيوانية بمثابة الذراع الفني للمفوضية، المسئول عن تنسيق الجهود الرامية إلى تحسين الموارد الحيوانية في الدول الأعضاء بغية المساعدة في الإسهام بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية في القارة، وخاصة في المناطق الريفية.

477- في إطار تحقيق هذه المهمة، وضع المكتب برامج لمكافحة الأمراض الحيوانية عبر الحدود في القارة. ومن بين هذه الأمراض، طاعون الماشية، والمرض الذي يصيب الحيوانات الصغيرة المجتررة ومؤخراً مرض أنفلونزا الطيور الخطير الخ... وجاري اتخاذ كثير من المبادرات لمواءمة التشريعات الصحية في البلدان الأعضاء، ولتنظيم بصورة أفضل البلدان المصدرة في القارة أيضاً بغية إشباع الطلب المتزايد على المنتجات الحيوانية في داخل الدول الأعضاء، ومن ثم يقل اعتماد تلك الدول على الأسواق الخارجية.

478- يعتبر المكتب الإفريقي الدولي للموارد الحيوانية في مقدمة الأجهزة التي تستهدف تحقيق التكامل الاقتصادي في القارة من خلال أنشطته الموجهة نحو تحقيق زيادة في الثروة الحيوانية وتجارة المنتجات الحيوانية بين البلدان، وبين إفريقيا وباقي العالم. وقد بدأ المكتب الإفريقي الدولي للموارد الحيوانية في إنجاز البنية التحتية للحجر الصحي لصادرات الإنتاج الحيواني في القرن الإفريقي بدعم مالي من الولايات المتحدة، وأخيراً أصبح على وشك الاكتمال من قبل حكومة جيبوتي بمشاركة مستوردين سعوديين. وعلاوة على الأنشطة الروتينية التي تنفذ من حين لآخر (جمع ونشر المعلومات، متابعة وتقييم البرامج الإقليمية والأنشطة التنسيقية، الخ...) تم تسجيل مستجدات في كثير من المناطق خلال النصف الثاني من العام.

(1) تنظيم المؤتمر الدولي حول أنفلونزا الطيور:

479- سوف يذكر المجلس، أنه في أعقاب الإعلان الذي تم خلال قمة بانجول، أن المؤتمر الدولي الرابع لأنفلونزا الطيور عقد خلال الفترة من 6 - 8 ديسمبر، في باماكو برئاسة مشتركة من الاتحاد الإفريقي والاتحاد الأوروبي وحكومة جمهورية مالي. درجت العديد من الأحداث الهامة بالمؤتمر المذكور.

480- تم إعداد تقرير مفصل حول موقف أنفلونزا الطيور في القارة، واستعداد البلدان والمتطلبات المالية الخارجية للبرامج الوطنية، من جانب فريق مشترك متعدد النظم والمؤسسات مكون خبراء من المفوضية، والبنك الدولي، والفاو والمنظمة الدولية لتربية الماشية، ومنظمة الصحة العالمية واليونيسيف. وتمت مناقشة هذا التقرير مع ممثلين من البلدان الأعضاء الـ 53 والمجموعات الاقتصادية الإقليمية، في ورشتين عمل نظمتا في نيروبي وواجادوجو في شهر نوفمبر 2006. وقدمت الوثيقة المستكملة إلى "المائدة المستديرة للمانحين" في مؤتمر باماكو.

481- وتم تنظيم دورات تدريبية وممارسات محاكاة في داكار، ودوالا ونيروبي لمصلحة العاملين في مجال الطب البيطري والصحة العامة في الدول الأعضاء، والتي تستهدف تعزيز الإدارة المسؤولة عن مكافحة وباء أنفلونزا الطيور كمقدمة لبدء المؤتمر. وتم افتتاح موقع جديد على الشبكة الإلكترونية لتقديم معلومات أوسع لصانعي القرارات وللشعب الإفريقي أيضاً.

482- جمع مؤتمر باماكو ممثلين من 72 بلداً سوياً وكذلك حوالي 20 منظمة إقليمية ودولية. وحشد أيضاً صانعي القرارات السياسية على المستوى الوزاري، والوطني والإقليمي، فضلاً عن حشد المؤسسات المالية الإقليمية والدولية. وفي هذا الصدد، تم تقديم تعهدات مالية إضافية قيمتها 475 مليون دولار أمريكي لصالح البلدان النامية، وبصفة خاصة البلدان الإفريقية. ووفقاً لمعظم المشاركين، يعتبر مؤتمر باماكو بمثابة مرحلة هامة في التعبئة الدولية لمكافحة أنفلونزا الطيور، والأمراض الناشئة والتي تعاود الظهور في العالم.

(2) شراكة برنامج ALIVE:

483- ترتبط مؤسسات دولية مثل الفاو والمنظمة الدولية لتربية الماشية والمعهد الدولي للبحوث الخاصة بالماشية وغيرها من المؤسسات الأخرى بالمكتب الإفريقي الدولي للموارد الحيوانية منذ عام 2005. باتفاق شراكة في إطار برنامج ALIVE. وعقد اجتماع هام للجنة التنفيذية لبرنامج ALIVE في نهاية شهر أكتوبر 2006 في نيروبي لتقييم منجزات الشراكة ووضع خطة تفعيل لمراكز الصحة الحيوانية الإقليمية التي تم الاتفاق على إنشائها بين الاتحاد الإفريقي/المكتب الإفريقي الدولي للموارد الحيوانية، والفاو/المنظمة الدولية لتربية الماشية وجاري الآن نقل أجهزة حكم الشراكة. ومن المقرر أن يضطلع رئيس اللجنة التنفيذية الجديد بمهامه (مدير الاتحاد الإفريقي/المكتب الإفريقي الدولي للموارد الحيوانية) في

شهر يونيو 2007، كما سيتم إعادة نقل جزء من أنشطة الأمانة الدائمة (من مقر البنك الدولي في واشنطن إلى مكاتب الاتحاد الإفريقي/المكتب الإفريقي الدولي للموارد الحيوانية في نيروبي) قبل نقل رئاسة اللجنة. وفي هذا الصدد، لا بد من الإشارة إلى أن نقل رئاسة المؤتمر العام للشراكة إلى مفوض الاقتصاد الريفي والزراعة أصبح نافذ المفعول منذ اجتماع باريس في مايو 2005.

484- سوف يتم تفعيل مركزين إقليميين للصحة الحيوانية (باماكو/لمناطق المجموعة الاقتصادية لغرب إفريقيا و CEEAC وجابوروني لمجموعة تنمية الجنوب الإفريقي) في عام 2007 بدعم مالي من الاتحاد الأوروبي (بإجمالي قيمته 8 مليون يورو). وسوف يصبح الاتحاد الإفريقي/المكتب الإفريقي الدولي للموارد الحيوانية مسئولاً عن تنسيق أنشطة هذين المركزين. وخير دليل على ذلك تنظيم المؤتمر الدولي بشأن HPAI في القارة ونجاح جولة المانحين لتعبئة موارد مالية إضافية لصالح البلدان النامية – وهذا مثال جيد على ما يمكن أن يؤديه هذا النوع الجديد من الشراكة للقارة.

(ج) برنامج الثروة الحيوانية (المعهد الإفريقي الدولي للموارد الحيوانية):

(1) مشروعات وبرامج التنمية الإقليمية لقطاع الثروة الحيوانية:

485- انتهت الأنشطة العملية للبرنامج الإفريقي الجامع لمكافحة الأوبئة الحيوانية في أكتوبر في البلدان المشاركة الـ33. وقد تحققت نتائج هامة في اتجاه تنفيذ البرنامج الإفريقي الجامع لمكافحة الأوبئة الحيوانية. وعبأ البرنامج الإفريقي الجامع لمكافحة الأوبئة الحيوانية حوالي 77 مليون يورو خلال الأعوام السبعة الماضية لمنفعة 33 بلداً من البلدان الأعضاء الذين يشملهم البرنامج.

486- وتمكن الاتحاد الإفريقي/المكتب الإفريقي الدولي للموارد الحيوانية من التفاوض على معونة مالية كبيرة لصالح البلدان الإفريقية بغية دعم جهودها وسوف تقدم حزمة معونات تقدر بحوالي 287 مليون يورو من الاتحاد الأوروبي للدول أعضاء الاتحاد الأوروبي التي تنتمي لمجموعة دول إفريقيا والبحر الكاريبي والمحيط الهادي اعتباراً من بداية العام الجديد بغية مساعدتها على استكمال حملة القضاء على طاعون الماشية في النظام البيئي الصومالي (3ر5 مليون يورو)، لمكافحة أنفلونزا الطيور (SPINAP : 5ر21 مليون يورو) ، وتحسين مشاركة القارة في صياغة معايير صحية دولية لتجارة منظمة التجارة العالمية (PANSPSO : 7ر3 مليون يورو). ويمكن تجميع موارد جديدة في أسرع وقت ممكن نتيجة لمؤتمر باماكو الدولي حول أنفلونزا الطيور. وسوف تعزز هذه الموارد شبكات مراقبة الأوبئة لمكافحة الأمراض والأوبئة الحيوانية عبر الحدود في الدول الأعضاء.

487- جدير بالذكر أن تنمية الموارد الحيوانية تعتبر مهمة طويلة المدى؛ فهي تتطلب موارد مالية هامة، يقدم الجزء الأكبر منها من جانب مختلف الشركاء الماليين للقارة، وهم بالتحديد ، الاتحاد الأوروبي، ووكالة التنمية الدولية الأمريكية،

والتعاون الفرنسي، والوكالة الألمانية للتعاون الفني والتعاون الصيني. وقد بذلت جهود هائلة خلال الأشهر القليلة الماضية من جانب المفوضية وحكومة البلد المضيف (كينيا) لتزويد المكتب الإفريقي الدولي للموارد الحيوانية بالبنية الأساسية الكافية والعاملين المؤهلين المطلوبين. ويتعين المحافظة على هذه الجهود في عام 2007 مع تعزيز المكتب الإفريقي الدولي للموارد الحيوانية على المستوى المؤسسي حتى يسمح له بلعب دوره كاملاً كمركز للتميز في القارة في مجال تنمية الثروة الحيوانية.

(د) المركز الإفريقي للقاحات البيطرية:

488- منذ انعقاد القمة الأخيرة في بانجول في يوليو 2006، حقق المركز الإفريقي للقاحات البيطرية عدداً من الأنشطة والمنجزات ومن بينها: الاختبارات المستمرة لجودة اللقاحات البيطرية المصنعة في المعامل الإفريقية؛ وتم صياغة دستور جديد وقدم من خلال AU/DREA إلى المجلس القانوني للاتحاد الإفريقي وفي انتظار استكمالها من الأخيرة.

489- خلال الفترة قيد العرض، يسرني أن ألاحظ أن المعهد البيطري الوطني الذي يستضيف الاتحاد الإفريقي/المركز الإفريقي للقاحات البيطرية قد هيا مبنى جديداً لاستخدامه كمجمع إداري للمركز الإفريقي للقاحات البيطرية. وقد قدم عطاء لتجديده وتقسيمه. ويعمل المركز الإفريقي للقاحات البيطرية أيضاً على تعزيز علاقته العملية مع المعهد البيطري الإثيوبي. ويجري الآن مناقشات بشأن توقيع مذكرة تفاهم جديدة بين المؤسستين.

(هـ) مرتفعات فوتا جالون:

490- أبلغ المجلس، أنه خلال الفترة قيد العرض، اضطلع مكتب مرتفعات فوتا جالون في كوناكري بعدد من الأنشطة فيما يتعلق بتعزيز التعاون الإقليمي في مرتفعات فوتا جالون. وقد تم وضع وثيقة إطارية قانونية بالتراضي بين الطرفين والتي تستهدف تسهيل وتعزيز التعاون بين الدول الأعضاء في إدارة الموارد الطبيعية المشتركة وعبر الحدود في مرتفعات فوتا جالون. وتم إرسال هذه الوثيقة الإطارية للدول الأعضاء للتعليق عليها.

491- فيما يتعلق بالمشروع الإقليمي للإدارة المتكاملة للموارد الطبيعية في مرتفعات فوتا جالون، تم الحصول على خطابات التزام من مالي وغينيا تتعلق بسداد مساهمتها وذلك للتعجيل ببدء المشروع. وفي أعقاب البطاء الملاحظ في الحصول على خطابات التزام من الدول الأعضاء، تم الاتفاق على ضرورة اتخاذ إجراء رفيع المستوى للتوعية والإعلام في الدول الأعضاء. وفي هذا الصدد، وافق فخامة الرئيس أمادو توماني توري، رئيس جمهورية مالي تفويض بعثة برئاسة الموقر نانكومان كيتا وزير البيئة والتصالح في مالي والرئيس الحالي للمؤتمر الوزاري للبرنامج الإقليمي؛ وقامت البعثة بزيارة دول أعضاء من 3 إلى 10

أكتوبر 2006 للدعوة ، على مستوى رفيع ، لقضية البرنامج الإقليمي وخاصة من أجل تعبئة التمويل المشترك لتنفيذ المشروع الممول من قبل منتدى العمالة العالمي. وقد ساعد منسق مكتب الاتحاد الإفريقي للبرنامج الوزير خلال هذه البعثة.

492- في السنغال استقبل البعثة فخامة الرئيس عبد الله واد، رئيس جمهورية السنغال، في سيراليون استقبل البعثة فخامة الرئيس الدكتور/أحمد تيجان كاباه، رئيس جمهورية سيراليون؛ واستقبل البعثة في غينيا بيساو دولت رئيس الوزراء أريستيدس جوميز، نظراً لوجود الرئيس خارج البلاد. وفي الحالات الثلاث، سلم الموقر نانكومان كيتا رسالة من فخامة أمادو توماني توري تتعلق ببرنامج مرتفعات فوتا جالون. وفي البلدان الثلاثة، أكدت السلطات التي تمت زيارتها للبعثة دعمها، وأصدرت أوامرها بإعداد خطابات التزام في أقرب وقت ممكن.

(و) برنامج مشروع بحث وتطوير الحبوب الغذائية في المناطق شبه القاحلة:

493- إدراكاً منها بعدم كفاية الاستجابات والطابع الممزق لها للتصدي للاحتياجات والتحديات الإنمائية للحياة المعيشية الريفية في المناطق شبه القاحلة في إفريقيا، بذلت المفوضية، من خلال برنامجها الفني الخاص بتعزيز البحوث والتنمية الزراعية في مناطق إفريقيا شبه القاحلة، جهوداً متضافرة تستهدف مواءمة السياسات والاستراتيجيات ، والدعوة والتنسيق لنشر تكنولوجيات زراعية مجربة من أجل استخدام أوسع ونوعي، فضلاً عن تعزيز قدرات المؤسسات الهامة في الدول الأعضاء.

494- وفي هذا الصدد نسوق فيما يلي بعض الأمثلة:

(أ) جهود لبناء اتحاد للفاعلين بشأن مكافحة وإدارة الأعشاب الضارة الطفيلية (التي تقلل من قيمة إنتاج الحبوب في إفريقيا) بموجب المبادرة الإفريقية للبحث والمكافحة؛

(ب) الجهد المبذول لتعزيز شبكة أنظمة زراعية مستدامة كجزء من نضال أكبر لمكافحة التصحر – لا سيما ضرورة دفع الجهود الإقليمية بطريقة منسقة ومتزامنة؛

(ج) الجهد المبذول لتعزيز إدارة مياه الأمطار من أجل أمن غذائي محسن؛

(د) مبادرة تعزيز القدرات تستهدف تعزيز مراكز التميز الإفريقية

ذات الصلة لتنمية المناطق شبه القاحلة.

495- يضطلع حالياً مشروع بحث وتطوير الحبوب الغذائية في شبه المناطق القاحلة بعمل تحضيرى لتنظيم مؤتمر بشأن تنمية سبل العيش الريفية في المناطق القاحلة "خلال بضعة شهور". والغرض من هذا المؤتمر هو تجميع صانعي السياسات والممارسين التنمويين، والأكاديميين والباحثين، وغيرهم من الشركاء الإنمائيين

بهدف تنمية واعتماد استراتيجيات شاملة وخطة عمل سيتم تنسيقها للتوصل إلى نتائج ملحوظة.

(ز) المجلس الإفريقي للصحة النباتية:

496- خلال الفترة قيد البحث من يوليو – ديسمبر 2006، خطط واضطلع مكتب

المجلس الإفريقي الدولي للصحة النباتية بعدد من الأنشطة مثل:

- الاتصال بالنقاط المحورية للمنظمات الوطنية لوقاية النباتات؛
- زيارة لمحطة الحجر الصحي بالدولة المضيفة للمنظمات الوطنية لوقاية النباتات؛
- إعداد مشروع بشأن:

- تدريب موظفي الحجر الصحي النباتي ببلدان الجنوب الإفريقي (المنطقة 4) وبلدان شرق إفريقيا (المنطقة 3)؛
- موازنة تشريعات الصحة النباتية في بلدان شمال إفريقيا (المنطقة 5)؛ أبعاد الجنسين في الإدارة المتكاملة للأمراض المحاصيل، والأمن الغذائي في إفريقيا؛
- إنتاج وحفظ البذور المحسنة في إفريقيا؛
- تعزيز النباتات بالمبيدات في إفريقيا؛
- الحشرات الصالحة للأكل وإضفاء الطابع المحلي على النباتات المضيفة في وسط إفريقيا؛
- تدريب موظفي الصحة النباتية في إفريقيا؛
- جرد النباتات التي بها آثار مبيدات حشرية في إفريقيا وإدارة متكاملة للآفات في إفريقيا؛
- وضع الطيور الآكلة للحبوب في إفريقيا؛
- إصدار نشرة إخبارية عن الصحة النباتية وغيرها من الوثائق الأخرى؛
- إدارة المشروع المشترك بين TCP/FAO بشأن تبادل المعلومات في إطار PPI/CIPFAO .
- إدارة المشروع المشترك بين PIP/EU-IAPSC/CPAC بشأن إدارة الملفات المشتركة للمبيدات الحشرية في وسط إفريقيا.

المنجزات:

(1) الحجر الصحي النباتي والتشريعات:

- تم تنظيم ورشة تدريبية لموظفي الحجر الصحي النباتي والصحة النباتية في دار السلام – تنزانيا في الفترة من 17 – 20 ديسمبر 2006 في سياق تعزيز قدرة الموارد البشرية. وشارك في هذه الورشة (12) بلد من شرق إفريقيا.

- مكنت الزيارة التي تم القيام بها لمحطة الحجر الصحي بالبلد المضيف للمجلس الإفريقي الدولي للصحة النباتية التي تضم 28 نقطة دخول للحجر الصحي للمراقبة والاحتواء في البلاد وعدد 36 عاملاً، المكتب من تقدير عمل وتقييم المعمل والتجهيزات، وسجلت في الوقت ذاته المعوقات والتي ستكون بمثابة عينة لأحد البلدان تمهيداً لتقييم البلدان الأخرى في المنطقة الفرعية لوسط إفريقيا تقيماً أفضل.

(2) الآفات ومبيدات الآفات:

497- تم استحداث اللجنة المعنية بمبيدات الآفات في وسط إفريقيا المكلفة بمهمة مواعاة جميع مبيدات الآفات التي تدخل الآن إلى المنطقة الفرعية لـCEMAC. والتقى مدير المجلس الإفريقي الدولي للصحة النباتية بهيئة سين – صاد في طرابلس – ليبيا، في الفترة من 12- 14 سبتمبر 2006، في جلسة عمل لتحديد الطرق المختلفة لتمويل بعض برامج أنشطة المكتب. وشارك موظفون من المكتب في التدريب الخاص بالتكامل الإقليمي في داكار- السنغال خلال الفترة من 2 أكتوبر حتى 3 نوفمبر 2006، للمساهمة في تدريب مدرب موظفي الوقاية النباتية الوطنية.

(3) الطيور الآكلة للحبوب وجراد الصحراء:

498- تزامنت أشهر يوليو – ديسمبر مع الدورة الإنجابية لجراد الصحراء (أكثر السلالات تدميراً في إفريقيا). ومن الواضح، أن موقف القوارض في منطقة الساحل خلال 2004 – 2005 كان مزعجاً بصفة خاصة لإفريقيا والمجتمع الدولي. وقد تمت السيطرة على وباء الجراد بحلول نهاية عام 2005. وهذا يؤكد فعالية السيطرة العلاجية على التدابير الوقائية. ووجه المجلس الإفريقي الدولي للصحة النباتية نداءً لبلدان خط المواجهة التي تضم مناطق وبائية والمهددة للخطر لتعزيز نهج مكافحة الوقائية ضد حشرة الجراد. وحتى الآن، يعتبر هذا النهج الاستراتيجية الوحيدة المعترف بها للتصدي لغزو الجراد. وخلال هذه الفترة، كان هناك تقييم للتدخل في البلدان المعرضة، وتم اعتماد هذا التقييم من جانب المجلس الإفريقي الدولي للصحة النباتية باعتباره الخطوة الأولى لعملية البحث. وجاري استكمال قائمة البلدان الأعضاء المعرضة لغزوات الطيور آكلة الحبوب.

(4) المعلومات والتوثيق:

499- عملية متابعة تنظيم الندوات الوطنية؛ والتوعية حول أهمية المدخل الدولي للصحة النباتية من قبل المحررين المدربين في دوالا، الكاميرون وفي أكرا، غانا مستمرة. وفي الوقت الحالي، هناك أكثر من 30 بلداً قامت بصياغة مشروعها التدريبي وتلقت أموالاً من المجلس الإفريقي الدولي للصحة النباتية، و TCP والفاو لتمويل المشروع. وفيما يتعلق بإصدار نشرة إخبارية عن الصحة النباتية، وغيرها من الوثائق الأخرى، فقد تم إعداد النشرة الإخبارية رقم 49 الخاصة بالصحة النباتية، كما تم استكمالها وسوف تصدر قريباً.

ميم- الشئون الاقتصادية

500- أود أن أبلغ المجلس، أن المفوضية خلال الفترة قيد البحث، اضطلعت بعدة أنشطة في إطار تنفيذ تفويضاتها في مجال الشئون الاقتصادية. وتتعلق هذه الأنشطة بـ:

- إنشاء مؤسسات مالية بموجب المادة 19 من القانون التأسيسي للاتحاد الإفريقي؛
- المؤتمر الثاني للوزراء الإفريقيين للاقتصاد والمالية؛
- الترويكا الوزارية الإفريقية/الأوروبية؛
- ندوة حول الإحصاء في إفريقيا؛
- منتدى القطاع الخاص الإفريقي.

ميم-1 إنشاء المؤسسات المالية بموجب المادة 19 من القانون التأسيسي للاتحاد الإفريقي:

501- يسرني أن أحيط المجلس علماً أنه قد تم إحراز بعض التقدم في هذه العملية. تعيين نيجيريا كبلد مضيف مستقبلاً للبنك المركزي القاري، وليبيا كبلد مضيف مستقبلاً للبنك الاستثمار الإفريقي، كما تمت المصادقة من قبل المجموعة الاقتصادية لوسط إفريقيا، على أن تكون الكامبيون بلداً مضيفاً لصندوق النقد الإفريقي. وعلاوة على ذلك، أعدت المفوضية مشروع استراتيجية للتعجيل بإنشاء المؤسسات المالية الثلاث. وفي إطار تأكيد ملكية عريضة للاستراتيجية، أجرت المفوضية مشاورات مع مختلف أصحاب المصلحة، بما في ذلك اتحاد البنوك المركزية الإفريقية، والسوق المشتركة لدول الكوميسا، والمجموعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا والمعهد النقدي لغرب إفريقيا ولجنة الكوميسا لمحافظي البنك المركزي، جمهورية الكامبيون والبنك المركزي النيجيري، وبالإضافة إلى ذلك، استكملت المفوضية قوائم الأعضاء الخاصة بلجان التسيير الفنية المقترحة في البنك المركزي الإفريقي، وبنك الاستثمار الإفريقي وصندوق النقد الإفريقي.

502- في عام 2007، سوف تجري المزيد من المشاورات مع باقي أصحاب المصلحة بما في ذلك، البنك المركزي الليبي والمجموعات الاقتصادية الإقليمية الأخرى. ومن المقرر أن تعكف لجان التسيير الفنية على عملها في فبراير 2007. وسوف تُدعم لجان التسيير الفنية بأمانة صغيرة في المفوضية.

503- عند الاضطلاع بعمل المؤسسات المالية، سوف تكون هناك حاجة إلى موارد مالية لتنفيذ الدراسات. ولم تعتمد ميزانية الاتحاد الإفريقي لعام 2007، بنداً كافياً لذلك. والافتراض هو أن البلدان المضيفة سوف توفر الاعتماد اللازم لأعضاء لجنة التسيير الفنية كما ستمول تنفيذ الدراسات. كما تم إجراء الكثير من الاتصالات مع اتحاد البنوك المركزية الإفريقية وكذلك في ويندهوك (ناميبيا) وأديس أبابا، لمناقشة الطرق العملية التي تمكن من إقامة المؤسسات المالية الواردة بالمادة 19 من عقد المشاركة للاتحاد الإفريقي. وبنفس الطريقة، أجريت

اتصالات مماثلة مع البنك المركزي النيجيري لكي يبحثوا سويًا شروط البدء السريع لعملية إنشاء البنك المركزي الإفريقي، المتوقع أن يكون مقره في أبوجا. وتم إجراء الاتصالات هذه مع الكوميسا خلال الاجتماع الحادي عشر للجنة محافظي البنوك المركزية في أنتناريفو (مدغشقر) في أكتوبر 2006.

ميم-2 الدورة الثانية لوزراء الاقتصاد والمالية

504- نظمت المفوضية المؤتمر الإفريقي للاقتصاد والمالية في العاصمة الكاميرونية، ياوندي، اعتباراً من يوم 23 نوفمبر 2006. وسبق المؤتمر اجتماع تحضيرى للخبراء يومي 20 و21 نوفمبر 2006 بنفس المقر.

505- فيما يلي الموضوعات التي تمت مناقشتها في المؤتمر:

- استراتيجية الاتحاد الإفريقي بشأن إنشاء المؤسسات المالية؛
- ترشيد المجموعات الاقتصادية الإقليمية؛
- التمويل البديل للاتحاد الإفريقي؛
- التمويل المصغر في إفريقيا؛
- ميثاق بشأن الإحصاءات والصندوق لتنمية الإحصاءات؛
- تمويل التنمية؛
- إلغاء الديون؛
- ارتفاع أسعار النفط؛
- التجارة البنينية الإفريقية؛
- الوصول إلى أسواق الشمال؛ و
- تبادل وجهات النظر مع البنك الدولي، وصندوق النقد الدولي وبنك التنمية الإفريقي.

506- تم إبلاغ وإطلاع الوزراء على الموضوعات التالية: استراتيجية الاتحاد الإفريقي بشأن إنشاء المؤسسات المالية، وترشيد المجموعات الاقتصادية الإقليمية والتمويل البديل للاتحاد الإفريقي، ولجنة الاتحاد الإفريقي الفرعية للمديرين العموميين للجمارك والإعلان بشأن المعونة للتجارة.

507- تعزيز التمويل المصغر في إفريقيا، وقد تمت التوصية بإعداد وتنفيذ السياسات القطاعية للتمويل المصغر التي توضح التوجيهات الرئيسية للقطاع، فضلاً عن المبادئ اللازمة لتوجيه التنمية السليمة، ومساعدة هياكل التمويل المصغر لتنمية منتجات مبتكرة ومتنوعة، وبناء قدرات هامشية لهياكل التمويل المصغر بغية مساعدتها على تنمية خبرات داخلية وبناء إطار مؤسس ملائم لتعزيز عمليات التمويل المصغر والإشراف عليها، والتي توضح دور أصحاب المصلحة، في البنوك المركزية والدول بصفة خاصة.

508- لكي يكون للتمويل من أجل التنمية معنى يوصي بضرورة أن يساعد المجتمع الدولي البلدان ذات الدخل المنخفض ويقوم الشركاء بإعانة البلدان الإفريقية في تمويل وتنفيذ الإصلاحات التجارية والاقتصادية الأخرى على وجه العموم. وفيما

يتعلق بأهمية مسألة إلغاء الديون يوصي أيضاً بأن على المؤسسات الدولية دراسة شأن البلدان الخارجة من النزاعات في المبادرات المختلفة لإلغاء الديون والتفريق بين الديون الخارجية والديون المحلية. وقد أكد الوزراء على الحاجة إلى تشجيع تنمية الموارد المتجددة كالطاقة وإلى تعزيز الوقود الحيوي والحاجة إلى المزيد من التضامن بين البلدان الإفريقية بهدف إنشاء صندوق النفط الإفريقي. وفي هذا الصدد، حث الوزراء على إيجاد بيئة مواتية لتمكين القطاع الخاص من أداء دوره على نحو فعال باعتباره أداة للنمو والتنمية وعلى الحاجة إلى تنويع ودعم المنتجات والصادرات الإفريقية تكملة لبعضها البعض. وفي سعيهم للوصول إلى أسواق الشمال، أشار الوزراء إلى ضرورة المزيد من إشراك القطاع الخاص وضرورة التوافق بين المجموعات الاقتصادية الإقليمية على مسألة التنمية والحاجة الملحة إلى إعادة جولة الدوحة إلى مسارها الصحيح.

509- أتاح المؤتمر كذلك فرصة لتبادل الآراء مع صندوق النقد الدولي والبنك الدولي وبنك التنمية الإفريقي. فأوصى الوزراء بالحاجة إلى المزيد من مشاركة البلدان الإفريقية في تنفيذ اتفاقيات الشراكة الاقتصادية ومراجعة طريقة إعانة البلدان الإفريقية وتنفيذ البرامج وتعميق المبادرة للبلدان الضعيفة لتشمل تلك البلدان الخارجة من النزاعات وتخفيف الشروط المتعلقة بمختلف البرامج.

510- في النهاية، خرج المؤتمر بإعلان ذكر فيه أن على البلدان الإفريقية تنفيذ التوصيات المتعلقة بالمسائل المثارة في هذا الاجتماع. وأرفق الإعلان بالتقرير الكامل الصادر عن المؤتمر الوزاري والذي يشكل بنداً منفصلاً من بنود جدول أعمال المجلس.

ميم-3 اجتماع ترويكافريقيا – أوروبا الوزاري:

511- في إطار المتابعة للحوار الإفريقي الأوروبي، انعقد اجتماع ترويكافريقيا- أوروبا الوزاري السابع في برازافيل، الكونغو في 10 أكتوبر 2006. وقد سبق هذا الاجتماع اجتماع كبار المسؤولين في يومي 8 و9 أكتوبر 2006. واستعرض الاجتماع المسائل المتعلقة بتعزيز الحوار الإفريقي/الأوروبي والسلم والأمن والحكم الرشيد والتكامل الإقليمي والتجارة والمسائل الرئيسية الخاصة بالتنمية ثم اعتمد بياناً.

512- المسائل التي ناقشها ووافق عليها الوزراء في الاجتماع الثلاثي تتضمن ما يلي:

- تعزيز الحوار بين إفريقيا وأوروبا؛
- السلم والأمن؛
- الحكم؛
- التكامل الإقليمي والتجارة؛
- مسائل التنمية الرئيسية.

513- درس الوزراء المصفوفة المحدثة للتنفيذ المشترك والتقدم المحرز في إعداد خلاصة الاستراتيجية الإفريقية/الأوروبية. ومنحوا الخبراء من كلتا المفوضيتين

صلاحية للعمل على بلورة الخلاصة وإجراء المشاورات مع أصحاب المصالح ورفع تقرير إلى اجتماع الترويكا الوزاري الذي سينعقد في مايو 2007 وستكون نتيجة هذا الاجتماع بياناً مشتركاً يلخص القرارات التي تم التوصل إليها بشأن كافة المسائل التي تمت دراستها بحيث يمثل ذلك بنداً منفصلاً من جدول أعمال المجلس.

514- وفي تطور ذي صلة، وكجزء من الحوار الإفريقي/الأوروبي، شاركت مفوضية الاتحاد الإفريقي في منتدى الأعمال الأول للاتحادي الأوروبي- الإفريقي المنعقد في بروكسل في يومي 16-17 نوفمبر 2006. وتم تصور المنتدى على أنه يشكل جزءاً من الاستراتيجية الجديدة للاتحاد الأوروبي لصالح إفريقيا التي اعتمدها رؤساء دول الاتحاد الأوروبي في ديسمبر 2005. وكان أحد جوانب هذه الاستراتيجية هو التأكيد على الحاجة إلى تنمية القطاع الخاص وتقوية النمو والاستثمار في إفريقيا. وكانت أهداف المنتدى ثلاثية وهي: تحقيق التحسينات في المناخ التجاري والاستثماري وإتاحة الفرصة للقطاع الخاص لإسماع صوته واجتذاب القطاع الخاص الأوروبي نحو إفريقيا نتيجة للصورة الإيجابية التي يلقاها.

515- أما الموضوعات الثلاثة الرئيسية التي نوقشت في المنتدى فهي: الفرص والتحديات المتمثلة في التكامل الإقليمي مع التركيز بشكل خاص على اتفاقيات الشراكة الاقتصادية والحكم الرشيد والأخلاق الخاصة بإدارة الشركات والربط الشبكي وتغطية الشراكة بين الاتحاد الأوروبي وإفريقيا بصفة خاصة لتطوير البنية التحتية والاتصالات.

516- في النهاية، أصدر مجتمع الأعمال إعلاناً أوصى فيه بضرورة تعزيز العلاقات الاقتصادية بين الاتحاد الأوروبي وإفريقيا بغية تقوية المزيد من الزخم السياسي والالتزام بإيجاد مناخ استثماري وتجاري أفضل في إفريقيا. وعلاوة على ذلك، تمت التوصية بضرورة أن يتعاون الاتحاد الأوروبي وإفريقيا تعاوناً متعدد الأطراف في مجال السلم والتنمية، وعلى الاتحاد الأوروبي والاتحاد الإفريقي أن يجريا بانتظام حواراً سياسياً رفيع المستوى بغية معالجة التحديات التجارية والإنمائية وأن يصبح منتدى الأعمال حدثاً سنوياً بغية تعزيز التجارة المفيدة على نحو متبادل والاستثمار بين الإقليمين وقد تقرر عقد المنتدى المقبل في القارة الإفريقية.

4-ميم- الحلقة الدراسية حول مواعمة الإحصاءات في إفريقيا:

517- انعقدت الحلقة الدراسية حول مواعمة الإحصاءات في إفريقيا في يومي 29 و30 سبتمبر 2006 في باماكو جمهورية مالي. وحضرها ممثلون عن المكاتب الإحصائية الوطنية ومسؤولو الدول الأعضاء والمجموعات الاقتصادية الإقليمية والمؤسسات الدولية والشركاء في التنمية لمناقشة المسائل المتعلقة بالتنمية

ومواءمة الإحصاءات وإنشاء آلية لجمع البيانات الإحصائية بغية ضمان القابلية للمقارنة بين الدول الأعضاء.

518- تركّزت المناقشات والآراء أساساً على خبرات المؤسسات فيما يتعلق بمواءمة البيانات الإحصائية في القارة والإطار المشترك لجمع البيانات الإحصائية والمقترح من قبل مفوضية الاتحاد الإفريقي وتمويل تنمية البرنامج وبناء القدرات الإحصائية.

519- كانت التوصيات المهمة الرئيسية التي صدرت عن هذا الاجتماع متمثلة في إعداد ميثاق إفريقي للإحصاءات يطبق على كافة الدول الأعضاء والمؤسسات العاملة في القارة. وسيساعد هذا الميثاق على توضيح أدوار ومجال تدخلات كل صاحب مصلحة بالإضافة إلى دور ومستوى تأثير المؤسسات خارج القارة. وسيبين بوضوح أيضاً الأدوار المهمة التي يؤديها الاتحاد الإفريقي واللجنة الاقتصادية لإفريقيا وبنك التنمية الإفريقي، كما أنه سيكون إطاراً دائماً لدعم استخدام الإحصاءات وتطوير ثقافة الإحصاءات في إفريقيا.

520- بالإضافة إلى التوصية المشار إليها أعلاه، يوصي كذلك بأن تقوم مفوضية الاتحاد الإفريقي بإنشاء صندوق لتطوير الإحصاءات وبناء القدرات للهياكل الخاصة بإنتاج الإحصاءات في القارة.

521- في إطار تنفيذ هذه التوصيات، قامت المفوضية برفع مذكرة مفاهيمية حول ميثاق الإحصاءات الإفريقي وصندوق تطوير الإحصاءات إلى اجتماع الخبراء الذي سبقه مؤتمر وزراء الاقتصاد والمالية الإفريقيين المنعقد في ياوندي الكاميرون في نوفمبر 2006 لغرض الدراسة. ورحب الوزراء في إعلانهم بتوصية الخبراء حول إعداد ميثاق إفريقي للإحصاءات يوفر حلاً دائماً للمسائل المتعلقة بإنتاج الإحصاءات في قارتنا وحثوا مفوضية الاتحاد الإفريقي على اتخاذ كافة الخطوات اللازمة لتنفيذ هذه التوصية المهمة.

ميم-5 منتدى القطاع الخاص الإفريقي:

522- نظمت المفوضية منتدى القطاع الخاص للاتحاد الإفريقي في القاهرة، مصر من 28 إلى 30 نوفمبر 2006. وكان موضوع المنتدى "تمكين القطاع الخاص وترويج مشروع "صنع في إفريقيا" وتولى استضافة المنتدى اتحاد سيدات الأعمال المصريات وحضره رجال وسيدات الأعمال من جميع أنحاء إفريقيا بالإضافة إلى الإفريقيين في المهجر.

523- وكان الهدف الرئيسي من تنظيم هذا المنتدى هو ضمان تطوير القطاع الخاص الإفريقي عن طريق تمكين الأطراف الفاعلة في القطاع الخاص في القارة وإسماع صوتها، فضلاً عن إتاحة فرص للربط الشبكي وتقاسم الخبرات. وقد اختير موضوع المنتدى كوسيلة لزيادة التوعية والحاجة إلى ترويج المنتجات المصنوعة

في إفريقيا وبالتالي زيادة إمكانيات التجارة الإفريقية البينية التي تعتبر عنصراً حيوياً للتكامل.

524- فيما يلي المواضيع التي تمت مناقشتها خلال انعقاد المنتدى: زيادة التجارة الإفريقية البينية في المنتجات الإفريقية؛ دور الوسائل الإعلامية في ترويج مشروع "صنع في إفريقيا"، دور سيدات الأعمال الإفريقيات والقطاع غير الرسمي، استخدام العلم والتكنولوجيا كوسيلة لتتويج وتعزيز القدرة التنافسية للمنتجات الإفريقية، وفرص الاستثمار في إفريقيا، تمويل القطاع الخاص الإفريقي، دعم الشراكات الخاصة والعامة، تعزيز المشاريع الصغيرة والمتوسطة، دور التمويل البالغ الصغر في إفريقيا والتمكين الاقتصادي للقطاع الخاص الإفريقي بما في ذلك السيدات.

525- كانت النتيجة الرئيسية للمنتدى وضع مصفوفة لتنمية القطاع الخاص، نوجز بوضوح مختلف المواضيع والمكونات الرئيسية لكل مجال للموضوع، الإجراء المطلوب والفاعلين الرئيسيين لكل إجراء والإطار الزمني. أما بعض التوصيات التي تتطلب العمل من جانب الدول الأعضاء فهي: ضرورة قيام الحكومات الإفريقية باتخاذ الخطوات لإزالة كافة أشكال الحواجز التجارية ومعالجة مشكلة عجز البنى التحتية وزيادة الاعتمادات في الميزانيات الخاصة بالبحوث والتنمية والعلوم والتكنولوجيا والاستثمار في التدريب على مباشرة الأعمال الحرة وتعزيز الإدارة العامة وإجراء سياسة الإصلاح المؤسسي والسياسي والمالي والضريبي والنقدي.

526- علاوة على ما ذكر أعلاه، تمت التوصية بضرورة قيام مفوضية الاتحاد الإفريقي بوضع آليات تنفيذ ومتابعة لخطة العمل، بالإضافة إلى إشراك أصحاب المصالح الرئيسيين الآخرين وضمان تكملة المنتدى للمنتديات الأخرى التي تتم في القارة.

نون- التجارة والصناعة

527- خلال الفترة قيد المراجعة، قامت المفوضية بتنفيذ الإعلانات والمقررات الصادرة عن مؤتمر القمة السادس والسابع لرؤساء الدول والحكومات والدورة العادية الثامنة والتاسعة للمجلس التنفيذي المنعقدة في الخرطوم ، السودان وبانجول، جامبيا في يناير 2006 ويوليو 2006 على التوالي. وتتعلق أساساً بالتجارة الإفريقية البينية والمفاوضات المتعددة الأطراف والشراكات الاستراتيجية مع القوى الناشئة في الجنوب.

نون-1 التجارة البينية الإفريقية:

أ) الصالون الدولي للصناعة الحرفية 2006:

528- شاركت المفوضية، للمرة الثانية في هذا الصالون بشكل نشيط، حيث قامت برعاية لجنة التنسيق لتطوير وتعزيز الصناعة الحرفية الإفريقية التي أشرفت

على تنظيم الدورة العاشرة للصالون الدولي للصناعة الحرفية الإفريقية في أكتوبر 2006 الذي قام الاتحاد الإفريقي خلاله بتسليم جائزتين لحرفيين اثنين، امرأة ورجل تشجيعاً للصناعة الحرفية الإفريقية وإظهاراً لدعم الاتحاد الإفريقي لهذا النشاط الذي يعتبر، إضافة لتجسيد المهارة المحلية، مصدراً لتوفير مناصب الشغل وتوفير الإيرادات والثروات في القارة كما أنه يساهم بحوالي 25% في إجمالي الناتج المحلي في بعض البلدان. وبهذه المناسبة انعقد أيضاً الاجتماع الأول للوزراء المسؤولين عن قطاع الصناعة التقليدية للدول الأعضاء في لجنة التنسيق لتطوير وتعزيز الصناعة التقليدية الإفريقية. وعكف الوزراء خلال هذا الاجتماع على ما حققته هذه اللجنة من أعمال لاسيما إنشاء بنك للبيانات الإحصائية حول الصناعة الحرفية في البلدان الأعضاء يسمح للحرفيين باستخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الجديدة في معالجة ونشر المعلومات التجارية حول الصناعة الحرفية وتنفيذ برنامج لدعم المنشآت الإفريقية الصغيرة يرمي أساساً إلى تمكين هذه المؤسسات من الوصول بسهولة إلى خدمات الدعم وتنفيذ مشروع إنشاء مجال على الإنترنت للمنتجات الصناعية الحرفية الإبداعية من أجل تطوير التجارة الإلكترونية، وضمان ترويج أفضل للمنتجات وإقامة علاقة ثقة بين الحرفيين والزبائن.

ب) مواءمة قانون الأعمال في إفريقيا:

529- وفقاً للبرامج المخططة بموجب الإطار الاستراتيجي، شرعت المفوضية في تنفيذ أنشطة هادفة إلى مواءمة قانون الأعمال التجارية في إفريقيا. وتحقيقاً لهذا، نظمت المفوضية ورشة عمل حول مواءمة قانون الأعمال واستضافتها حكومة جنوب إفريقيا في ديسمبر 2006 وشاركت فيها الدول الأعضاء التي تمثل مختلف التقاليد القانونية في إفريقيا، إضافة إلى أمانات المجموعات الاقتصادية الإقليمية والنيباد. كما شاركت فيها عدة مؤسسات مهمة وتعاونت معها نذكر منها على سبيل المثال، معهد القانون الإفريقي، منظمة مواءمة قانون الأعمال التجارية في إفريقيا، المعهد الدولي لتوحيد القانون الخاص ولجنة الأمم المتحدة المعنية بالقانون التجاري الدولي. وقد غطت ورشة العمل موضوع مواءمة قانون الأعمال على نطاق واسع بما يشمل تيسير التجارة وقانون الشركات وإدارة الشركات والمنتجات الثقافية الإفريقية وحقوق الملكية الفكرية والمعايير وتيسير الاستثمار وقانون المنافسة وفض المنازعات واتفاقيات الشراكة الاقتصادية. وأوصت بإنشاء لجنة دائمة حول مواءمة قانون الأعمال في إفريقيا بدعم من اللجان الفرعية الغنية. وسيكون الهدف الأساسي من تشكيل اللجنة المكونة من الدول الأعضاء والمجموعات الاقتصادية الإقليمية والقطاع الخاص والمجتمع المدني والمنظمات الدولية هو إعداد الوثائق المفصلة بغية مواءمة قانون الأعمال في إفريقيا. كما أوصت ورشة العمل بإعداد برنامج عمل مبدئي لخمس سنوات يتم تنفيذه على نحو متزامن ويغطي مجالات الأولوية المحددة. وينبغي مراجعة برنامج العمل هذا على نحو

منتظم بغية تقييم التقدم المحرز في معالجة أية صعوبات وقضايا أخرى ناشئة ولضمان تنفيذ البرنامج على نحو فعال.

نون-2 حماية المنتجات الثقافية الإفريقية:

530- التكاليف بإعداد وثيقة حول حماية المنتجات الثقافية الإفريقية في إفريقيا للمساعدة في كسب التأييد الدولي من أجل دعم هذه الصناعة الإفريقية المهمة، وستستخدم توصياتها بشكل إضافي في عملية موازنة قانون الأعمال التجارية وخصوصاً فيما يتعلق بالجوانب المتعلقة بسياسات الملكية الفكرية والقانون.

(أ) التعاون الجمركي:

531- أصبح قسم التعاون الجمركي الآن في مرحلته العملية الكاملة بتعيين العاملين النظاميين له. فقد بدأ الآن تنفيذ إطار العمل الذي أعده الاجتماع العادي الثاني للجنة الفرعية للمديرين العاملين للجمارك المنعقد في هراري، زيمبابوي من 3 إلى 7 إبريل 2006. وهكذا بدأت الاتصالات مع حكومة جمهورية جنوب إفريقيا بشأن إعارة ضباط الجمارك لتعزيز عدد العاملين بالقسم الجديد. ومن المتوقع أن يحضر الضباط المعارون قريباً. وتجري الاستعدادات لوضع استراتيجية لبناء القدرة ومواءمة الوحدات القياسية الحالية لبناء القدرات. وبالمثل بدأت الاستعدادات لمواءمة قواعد المنشأ وإجراءات العبور.

(ب) المنتجات الأساسية:

532- إن إعلان أروشا، تنزانيا الصادر في نوفمبر 2006 الذي تمت الموافقة عليه خلال قمة الخرطوم المنعقدة في يناير 2006، طبقاً للتفويض المسند إلى مفوضية الاتحاد الإفريقي، لازال في طور التنفيذ كما تتم حالياً عملية استكمال اعتماد خطة لتفعيل خطة عمل أروشا وتنفيذ خارطة طريق من أجل تجسيد الأهداف الرئيسية المتمثلة في تشكيل فريق خاص يشمل أساساً ممثلين عن الدول الأعضاء، وبورصة للسلع وصندوق لتنويع هذه السلع من أجل مواجهة ارتفاع الأسعار وتحسين شروط التبادل ورفع القيمة المضافة في سلم القيم.

(ج) المعرض الإفريقي العربي:

533- تم عقد اجتماع بين وفد مفوضية الاتحاد الإفريقي وممثلي جامعة الدول العربية في القاهرة في ديسمبر 2006. وتم خلال هذا الاجتماع استعراض وضع التعاون الإفريقي العربي وسبل تعزيزه.

534- يتم حالياً استكمال مشروع اتفاق عام للتعاون بين الاتحاد الإفريقي وجامعة الدول العربية، كما يتم أيضاً استكمال بروتوكول تفاهم سيوقع بين المركز العربي

للمساعدة الفنية للبلدان الإفريقية والمفوضية. وسيتم، من ناحية أخرى، الشروع قريباً في إعداد دراسة لتقييم المعرض الإفريقي العربي على أساس الاختصاصات التي ستحدد في هذا الشأن، حيث ستبدأ التحضيرات بخصوص القمة الإفريقية العربية الثانية المقرر عقدها في مايو 2007. وسيتم أيضاً خلال الفترة الفاصلة عقد جملة من الاجتماعات وورش العمل بين المنظمين.

(د) تعزيز القدرة الإنتاجية:

535- وقّعت المفوضية على مذكرة التفاهم مع منظمة التنمية الصناعية التابعة للأمم المتحدة بغية تعزيز التعاون بين المنظمين في مجال الصناعة. ومن ثم عكفت المفوضية على العمل بشكل وثيق مع منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية في تنظيم المؤتمرات على مستوى كل مجموعة اقتصادية إقليمية حول مبادرة القدرة الإنتاجية الإفريقية سعياً إلى صناعة استراتيجية عملية لتحسين الأداء الصناعي في القارة. تركز مبادرة القدرة الإنتاجية الإفريقية مبنية على نهج مسلسل القيمة ويدعمها مرفق مالي يطلق عليه اسم مرفق القدرة الإنتاجية الإفريقية. وجاء كل مؤتمر بخطط عمل ملموسة وخرائط طريق بغية تفعيل مبادرة القدرة الإنتاجية الإفريقية على المستويين الإقليمي والقاري. وتهدف المبادرة إلى تمكين صناعاتنا من إنتاج السلع التي تفي بمتطلبات الجودة للأسواق الحالية وترتقي بمستوى تلك الصناعات بمساعدة من منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية بغية الوفاء بمتطلبات الأسواق المستقبلية. وتحتاج هذه المهمة المعقدة إلى مراقبة المفوضية من أجل ضمان مشاركة كل من القطاعين العام والخاص والعمل معاً في إطار الشراكة.

536- كما ساهمت المفوضية في اجتماع الخبراء المنعقد في مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية في سبتمبر 2006 حول بناء القدرات الإنتاجية، حيث ركّز على التنمية والاستفادة الفعّالة من القدرات الإنتاجية. وتم الإلحاح على ضرورة وضع ذلك في لب السياسات الوطنية والدولية بهدف تعزيز النمو الاقتصادي المطرد وإنشاء الثروة والحد من الفقر في البلدان النامية. كما لوحظ دور برامج المساعدة الفنية حول التأمين والتابعة لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، إضافة إلى تحديد إجراءات بسياسة الدعم الرئيسية في جال الاستثمار وتنمية المشاريع سعياً إلى معالجة الصعوبات التي تواجهها البلدان النامية ولاسيما فيما يتعلق بأقل البلدان نمواً. وقد أعربت المفوضية عن تقديرها للعمل الجيد الذي قام به مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية وذكرت مرة أخرى بالإعلان رقم (1) الصادر عن قمة بانجول والداعي إلى دعم مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية بهدف تعزيز بناء قدرته ودعمها للبلدان النامية سعياً إلى ترويج التجارة والتصنيع. وشرعت المفوضية أيضاً مع منظمة الأمم المتحدة للتنمية والصناعة في سلسلة من اجتماعات فريق الخبراء في سبيل استكمال الاستعدادات لعقد قمة يوليو حول التصنيع.

نون-3

المفاوضات المتعددة الأطراف:(أ) اتفاقيات الشراكة الاقتصادية:

537- باشرت المفوضية دورها التنسيقي والقيادي في مجال المفاوضات حول اتفاقيات الشراكة الاقتصادية بين الاتحاد الأوروبي وأربع مجموعات من البلدان الإفريقية. بيد أن المفوضية تواصل مكافحة بعض الصعوبات المتعلقة بقيود القدرة على مستوى المفوضية إضافة إلى المشاكل الهيكلية المتلازمة الناشئة عن الترتيبات الخاصة بالمفاوضات.

538- ليست المفوضية طرفاً في المفاوضات ولذا فهي تحضر بناءً على الدعوة التي توجهها إليها المجموعات المتفاوضة. علماً بأن واحدة فقط من هذه المجموعات المتفاوضة وهي السوق المشتركة لشرق إفريقيا والجنوب الإفريقي (الكوميسا) بذلت جهداً في إشراك المفوضية في اجتماعات التفاوض الفعلي. ولهذا الغرض، شاركت في اجتماعات منتدى التفاوض الإقليمي للمجموعة وطلب منها الحضور في المفاوضات الأولى المبنية على النص مع الاتحاد الأوروبي والمنعقدة في الأسبوع الأخير من سبتمبر في ممباسا، كينيا حيث كانت مفوضة الشؤون التجارية تحضر دورة تفاعلية مع مفاوضي الكوميسا/ESA، وألقت جلسيتين في الجلسيتين الافتتاحيتين وانتهزت فرصة وجودها في أبوجا لحضور قمة إفريقيا - أمريكا الجنوبية، وشاركت المفوضية في اجتماع لجنة المراقبة الوزارية للمجموعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا حول اتفاقيات الشراكة الاقتصادية التي تضم وزراء التجارة والمالية وشؤون الإيكواس الإقليميين.

539- قدمت مفوضة التجارة والصناعة بعض الملاحظات المتعلقة بالطلب المستمر لمفوضية الاتحاد الإفريقي المشاركة في اجتماعات المجموعات الاقتصادية الإقليمية بغية متابعة تطور الأحداث عن كثب ورفع الاهتمامات إلى المستوى السياسي المطلوب. وذكرت بترتيبات إعلان القاهرة التي تنص على أنه لا يمكن لأي مجموعة اقتصادية إقليمية أن توقع على اتفاقية شراكة اقتصادية إقليمية أن توقع على اتفاقية شراكة اقتصادية دون تشاور مسبق مع المجموعات الاقتصادية الإقليمية الأخرى. كما أبلغت الاجتماع أنه سيتم عرض المسائل الرئيسية على وزراء التجارة الإفريقيين من أجل تحديد استراتيجيات المفاوضات الخاصة باتفاقيات الشراكة الاقتصادية. وتتعلق الاهتمامات بمشكلة التمويل التي يجب التغلب عليه.

540- أشاد الوزراء بحضور المفوضية الاجتماع لأول مرة. وطلبت المجموعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا تمديد الموعد النهائي في 2007 بفترة ثلاثة سنوات إضافية لاستكمال المفاوضات بشأن اتفاقيات الشراكة الاقتصادية المبنية على حجم المهام المتبقية مثل تحديث إقتصادات الدول الأعضاء بغية تعزيز قدرتها التنافسية التي يحدد استكمالها قابلية اتفاقيات الشراكة الاقتصادية للبقاء. بيد أن هذه العملية تتطلب تقويتها بالأموال. وفي أثناء الاجتماع قررت موريتانيا التي ليست

عضواً في الإيكواس تفويض هذه الأخيرة للتفاوض نيابة عنها حول اتفاقيات الشراكة الاقتصادية.

541- لا تقدم مجموعات التفاوض تقارير دورية منتظمة حول التقدم المحرز وحالة الأداء في المفاوضات، مما يعرقل الدور التنسيقي للمفوضية. ومع ذلك، تم تنفيذ عدة أنشطة. وحضرت المفوضية اجتماع مجموعة دول إفريقيا والبحر الكاريبي والمحيط الهادي واللجنة التجارية الوزارية المشتركة لمجموعة دول إفريقيا والبحر الكاريبي والمحيط الهادي والاتحاد الأوروبي المنعقد بتاريخ 27 يونيو 2006 في بروكسل. وتبنت اللجنة التجارية الوزارية المشتركة لمجموعة الدول الإفريقية والبحر الكاريبي والمحيط الهادي الطرق الخاصة بمراجعة اتفاقيات الشراكة الاقتصادية التي تتطلب اتفاقية كوتونو أن تتم في 2006. وكان من المتفق عليه أيضاً أن تساعد المفوضية، بالتعاون مع اللجنة الاقتصادية لإفريقيا، على تنسيق عملية المراجعة للمجموعات التفاوضية الإفريقية الأربع. وتحقيقاً للغرض، تم إعداد الاستبيانات وتنفيذها وقامت اللجنة الاقتصادية لإفريقيا بتصنيف النتائج.

542- بتعاون وثيق مع اللجنة الاقتصادية لإفريقيا، أعدت المفوضية إيجازاً شاملاً حول مفاوضات اتفاقيات الشراكة الاقتصادية التي تواصل المفوضية وأصحاب المصالح الآخرين الاسترشاد بها أيضاً.

543- نظمت المفوضية ورشة عمل للتنسيق حول الصياغة القانونية لاتفاقيات الشراكة الاقتصادية خلال الفترة 2-4 أغسطس 2006 في نيروبي، كينيا وبالتعاون مع المحامين والاقتصاديين الدوليين لمكافحة الفقر. وهي مؤسسة تدعم بناء القدرة للبلدان النامية في مجال المفاوضات التجارية. وتم إعداد مجلدين من الوثائق حول اتفاقيات الشراكة الاقتصادية والتكامل الاقتصادي في إفريقيا ووزعها على المشاركين. وقد شاركت جميع مجموعات التفاوض الست من إقليم مجموعة بلدان إفريقيا والبحر الكاريبي والمحيط الهادي وتبادلت الخبرات. ورحبت ورشة العمل بالتنسيق وأوصت بالمزيد من التنسيق الوثيق بين المجموعات المتفاوضة وتعزيز قدرة مفوضية الاتحاد الإفريقي لتمكينها من القيام بدورها التنسيقي والقيادي وفقاً للصلاحيات الممنوحة لها من قبل رؤساء الدول والحكومات في إعلان مابوتو الصادر عن القمة المنعقدة في 2003.

544- شاركت المفوضية في عدة ورش عمل وأحداث حول مفاوضات اتفاقيات الشراكة الاقتصادية ويمكن إيراد مثالين مهمين على ذلك: في يومي 18 و19 سبتمبر 2006. في القاهرة، اشتركت المفوضية واللجنة الاقتصادية لإفريقيا وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي في تنظيم ورشة عمل غير رسمية ناجحة. وعالجت ورشة العمل المسائل الرئيسية الخاصة بإجراء تعديلات على تحرير التجارة بما في ذلك اتفاقيات الشراكة الاقتصادية الممكنة والمراجعة الإلزامية لمفاوضات اتفاقيات الشراكة الاقتصادية لتقييم التقدم المحرز وحالة الأداء. وفي الفترة من 20 إلى 22

نوفمبر 2006 انعقدت ورشة عمل مهمة أخرى في السنغال نظمها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية بموجب برنامج بناء القدرات التجارية للبلدان الإفريقية، حيث قامت المفوضية بتقديم ورقة حول تعزيز التكامل الاقتصادي في إفريقيا.

(ب) مسائل منظمة التجارة العالمية:

(1) مفاوضات منظمة التجارة العالمية:

545- وفقاً لمقرر 119 للمجلس التنفيذي في بانجول والداعي إلى الحصول على دعم وتعاون رؤساء الدول من البلدان الأعضاء الرئيسية في منظمة التجارة العالمية لموقف إفريقيا بغية توطيده مصلحة إفريقيا في جولة الدوحة، طلبت المفوضية من رئيس الاتحاد الإفريقي ونالت موافقته في أغسطس 2006 توجيه نداء كتابي إلى زعماء البلدان المتقدمة الحاضرين في الجولة للوفاء بتعهداتهم في مجال التنمية. وفي أعقاب الانهيار المستمر لمحادثات منظمة التجارة الدولية، أخذ رئيس الاتحاد الإفريقي على عاتقه بإصدار إعلان للتعبير عن أسف الاتحاد الإفريقي إزاء تعليق محادثات الدوحة، مناشداً البلدان المتقدمة إظهار مرونة والحد من الاختلافات في مواقفها. وبالنظر لاستئناف المحادثات، نظمت المفوضية دورة استثنائية لوزراء التجارة في هذا الشهر بهدف مراجعة وتنسيق مواقفهم بشأن المواضيع الرئيسية قيد المناقشة في منظمة التجارة العالمية.

(2) المساعدة لصالح التجارة:

546- أخذ مؤتمر وزراء التجارة للاتحاد الإفريقي الذين اجتمعوا في إبريل 2006، علماً بمقترح المفوضية حول المساعدة لصالح التجارة وأوصوا برفعه إلى وزراء الاقتصاد والمالية. والجدير بالذكر أن المطلب الرئيسي للدول الأعضاء في الاتحاد الإفريقي في جولة الدوحة لمفاوضات منظمة التجارة العالمية هو إنشاء برنامج فعال وممول على نحو كاف من أجل بناء القدرات لجانب العرض والبنى التحتية المرتبطة بالتجارة للبلدان النامية. وكان هذا الطلب نتيجة أملتتها تجربة اكتسبتها البلدان الإفريقية، وهي أنه بينما قد تكون الإصلاحات التجارية والوصول إلى السوق من الأمور الضرورية، فليسا كافيين في حد ذاتهما لتحقيق تعزيز الأداء التجاري. ومن ثم، فإنه بالنظر إلى الجهود التي بذلتها - بدرجة كبيرة - الدول الأعضاء في الاتحاد الإفريقي والبلدان النامية الأخرى، فقد وافق المؤتمر الوزاري الذي انعقد في هونغ كونغ، الصين من 13-18 ديسمبر 2005. في الفقرة 57 من الإعلان على ضرورة أن تهدف مبادرة أطلق عليها "المساعدة لترويج التجارة" إلى إعانة البلدان النامية على بناء القدرات الخاصة بجانب العرض والبنى التحتية المرتبطة بالتجارة، التي تحتاج إليها لتنفيذ اتفاقيات منظمة التجارة العالمية والاستفادة منها وتوسيع دائرة تجارتها على نطاق أوسع.

547- تحت رعاية المفوضية، أعد الخبراء من دول أعضاء موقفاً إفريقياً موحداً حول المبادرة. ويوصي أساساً بضرورة أن يكون التمويل في إطار مبادرة المساعدة

لصالح التجارة كافياً ومستداماً على المدى الطويل وقابلاً للتنبؤ به ومقوماً في شكل منحه للحيلولة دون زيادة عبء الديون المستحقة على البلدان المستفيدة وأن يكون إضافياً وليس على حساب المساعدة الإنمائية التقليدية والبرامج الإقليمية والثنائية الأخرى والمبادرات مثل الصندوق الأوروبي للتنمية التابع للاتحاد الأوروبي وحساب الولايات المتحدة للألفية الخ... وهناك توصية رئيسية أخرى تتمثل في ضرورة إشراك أصحاب المصالح بصورة أوسع في وضع وتنفيذ البرامج بموجب المساعدة لصالح التجارة ويهدف تعزيز التنسيق بين الوزارات الرئيسية على المستوى الوطني بغية كفالة التضامن ولاسيما بين وزارات التجارة والصناعة والزراعة والمالية بالإضافة إلى الوزارات ذات الصلة الأخرى والمؤسسات الوطنية.

548- تقديراً للدور الحاسم الذي يمكن لوزراء المالية الإفريقيين أن يؤديه في تعبئة الموارد الكافية من أجل المساعدة لصالح التجارة، تم تقديم التوصيات الرئيسية الخاصة بالموقف الإفريقي الموحد حول المساعدة لصالح التجارة إلى محافظي البنك الدولي وصندوق النقد الدولي الإفريقيين خلال اجتماعهم المنعقد في مابوتو، موزمبيق تحضيراً للاجتماعات السنوية للمؤسستين في سنغافورة. وقد قامت المفوضية أيضاً بإثراء اقتراحها حول المساعدة لصالح التجارة بالتطورات حدثت منذ إبريل ورفعتها إلى وزراء الاقتصاد والمالية للاتحاد الإفريقي الذين وافقوا على التوصيات المتضمنة في الاقتراح. وأكدوا على أهمية تنويع وتعزيز جودة الإنتاج بغية تسخير إمكانيات إفريقيا بشكل فعال لتحقيق وفورات الحجم. وأكدوا كذلك على الحاجة المطلقة إلى تشكيل لجان وطنية كفيلة على ضمان تنفيذ المساعدة لصالح التجارة، بالإضافة إلى إدارة الموارد التي تم رصدها في هذا الشأن.

(3) مركز مرجعية منظمة التجارة العالمية:

549- بناءً على طلب المفوضية، تم تجهيز الأخيرة بمركز مرجعية يضم ثلاثة حواسيب وطابعة ومذيعات ومعدات أخرى، بالإضافة إلى العديد من المطبوعات حول مسائل منظمة التجارة العالمية. وقام اثنان من مسؤولي الأمانة بزيارة المفوضية لتأسيس المركز وتوفير التدريب لـ 25 مشاركاً بمن فيهم ممثلو الدول الأعضاء وعاملو المفوضية في مدة استغرقت يومين. ويعتبر مركز المرجعية مورداً مهماً مجهزاً بالمطبوعات والمعلومات والإحصاءات حول 149 بلداً تمثل الدول الأعضاء في منظمة التجارة العالمية من بينها 40 بلداً إفريقياً. كما يوفر معلومات عن وضع النظام الاقتصادي العالمي ونظام التجارة المتعددة الأطراف. علاوة على ذلك، فإن المركز متاح لعاملو مفوضية الاتحاد الإفريقي وأعضاء الوفود من الدول الأعضاء والمسؤولين الحكوميين الزائرين. وإذ تستضيف إدارة التجارة والصناعة مركز المرجعية فقد اتخذت الترتيبات للوصول إلى الموارد من خلال مختلف الأطراف داخل المفوضية بما في ذلك المكتبان.

(4) التدريب والدورات الدراسية حول التجارة الدولية:

550- في أعقاب المشاورات مع المدير العام لمنظمة التجارة العالمية، تم التوصل إلى اتفاقية تستدعي من أمانة المنظمة توفير التدريب لعاملي المفوضية والدول الأعضاء في المجالات الرئيسية المتعلقة بالتجارة الدولية عن طريق إقامة ندوات وورش عمل وأنشطة أخرى مماثلة. وقد رفعت المفوضية رسمياً مقترحات إلى أمانة منظمة التجارة العالمية حول طرائق التدريب وطرحت المقترحات مشفوعة بطلب مفاده أن أمانة منظمة التجارة العالمية تنظر في إمكانيات تمويل التدريب وتغطية المصاريف المصاحبة.

نون-4_ الشراكة الاستراتيجية مع القوى الناشئة في الجنوب:

551- حفزت زيادة الفقر الزعماء الإفريقيين إلى التصميم على عكس اتجاه تهميش إفريقيا ومن ثم، إنشاء إطار مؤسسي جديد للاتحاد الإفريقي وتبني برنامج النيباد إضافة إلى الخطة الاستراتيجية لمفوضية الاتحاد الإفريقي التي تؤكد على الحاجة إلى أن تتحدث القارة بصوت واحد. وفي ضوء هذه الخلفية، فإن فريق العمل المكون من الخبراء الإفريقيين البارزين من القطاعين الخاص والعام ومؤسسات البحث الشريكة في التنمية، اجتمع في الفترة من 11 إلى 13 سبتمبر 2006، للتفكير في وضع إطار شراكة شاملة لإفريقيا من شأنه توفير خطوط توجيهية لمختلف الشراكات الثنائية بين البلدان الإفريقية وقوى الجنوب الناشئة وهي بالتحديد الصين والهند والبرازيل. ونظراً لأن إفريقيا قد عانت من آثار التعاون غير المتكافئ من شركائها التقليديين منذ أعوام فقد أصبح من الضروري تنويع الشراكة والانخراط فوراً في إطار تعاون مشترك مع شركاء من الجنوب يشاطروننا نفس الاهتمامات. وقد خلص الاجتماع الذي عقد برعاية جنوب إفريقيا إلى عدد من التوصيات التي تحتاج إلى المزيد من المناقشة للمصادقة عليها على أعلى المستويات قبل تنفيذها.

(أ) الاجتماع الصناعي الهندي - الإفريقي:

552- شاركت المفوضية في اجتماع بشأن التعاون الصناعي بين الهند وإفريقيا في نيودلهي بالهند في الفترة من 9 إلى 11 أكتوبر 2001. وكان هذا هو ثالث اجتماع في سلسلة الاجتماعات التي تستهدف وضع إطار الشراكة وتعاون إفريقي/هندي، وتتلخص أهداف الاجتماع في البناء على قوة الدفع التي تمخضت عنها الاجتماعات المعقودة في 2005، وتعزيز الشراكة على مستوى الحكومات والمؤسسات والمشروعات، فضلاً عن زيادة التفاعل بين الصناعة الهندية والبلدان الإفريقية. وركز الاجتماع على التعاون بين البلدان الإفريقية والهند في ثلاثة مجالات مهمة: هي على وجه التحديد: تنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة الحجم، وتنمية البنى التحتية والاجتماعية مثل الصحة والتعليم والمياه والمرافق الصحية والطاقة المتجددة (الطاقة الشمسية والكتل الإحيائية).

553- شاركت مفوضية الاتحاد الإفريقي في نوفمبر 2006 في الاجتماع التحضيري الأول للمعرض الدولي المقرر تنظيمه في 2010 في شنغهاي، الصين وموضوعه "مدينة أفضل، حياة أفضل". قدم المسؤولون الصينيون خلال هذا الاجتماع عرضاً عن هذه التظاهرة كما تم أيضاً عقد جلسات عمل تلت ذلك خلال الاجتماع المفوضية التوضيحات الضرورية المتعلقة بالمشاركة الإفريقية في هذا المعرض لاسيما كيفية المشاركة وتحديد أجنحة البلدان الإفريقية والمفوضية على مستوى مركز المعارض.

554- أكدت المفوضية علاوة على هذا، ضرورة تبادل التجارب في مجال إدارة المدن، إذ أن المدن الإفريقية الكبرى تعاني اليوم من ازدحام السكان الذين يعيشون في ظروف غير لائقة (السكن، المستشفيات، المدارس، العمل، أماكن الترفيه الخ...) وعليه، فإن طرق بناء هذه المدن تشكل تحدياً يومياً ومستمرّاً بالنسبة للسلطات المحلية. التزم الطرف الصيني بعرض هذه المسائل على سلطات بلده للرد عليها.

سين- العلاقات مع أجهزة الاتحاد والمؤسسات الأخرى

سين-1 اجتماع المفوضية مع مكتب البرلمان الإفريقي:

555- يسعدني أن أبلغ المجلس والمؤتمر بأني ترأست شخصياً مع سعادة السيدة جيرترود مونجيلا، رئيسة البرلمان الإفريقي في 28 ديسمبر 2006 في أديس أبابا بمقر المفوضية، اجتماع تشاور وعمل بين مكتب البرلمان الإفريقي والمفوضية شارك فيه أيضاً:

- عن جانب البرلمان الإفريقي، النائبان الثاني والرابع لرئيس المكتب ومسؤولون في أمانة البرلمان الإفريقي؛
- عن جانب المفوضية، نائب الرئيس والمفوضون المكلفون بالشؤون السياسية والبنية التحتية والطاقة والشؤون الاقتصادية والاجتماعية وكذلك مسؤولون في المفوضية.

556- يندرج الاجتماع في إطار المشاورات المنتظمة التي يرغب الجهازان في الشروع فيها من أجل تحسين وتعزيز علاقات العمل بينهما بغية تحقيق تفاعل أفضل. كان هذا الاجتماع يرمي أيضاً إلى توضيح بعض المسائل وسوء الفهم بين الجهازين والناجم عن التأويل الخاطئ لبعض النظم التي تم إقرارها.

557- خلال الاجتماع، أوضح الطرفان النظم التي تحدد مهامهما والمناهج التي تضبط عملهما واستعرضا أيضاً الخطوط العريضة لما أنجزاه منذ وجودهما وذلك لإقرار تفاهم أكبر بينهما من أجل العمل سوياً لتحقيق المثل العليا للاتحاد إذ أن الطرفين يمثلان هيكلين أساسيين، التشريعي والتنفيذي.

558- تبادل الطرفان وجهات النظر أيضاً حول التحديات الكبرى التي تواجه الاتحاد حالياً والتي قد تشكل عقبة أمام مساعي التكامل لاسيما:

- النزاعات الكبرى سيما في دارفور والصومال؛
- ضرورة تعزيز أجهزة الاتحاد لتمكينها من الاضطلاع بدورها على أحسن وجه؛
- مشروع حكومة الاتحاد.

559- في نهاية الاجتماع، قررت المفوضية والبرلمان الأفريقي تشكيل لجنة فنية مشتركة للتنسيق تشمل موظفين من الجهازين وتمثل مهمتها في تنسيق منهجيات العمل بين الجهازين وبخاصة في إطار إعداد ميزانيتيهما. كما ستحدد اللجنة الفنية المشتركة توقيت اجتماعات التشاور على أعلى مستوى بين الجهازين.

سين-2 التعاون بين مفوضية الاتحاد الأفريقي ولجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأفريقيا:

560- اتخذت الأمم المتحدة مؤخراً خطوات لرفع مستوى الدعم وتعميق الشراكة مع مفوضية الاتحاد الأفريقي في جميع المجالات. وفي هذا الصدد، وقع الأمين العام للأمم المتحدة ورئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي إعلاناً تحت عنوان "تعزيز التعاون بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي: إطار برنامج يستغرق عشر سنوات لبناء القدرات في الاتحاد الأفريقي" وذلك في أديس أبابا في 16 نوفمبر 2006.

561- يعزز الإعلان اتفاقيات سابقة مبرمة بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي ومنظمة الوحدة الأفريقية من قبله. وهو يعكس الالتزام المشترك للأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي بحفظ السلام والأمن البشري وتعزيز حقوق الإنسان وإعادة الإعمار بعد انتهاء النزاعات ودفع عجلة التنمية في أفريقيا والتكامل الإقليمي. كما أنه يوفر إطاراً شاملاً للدعم من منظومة الأمم المتحدة برمتها لجهود بناء قدرات مفوضية الاتحاد الأفريقي والمجموعات الاقتصادية الإقليمية. وعلى المستوى القاري، قامت المؤسسات الرئيسية الثلاث للتنمية أيضاً بتعزيز تعاونها وخاصة من خلال إحياء إطار التعاون بين الاتحاد الأفريقي واللجنة الاقتصادية لأفريقيا وبنك التنمية الأفريقي.

562- اعترفت قمة الاتحاد الأفريقي في بانجول وأعربت عن تقديرها للجهود المتسقة لرئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي والأمين التنفيذي للجنة الاقتصادية لأفريقيا ورئيس بنك التنمية الأفريقي فيما يتعلق بتعزيز التعاون بين منظماتهم بهدف تنسيق الاستراتيجيات والبرامج الإنمائية لأفريقيا وخاصة من خلال الإطار المشترك بين الاتحاد الأفريقي واللجنة الاقتصادية لأفريقيا وبنك التنمية الأفريقي. وأكد المؤتمر أيضاً في مقرره (VII) ASSEMBLY/AU/DEC.122 أهمية الإدارة الفعالة والتنسيق لأنشطة الأمم المتحدة في أفريقيا. وفي هذا الصدد، طلب من الأمين العام للأمم المتحدة تعزيز دور التنسيق للجنة الاقتصادية لأفريقيا. وطلب كذلك من الأمين التنفيذي للجنة الاقتصادية لأفريقيا تعزيز التماسك على

مستوى منظومة الأمم المتحدة بكافة أجهزتها من أجل تقديم الدعم الفعال للاتحاد الأفريقي وبرنامج للنيباد.

563- اتخذت الأمم المتحدة الآن خطوات لتجديد آليتها الإقليمية للتشاور التي تركز على دعم أفريقيا في تنفيذ النيباد وبرنامج العشر سنوات لبناء قدرات الاتحاد الأفريقي ومجالات أخرى للتعاون بين الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة. وتقوم اللجنة الاقتصادية لأفريقيا بتنسيق آلية التشاور الإقليمية تحت قيادة أمينها التنفيذي. وسوف يشارك الاتحاد الأفريقي في أعمال آلية التشاور الإقليمية الموسعة التي تستفيد أيضاً من تضمين إدارات المقر الرئيسي للأمم المتحدة مثل إدارة الشؤون السياسية وإدارة عمليات حفظ السلام. ومن المنتظر أن تؤدي آلية التشاور الإقليمية المجددة، إضافة إلى الموقع المشترك للجنة الاقتصادية لأفريقيا والاتحاد الأفريقي، إلى المزيد من تعميق العلاقات بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي.

564- أبرزت اللجنة الاقتصادية لأفريقيا أيضاً خطة عمل مدتها ثلاث سنوات (2007-2009) والتي تعتبر برنامجاً شاملاً للعمل من أجل دعم أولويات التنمية للاتحاد الأفريقي وبرنامج للنيباد. وتوفر خطة عمل اللجنة الاقتصادية لأفريقيا إطاراً حيوياً تستطيع المؤسسة من خلاله أن ترفع مستوى مساعداتها بدرجة كبيرة وأن تقدم مساعدات قيمة لتنفيذ برنامج العمل الاستراتيجي للاتحاد الأفريقي وهدف التنمية الشاملة لأفريقيا وهي تستحق الدعم من الاتحاد الأفريقي وشركائه في التنمية.

565- في هذا الصدد، فإن نشاط الأمين التنفيذي الحالي للجنة الاقتصادية لأفريقيا ورؤيته فيما يخص تعزيز تنسيق الأمم المتحدة ومساهماتها في تنمية أفريقيا جدير بكل ثناء.

عين اعتماد تشريع من الكونغرس الأمريكي بمنح الامتيازات والحصانات الدبلوماسية لبعثة الاتحاد الأفريقي في الولايات المتحدة

566- يذكر المجلس أنه منذ صدور قرار فتح مكتب تمثيلي في واشنطن، بالولايات المتحدة الأمريكية، أجرت المفوضية وأنا شخصياً اتصالات مع الحكومة الأمريكية لضمان عمل المكتب في أفضل الظروف. وعند نهاية السنة الماضية، عينت السفيرة أمينة سلوم علي التي باشرت مهامها في ديسمبر 2006 كممثلة للاتحاد الأفريقي في البعثة لدى الولايات المتحدة الأمريكية مقيمة في واشنطن دي سي.

567- وفيما يخص الامتيازات والحصانات، يسرني إبلاغ المجلس أن الدورة المائة وتسعة عشرة للكونغرس الأمريكي في جلستها الثانية التي عقدت في واشنطن في 3 يناير 2007، اعتمدت القسم السابع من تشريع الكونغرس باسم "قانون إدارة سلطات الدولة لسنة 2006" بعنوان "منح الامتيازات والحصانات". والهدف من

هذا التشريع هو بعثة منح الاتحاد الأفريقي في الولايات المتحدة الأمريكية، بموجب الفصل الثاني عشر من قانون حصانات المنظمات الدولية (22 U.S.C 288F-2)، الامتيازات والحصانات التي تتمتع بها البعثات الدبلوماسية المعتمدة لدى الولايات المتحدة والعاملين فيها.

568- باعتماد هذا الفقرة التشريعي، يصبح بإمكان بعثة الاتحاد الأفريقي في الولايات المتحدة وأعضائها التمتع بالامتيازات والحصانات الممنوحة للبعثات الدبلوماسية المعتمدة لدى الولايات المتحدة مع كل الشروط والواجبات المصاحبة لذلك.

AFRICAN UNION UNION AFRICAINE

African Union Common Repository

<http://archives.au.int>

Organs

Council of Ministers & Executive Council Collection

2007

Report of the chairperson of the commission for the period july to december 2006

African Union

African Union

<http://archives.au.int/handle/123456789/4441>

Downloaded from African Union Common Repository